كلية الدراسات العليا

قسم التاريخ

مشاريع الحلول الإسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية من عام (1967-1993م)

إعداد

عيسى سعدي أحمد شعبان

إشراف

د. عماد البشتاوي

قُدمت هذه الدراسة استكمالًا لمتطلبات نيل درجة الماجستير في التاريخ بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الخليل

2019 م

مشاريع الحلول الاسرائيلية لتسوية القضية الفلسطينية عام (1967 -1993م)

إعداد

عيسى سعدي شعبان

نوقشت هذه الرسالة يوم الخميس بتاريخ 8 ربيع الثاني 1441 هـ الموافق 2019/12/5 م وأجيزت.

اعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور: عماد البشتاوي مشرفاً ورئيساً	.....
الدكتور: زهير غنايم ممتحناً خارجياً	.....
الدكتور: محمد العلامي ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى:

والدي العزيز أطال الله في عمره

والدتي رمز العطاء والحنان أطال الله في عمرها

إخواني وأخواتي الأعزاء

وكلّ من أسهم وشارك في إعداد البحث

كلّ الأصدقاء

بلدي فلسطين والقدس الأسيرة وإلى مَن هم خلف القضبان أسرانا البواسل.

شكر وتقدير

من الواجب أن أتقدم بالشكر، والتقدير، والعرفان لمن لهم الفضل في توجيهي وتشجيعي ومنحي رعايتهم وجلَّ خبرتهم.

فأبدأ بالشكر الخاص للأستاذ الفاضل: الدكتور عماد البشتاوي المشرف على هذا البحث الذي لم يتوانَ لحظة واحدةً في توفير وقته، وجهده، وتوجيهه، وإرشاده في أثناء قيامي بإنجاز هذا البحث.

وأَتقدم بجزيل الشكر أيضً لعمي الغالي: عيسى أَحمد شعبان الذي دقق هذا البحث لغةً ونحواً وأسلوباً.

وأَتقدَّم بجزيل الشُّكر للعاملين بالمكتبات(جامعة الخليل، وجامعة بيت لحم، ومكتبة بلديَّة الخليل، والجامعة الأهلية، ومكتبة جمعية سيَّدات حلحول) وإلى أَصدقائي: حمزة عبد الرحمن الوحوش وفايز عمرو، وأصدقائي في العراق الَّذين كانوا يوفرون لي ما يلزم من الكتب، التي لا استطيع الحصول عليها من المواقع الإلكترونية، وإلى كلّ المخلصين والأَوفياء الذين لم يتوانوا عن تقديم العون والمساعدة في إعداد هذا البحث ليكتسي حُلّةً جديدةً.

فهرس المحتويات

الإهداء ..... أ

شكر وتقدير ..... ب

المختصرات والرموز ..... ج

الملخص ..... ح

المقدمة ..... د

مشكلة الدراسة : ..... ر

فرضيّة الدراسة: ..... ز

أهداف الدراسة : ..... س

الدراسات السابقة: ..... س

منهج الدراسة: ..... ص

تمهيد: 1

الفصل الأول 5

الأفكار والمشاريع الإسرائيليّة المطروحة لحلّ القضيَّة الفلسطينيَّة من عام (1967–1973م): 5

أولاً: تشكُّل حزب العمل الإسرائيلي عام (1967م): 5

ثانياً: المشاريع الإسرائيلية من عام (1967-1973): 6

1. مشروع إيغئل ألون: 9
2. أبا إيبان: 14
3. موشيه ديان: 18
4. مشروع حزب المبام للسلام : 21
5. مشروع غولدا مائير: 25
6. مشروع شمعون بيريس : 29
7. مشروع الحزب الديني القومي (المفدال): 31
8. مشروع وثيقة غاليلي: 34
9. مشروع ال 14 نقطه : 40

الفصل الثاني 44

مشاريع التسوية الاسرائيلية من عام (1974–1978م): 44

أولاً: وصول (الليكود) إلى الحكم وبرنامج حزب الليكود الإسرائيليّ لعام (1973م) : 44

ثانياً: مشاريع التسوية الإسرائيلية من (1974-1978م): 48

1. الخيار الأردنيّ (الحلّ الإقليميّ): 54
2. مشروع الحلّ الوظيفي 56
3. مشروع الدولة الفلسطينية 57
4. مشروع شمعون بيرس: 59
5. مشروع حزب العمل: 63
6. مشروع الحزب الشيوعيّ الإسرائيلي: 65
7. مشروع حزب مبام للسّلام : 68
8. مشروع مناحيم بيغن: 71
أ- الموقف الإسرائيليّ: 78
ب- الموقف الفلسطيني 79
ج- الموقف المصري 80
د- الموقف الامريكي 81
الفصل الثالث 83
مشاريع التسوية الإسرائيلية من عام (1981–1989م): 83
أولاً: مشاريع التسوية الإسرائيلية في حكومة حزب الليكود: 83
ثانياً:حزب الليكود في دورته الانتخابية العاشرة عام (1981م): 83
مشاريع التسوية الإسرائيلية(1980-1989): 89
1. مشروع روابط القرى: 92
2. مشروع شارون (الإدارة المدنية): 96
3. مشروع الحكم الإداري الذاتي من طرف واحد: 102
مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام (مشروع شامير1989م): 106
الخاتمة والتوصيات 113
قائمة المصادر والمراجع 116
الملخص 127
Abstract 128

المختصرات والرموز

ت : تاريخ.

ج : جزء.

د.ت : دون تاريخ نشر.

د.م : دون مكان نشر.

د.ن : دون دار نشر.

ص : صفحة.

ع : عدد.

مج : مجلد.

الملخص

تتناول هذه الدَّراسة المشاريع، والأفكار الإسرائيلية المطروحة لحلِّ القضيَّة الفلسطينيّة في المرحلة الواقعة بين عامي (1967–1989م)، حيث تُركِّز على أهمِّ المشاريع والأفكار التي وضعها العديد من القادة السياسيِّين للحركة الصهيونية لتسوية القضيَّة الفلسطينيّة خلال المرحلة السابقة، إلى جانب المشاريع، والأفكار التي طرحتها أحزاب صهيونيّة حول القضيّة نفسها.

تحتوي الدراسة على مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، أمَّا الفصل الأَول: فيتناول المشاريع والأفكار الإسرائيليَّة الممتدّة من عام (1967–1973م) ويحتوي على : الأحزاب التي تشكَّل منها حزب العمل الإسرائيليّ عام (1967م)، والمشاريع الإسرائيلية التي تمّ طرحها من عام (1967–1973م)، لأنّ عام (1967م) كان يشكّلُ مرحلةً جديدةً في الصراع العربيّ الإسرائيليّ، وفي هذه الفترة هُزِمَ العرب في حرب حزيران عام (1967م)، كما أنّ الفترة الممتدّة من عام (1967–1973م)، تُعدّ من أهمّ الفترات لدراسة الفكر الإسرائيليّ المتعلّق بمشاريع التسوية، فقد حفلت هذه المرحلة بالعديد من المشاريع، والأفكار، والتصريحات، والأنشطة، لرسم أهمّ معالم التسوية لتلك القضيَّة، أمّا الفصل الثاني: فجاء فيه المشاريع، والأَفكار الإسرائيلية من عام (1973–1978م)، واحتوى على كيفيَّة وصول حزب اللِّيكود للحكم، والبرنامج الذي تبناه حزب اللِّيكود في عام (1973م)، والمشاريع التي تمّ طرحها من عام (1973–1978م)؛ لأنّ الحرب التي جرت بين الدول العربية عام (1973م) كانت حدًّا فاصلاً في العلاقة العربية الإسرائيلية، كما يمكن القول. إنّ هذه الحرب كانت بداية التنافس على السَّلطة بين حزب اللِّيكود والعمل، وشمل أيضاً

المواقف الإسرائيلية، والفلسطينية، والمصرية، والأمريكية من مشروع مناحيم بيغن الَّذي طرح بعد عقد اتفاقية كامب ديفيد في عام (1978م)، والتي تُعدّ أول اتفاقية بين إسرائيل والدُّول العربية، لحلّ النِّزاع العربيّ الإسرائيليّ، بينما الفصل الثالث: تمحور حول الأفكار والمشاريع الإسرائيليّة من عام (1980– 1989م)، فتحدّث الباحث فيه عن المشاريع الإسرائيلية في فترة حزب اللّيكود في دورته الانتخابية العاشرة والبرنامج الانتخابيّ الّذي قدّمه الحزب في هذه الدورة الانتخابيّة، وتطرَّق أيضًا الباحث إلى المشاريع التي طُرحت بعد الانتفاضة الفلسطينيَّة عام (1989م)، والتي كان الهدف منها محاصرة الانتفاضة وإنهاءَها.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسّلام على أَشرف الخلق والمرسلين، الصّادق الأمين، محمّد صلّى الله عليه وسلّم، وآله وأصحابه الطَّاهرين الطَّيبين، أمَّا بعد...

فتُعدُّ قضيّة فلسطين وما ترتّب عليها فيما بعد من تطوراتٍ خاصّةٍ فيما تُسمّى اليوم بقضيّة (الصراع العربي الإسرائيلي)، وقد شغلت العالم عامّةً والمنطقة خاصّةً منذ ظهورها حتّى يومنا هذا، نظراً للأهميَّة الَّتي تتمتّع بها هذه المنطقة من النَّاحية السَّياسيَّة، ولاقتصاديَّة، والتَّاريخيّة، والدينيَّة. فالتَّطورات السَّياسَّية والعسكريّة، والاقتصاديّة التي واكبت هذه القضيّة منذ نشأتها، فرضت نفسها على مجمل الأحداث في الشرق الاوسط، خاصّة بعد ظهور ما يُسمّى بدولة إسرائيل. فمنذ أن احتلَّت القوات الإسرائيلية الأَراضي العربيّة الفلسطينيَّة في الضّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة في حرب حزيران عام(1967م)، شكّلت هاتان المنطقتان مصدر جدلٍ سياسيٍّ داخل الكيان الإسرائيليّ بين مختلف الأحزاب، والقوى السّياسيَّة، والأوساط الحاكمة حول ما يجب عمله وتنفيذه إزاء المصير السِّياسيّ لهذه المنطقة.

فمنذ أن نشأت القضيّة الفلسطينية تعددت الأَفكار، والمشاريع؛ لإيجاد تسويةٍ مناسبةٍ لها، فطرحت العديد من المشاريع، منها مشاريعَ دوليةَ، وأخرى أوروبيّة، كما تعدّدت الأفكار والمشاريع العربيَّة والإسرائيليَّة، وبالتَّالي كانت هذه المشاريع تتباين، وتختلف حسب توجّهات كلّ طرف.

فالمتتبع للأفكار، والمشاريع الإسرائيليَّة المطروحة بعد عام (1967م)لإيجاد تسويةٍ للقضيَّة الفلسطينيَّة والصِّراع العربيِّ الإسرائيليِّ يجد مشكلاتٍ عديدةٍ، بعضها عائد إلى

التعدّد الهائل في مشاريع التَّسويةِ الإسرائيليَّةِ، وهو تعدّدٌ مقصودٌ لترك الانطباع، بوجود بدائلَ عديدةٍ، تعكس رأي قادة إسرائيل في السَّلام، وبعضها يعود إلى التتابع الزمنيّ، من حيثُ التوقيتُ بين الضّربات العسكرية .

شملت هذه الدراسة مقدمةً، وثلاثةَ فصولٍ وخاتمةً، حيث شمل الفصل الأول: تَشكُّل حزب العمل الإسرائيلي عام(1967م)، والمشاريع الإسرائيلية المطروحة من عام (1967-1973م) وتشمل:" مشروع إغئيل ألون، وأبا إيبان، وحزب المبام للسلام، وغولدا مائير، وشمعون بيرس، والحزب الدينيّ القومي (المفدال)، ووثيقة غاليلي، ومشروع ال 14 نقطة.

وتناول الفصل الثاني: وصول اللِّيكود للحكم، والبرنامج الَّذي طرحه حزب اللِّيكود الإسرائيليِّ عام (1973م)، كما شملت المشاريع المطروحة للتسوية من عام (1973-1978) وتضمّنت:" الخيار الأُردنيِّ (الحلّ الإقليميّ)، ومشروع الحلّ الوظيفيّ، ومشروع الدولة الفلسطينية، ومشروع شمعون بيريس، ومشروع حزب العمل، ومشروع الحزب الشُّيوعيّ الإسرائيليّ، ومشروع حزب مبام للسّلام، ومشروع مناحيم بيغن، والمواقف الإسرائيلية، والفلسطينية، والمصرية، والأمريكية من مشروع مناحيم بيغن.

وبيَّن الفصل الثَّالث: مشاريع التَّسوية الإسرائيليَّة في حكومة حزب اللّيكود، في دورته الانتخابيّة العاشرة (1981م)، وبرنامج حزب اللّيكود خلال دورته الانتخابيّة العاشرة، والمشاريع التي طُرِحت خلال هذه الفترة:" مشروع روابط القرى، ومشروع شارون "الإدارة المدنية"، ومشروع الحكم الإداريّ الذاتي من طرفٍ واحدٍ، وتحدثت أيضًا الدراسة عن المشاريع التي تمَّ طرحها بَعد الانتفاضةِ الفلسطينيَّةِ عام(1987م) "مشروع شامير" .

أهمية الدراسة:

تأتي أهميَّة هذه الدِّراسة، كونها ترتكز بشكلٍ رئيسيٍّ على الأفكار والمشاريع الإسرائيلية المطروحة لحلّ القضيّة الفلسطينية، في الفترة الواقعة بين عام(1967–1989م)، وهي فترة تخلّلها الكثير من الأفكار، والمشاريع الإسرائيلية، القائمة على أَساس إيجاد تسوية، أولاً: للقضيَّة الفلسطينيَّة وثانياً: لقضيّة الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ، وهي مرحلة تمَّ تقسيمها إلى ثلاثِ فتراتٍ تاريخيّةٍ، كلّ فترة طُرح فيها أفكار، ومشاريع، تختلف عن بعضها البعض إلى حدّ ما، ولكنَّ كلّ هذه المشاريع كانت تتمحور حول هدفٍ واحدٍ، هو حكم ذاتيّ للسّكان الفلسطينيّين، وهذا الحكم يخصّ السّكان، ولا يخصّ الأَرض، دون أَنْ يتطور ليصل إلى دولةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلّةٍ.

مشكلة الدراسة :

تُعدّ الأرض الفلسطينية جوهر الصّراع ما بين الفلسطينيين، أصحاب الحقّ التاريخيّ، والإسرائيليين أدعياء هذا الحقّ، هذا الصّراع يكاد يكون مختلفًا عن كافة الصّراعات الناتجة عن أيّ استعمارٍ قديمٍ لأيّ من بلدان العالم على مرّ العصور، فالاحتلال الإسرائيليُّ يزعم أَنه يمتلك أرضًا وهبه الله إياها، ولا يعترف بحقّ أحدٍ سواه فيها، فبدأت إسرائيل بطرح مشاريع لحلّ هذا الصّراع ، وستحاول الدراسة تتبُّع هدفِ إسرائيلَ من وراء تلك المشاريع، هل هو طمس الهويّة الفلسطينية، وإخراجها من إطارها السّياسيّ، وجعل القضيّة الفلسطينيّة تمثّل أزمةً ومشكلةً من الواجب وَضْعُ حلّ لها باعتبارها عملاً إنسانيًّا، من صاحب الأملاك اليهود حسب ادّعائهم، وليس حقًّ شرعيًّا وطبيعيًّا لأصحابه الحقيقيين الفلسطينيين؟

أسئلة الدراسة:

- هل كان تعدّد الأفكار والمشاريع الإسرائيليّة المطروحة لحلّ القضيّة الفلسطينيَّة بعد حرب عام(1967م)، أمرًا مقصودًا؟
- ما سبب التفاوت بين هذه المشاريع؟
- هل كان هدف إسرائيل من طرح هذه المشاريع هو كسب الوقت، من أجل التوسُّع والاستيطان في أَرض فلسطين المغتصبة؟
- ما موقف الدول العربية، والشّعب الفلسطينيّ من هذه المشاريع التي تمّ طرحها؟
- اذا كانت هذه المشاريع تُطرح لحلّ القضيّة الفلسطينية، والتوصّل إلى سلام، كما يدّعي الجانب الإسرائيلي، فما هي طبيعة هذا السّلام ؟

فرضيّة الدراسة:

- تفترض هذه الدراسة أَنَّ معظم المشاريع، والأَفكار الإسرائيلية التي تمَّ طرحها بعد حرب عام (1967م)، هي مشاريع لتسويةِ الصّراعِ العربيّ الإسرائيليّ، ولكن عند دراسة هذه المشاريع يتبين لنا أنها كانت تصبّ في مصلحة إسرائيل، وتخدم الأَطماع التوسُّعيّة الصّهيونية، وليس لها علاقة بأيّ تسوية، ولا أيّ حلّ للصّراع العربيِّ الإسرائيليِّ.

أهداف الدراسة :

1. عرض وتحليل لأهمّ الأَفكار والمشاريع الإسرائيلية الَّتي طُرِحَتْ من أجل إيجادِ تسويةٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ، والصّراع العربيّ الإسرائيليّ، في المرحلة الواقعة بين عام(1967-1989م).
2. إظهار الأَسباب من وراء تعدّد تلك الأَفكار والمشاريع الإسرائيلية.
3. إظهار الاختلافات الطَّفيفة بين الأفكار والمشاريع الإسرائيلية في كلِّ فترة من الفترات.
4. هدف إسرائيل وغايتها من وراء تلك الأَفكار والمشاريع هو طمس الهويّة الفلسطينيّة، وإخراجها من إطارها السّياسيّ، وعمقها العربي وجعل القضيّة الفلسطينيّة تمثّل مشكلةً، من الواجب وَضْعُ حلٍّ لها على أنها عملٌ إنسانيّ، من اليهود، وليس حقًّ شرعيًّا لأصحابه الشَّرعيّين.
5. إلقاء الضَّوْء على هذه المشاريع، هل تمّ تطبيقها على أرض الواقع أم لا.

الدراسات السابقة:

- كتاب إلياس شوفاني: **مشاريع التَّسوية الإسرائيلية(1967-1977م): دراسة توثيقيَّة نقدية.**

تُقدّم هذه الدِّراسة عرضاً توثيقيّاً نقديّاً لأبرز مشاريع التسوية، التي طرحتها القوى السّياسيّة المختلفة في إسرائيل طوال عشرة أعوام في الفترة الممتدة من حرب (1967م) إلى قيام سلطة الليكود في إسرائيل سنة (1977م)، وفي هذا السياق تَعْرِضُ هذه الدراسة

وتُحلّل: مشروع (بيغن) للتسوية، الذي كان آخر هذه المشاريع، وطُرح في إطار المفاوضات التي دارت بعد زيارة الرئيس السادات لإسرائيل، ومشاريع حزب العمل، ومنها مشروع (ألون)، ووثيقة (غاليلي)، ومشروع (حزب مبام)، ومشروع (رعنان فايتس) رئيس قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية.

- كتاب منير الهور: **مشاريع التَّسوية للقضيَّة الفلسطينيّة منذ(1947-1982م).**

يركّز هذا الكتاب على أطماع الصَّهيونيّة، ومخطّطاتها التّوسُّعيّة عَبر المراحل الّتي مرّت بها، والعوامل النَّفسيَّة والسِّياسيَّة التي حكمتها، ومكّنتها من أداء دورها بشكل جماعيّ، وبقوةٍ مدعومةٍ دّوْليًّا لتحقيق حلمها في تحديد ما يُسمّى "الوطن القوميّ" الذي يستند إلى الحُججِ الدّينيّةِ والذرائعِ التَّاريخيَّةِ والسّياسيّةِ، وكلّها أمورٌ واهيةٌ وزائفةٌ، ولعلّ أخطر ما في الأمر، أنَّ الكيانَ الصّهيونيَّ والعديد من القوى السّياسيّةِ الدّوليةِ الفاعلة في الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، قد قطعت شوطًا بعيدًا في تسريب منطق تعدّد البدائل، وطرح الحلولِ الجزئيةِ، أو المبتورة، لما يُسمّى باستراتيجيةِ البحث عن السّلام في المنطقة. وهذا الكتاب يُقلِّب بعض الصفحاتِ التَّاريخيّةِ لكافة الحلول والمشاريع الّتي طُرِحَتْ أو اتُّخِذت عَبر مراحل تطوّرِ القضيّة الفلسطينيّة.

- كتاب عادل محمود رياض: **الفكر الإسرائيلي وحدود الدَّولة.**

تناول هذا الكتاب الإطار الدِّينيّ والتَّاريخيّ لمفهوم الحدود السّياسيّة لدى إسرائيل، والمنطلقات الصّهيونية إزاءها، ووجهة نظرها القائمة على التوسّع، وعلى حرِّية الحدود السّياسيّة وارتباطاتها بالاستيطان، والاستحواذ على مزيد من الرقعة المساحية، كما عرض هذا العمل العلميّ- في تتابع تاريخيٍ- لتوجّهات إسرائيل منذ قيامها في عام (1948م)

وحتّى عام (1973م)، وذلك في إطار منسَّقٍ ومدروسٍ التَّحليلِ الموضوعيِ للارتباط بين الحدود، والأمنِ الإسرائيليّ، ولا غرابة إذاً ألا يُعلنَ قادة إسرائيل عن حدود دولتهم، ويردون القول بازدواجية حدود الدَّولة، فحدودها الآمنة، ليست حدودها التي وُضِّحت بمقتضى قرار الأمم المتّحدة الخاصّ بالتقسيم رقم (181) الصّادر في (29 نوفمبر 1947م)، بل تقوم على مفاهيمَ متعدّدةٍ، وعلى آراءٍ واجتهاداتٍ لقادتها السِّياسيّين والعسكريّن، وإن دلّت كلّها على شيء، فهي تدل على غلبةِ الفكرِ الصُّهيونيِ التّوسّعيّ والرغبةِ الجامحةِ في السّيطرة على مزيدٍ من الأرض على حساب الدُّول العربية المجاورة .

كتاب عمر صالح العمري: **مشاريع التَّسوية السِّلمية للقضيّة الفلسطينيّة(1937-2001):** تناول هذه الكتاب، جانباً مُهمًّا ورئيسيًّا من جوانب القضيَّة الفلسطينيّة المتمثل في طرح حلول ومشاريع لهذه القضيّة في الفترة ما بين عام (1937-2002م)، وتبرز أهمّية هذا الطَّرح الَّذي يمّثل دورًا جديدًا من أدوار القضيَّة الفلسطينيّة لم تشهد من قَبْلِ.

منهج الدراسة:

سيعتمد الباحث في دراسته المنهج التاريخيّ الوصفيّ التحليليّ، وذلك من خلال جمع المعلومات من الوثائق، والمصادر والمراجع، والمجلات، والجرائد، ودراستها دراسةً تحليليَّةً.

تمهيد:

عقد مؤتمر بازل في سويسرا عام (1897م)، ونتج عنه تأسيس الحركة الصهيونية التي قامت على عدد من الاهداف، وأهمها : إيجاد وطن قومي لليهود في فلسطين، وانشاء المؤسسات الصهيونية، والمنظمة الصهيونية العالمية، ونجح هرتسل من الاتصال بالسلطان العثماني عبد الحميد الثاني للسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين، مقابل تسديد ديون الدولة العثمانية، لكن الأخير رفض ذلك، ورغم ذلك شهدت فترة أواخر الحكم العثماني موجتان من الهجرة الصهيونية وبلغ عدد المهاجرين 65 ألف مهاجر[1] .

أسست الحركة الصهيونية عدد من المؤسسات لتسهيل الهجرة الصهيونية إلى فلسطين، ومنها: الوكالة اليهودية، وصندوق الائتمان الصهيوني، والاتحاد العام للعمال في أرض إسرائيل، وقامت بعدد من الاساليب والوسائل لتحقيق ذلك، مثل : السيطرة على الأراضي، وتوظيف اليهود بالقنصليات الاجنبية، وتدمير الاقتصاد الفلسطيني، والتحايل على القوانين العثمانية وقد ساعد ذلك وصول جمعية الاتحاد والترقي للحكم بعد عزل السلطان العثماني، وانشاء وكالة يهودية في استانبول، وتشييد أكبر مستوطنة في فلسطين وهي (تل أبيب) عام (1909م)، والغاء بعض القوانين التي تحد من هجرة اليهود[2] .

بالإضافة إلى ذلك؛ ساهمت المؤامرات الدولية التي عقدتها فرنسا وبريطانيا في تحقيق المطامع الصهيونية في فلسطين، من خلال عقد مؤتمر سايكس بيكو (1916م) القاضي بتقسيم بلاد الشام والعراق، وإصدار بريطانيا وعد بلفور في (1917/11/2م) الذي ينص على إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد أصدرته ضمن صك الانتداب لإضفاء الشرعية الدولة علية، ورداً على أرسل العرب مذكرة لبريطانيا لتوضيح سياستها في البلاد العربية، خاصة سوريا ولبنان، وشهدت أواخر عام (1917م) دخول القوات البريطانية لمدينة القدس، حيث فرضت على فلسطين الحكم العسكري، وقامت بتقسيمها إلى

[1] عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**،م98/6.
[2] **مجلة الدراسات الفلسطينية**،م135/2.

مقاطعات، وعينت على كل مقاطعة حاكم، والغت المحاكم المدنية مع إبقاء المحاكم الشرعية[1] .

عقد العرب المؤتمر السوري العام في (1919م)، والذي طالب باستقلال سوريا بحدودها الطبيعية ورفض الانتداب ووعد بلفور، وفي عام (1920م) عُقد مؤتمر سان ريمو بمشاركة فرنسا وبريطانيا وحضر صهيوني، ونص على وضع فلسطين والاردن والعراق تحت الانتداب البريطاني، وسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي[2] .

فرضت بريطانيا الإدارة المدنية على فلسطين عام (1922م)، وقامت بتعيين هربت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين، وساهم ذلك في فتح باب الهجرة أمام الصهاينة حيث بلغت اعداد المهاجرين ما بين عامي (1919م_1948م) ما يقرب من 559 ألف مهاجر، قوبل الانتداب البريطاني والهجرة الصهيونية بمقاومة فلسطينية تمثلت بالمظاهرات الشعبية مثل ثورة النبي موسى، والصدامات بين اليهود والعرب في يافا (1921م)، واندلعت عدد من الثورات مثل ثورة البراق (1929م)، أثناء محاولة الصهاينة الاستيلاء على الحائط، وسقط عدد من الشهداء والجرحى، وثورة الشهيد عز الدين القسام عام (1935م) التي كانت أول تنظيم عسكري منظم، وعقدت عدد من المؤتمرات مثل : المؤتمر الرابع في القدس عام (1921م) والذي طالب باستقلال فلسطين، والمؤتمر الاسلامي الأول عام (1931م) الذي أكد على اسلامية حائط البراق، وكما تشكلت عدد من الاحزاب الفلسطينية مثل الحزب العربي الفلسطيني، وحزب الدفاع الوطني[3] .

وفي عام (1936م)، اندلعت الثورة الفلسطينية الكبرى، حيث اتسمت بالعصيان المدني والاضراب الكبير والكفاح المسلح، ومن أبرز قياداتها الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي الأعلى، وفرحان السعدي، وعقب نهاية الثورة عام (1939م) أصدرت بريطانيا الكتاب الابيض الثالث والذي تضمن تشكيل حكومة فلسطينية مستقلة بعد عشر سنوات، وتقييد الهجرات الصهيونية وتحديدها، وتنظيم انتقال اليهود[4] .

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، 30.
[2] https://mawdoo3.com/
[3] رفيق شاكر وأخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**،26.
[4] محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**،158.

شهدت هذه الفترة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وعقب انتهائها في عام (1945م) تحول الموقف الصهيوني تجاه الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق اقامة الوطن القومي في فلسطين، ودخلت فلسطين جامعة الدول العربية واصبحت الدول العربية وصية عليها، وفي عام

(1947/11/29م) صدر قرار التقسيم (181)، الذي نص على اقامة دولة عربية، ودولة يهودية، وتدويل منطقة القدس، ومع انسحاب بريطانيا من فلسطين في يناير عام (1947م)، اندلعت الحرب بين الحركة الصهيونية والدول العربية، حيث تمكنت الميليشيات الصهيونية من السيطرة على معظم اراضي فلسطين وإعلان قيام دولة اسرائيل عام (1948م)[1] .

حاول الفلسطينيون منذ قيام هذا الكيان الاسرائيلي أن يقوموا بواجبهم لتحرير وطنهم المغتصب لكنهم كانوا يصطدمون دائماً بأوضاع اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، تحول دون ذلك فوجدوا في الأحزاب والجماعات السياسية في الدول التي يقيمون فيها متنفساً لهم للعمل الوطني لعلهم يستطيعون تحقيق أهدافهم الوطنية في تحرير فلسطين، سيما وأن تلك الاحزاب كانت تتخذ من القضية الفلسطينية هدفها الاول في برنامجها السياسي، فمنذ مطلع الخمسينيات ظهر بين صفوف الفلسطينيين تنظيمات سرية تنادي بضرورة بعث الكيان الفلسطيني وتشكل حركة فلسطينية ثورية لممارسة الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني فتشكل في مطلع الستينيات تياران فلسطينيان الأول: التيار الفلسطيني الشعبي كان يمثله حركة التحرير الفلسطينية (فتح) والتيار الثاني: كان يمثله بعض الحكومات العربية التي كانت تدعوا الى بعث الكيان الفلسطيني[2].

وفي عام (1964م) عقد مؤتمر في القدس ضم ممثلين عن الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم ضم عدد من وجهاء الفلسطينيين ونخب من مثقفيها تم انتخاب أحمد الشقيري رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية فعملة هذه الحركة على تنظيم الشباب في خلايا سرية واستطاعة في عام (1965م) تجهيز قوات عسكرية داخل فلسطين المحتلة

[1] رفيق شاكر وأخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**،119-126.
[2] **نفسه**، 127.

وخارجها واستمرت هذه الحركة في ممارسة نشاطاتها العسكرية فلم تستطع اسرائيل تتحمل اعادة ظهور الكيان الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية فقامت بغارات عدوانية على الحدود الاردنية فهاجمة مدينة جنين وقلقيلية عام (1965م) ومشروع مياه نهر الاردن وقرية السموع في الخليل بحجة انها تقدم المساعدة للفدائيين وعلى اثر الاعتداء الاسرائيلي المتكرر وتوتر الاوضاع اصدرت الحكومة المصرية قراراً بسحب القوات الدولية من سيناء واغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية فاغتنمت اسرائيل هذه الفرصة فقامت بعدوانها في عام (1967م) على الدول العربية والذي استطاعة أن تحتل فيه سيناء وهضبة الجولان وما تبقى من فلسطين[1].

[1] ماهر الشريف، **خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية**،4-6.

الفصل الأول

الأَفكار والمشاريع الإسرائيليّة المطروحة لحلّ القضيَّة الفلسطينيَّة من عام (1967-1973م):

تشكُّل حزب العمل [1] الإسرائيلي عام (1967م):

تعود الجذور التاريخية لحزب العمل الإسرائيليّ إلى عام (1919م)، عندما شهدت الحركاتُ العُمّاليةُ اليهوديةُ أول ائتلاف لها حين تأسّست (أحدوت هعفودا) الاتحاد الصّهيونيّ الاشتراكيّ لعُمّال أرض اسرائيل" عن طريق توحيد حزب "عُمّال صهيون"، وأهمّ رجالاته (ديفيد بن غوريون) [2] إذ كان البرنامج السّياسيّ (لأحوت هعفودا) هو إقامة دولةٍ

---

[1] **حزب العمل:** يعني بالعبرية (مفليجت هعفوداه)، وقد تشكل هذا الحزب في أوائل سنة (١٩٦٧م)، من اتحاد الأحزاب العمالية الصهيونية الثلاثة: ماباي، وأحدوت هعفوداه، ورافي، وظلّ الحزب الأقوى في الساحة الإسرائيلية حتى سنة (1968م) بعد تشكيل هذا الحزب سنة (1968م) توالى على قيادته جولدا مائير كما كان إسحاق رابين وشمعون بيريس من قادة هذا الحزب سنة (1974-1996م) ثمّ تولّى رئاسته إيهود باراك إلى أن استقال بعد هزيمته في الانتخابات في عام (2001) وشارك هذا الحزب في انتخابات سنة (1999م) تحت قائمة جديدة اسمها (اسرائيل واحدة) يتبنى هذا الحزب سياسة أكثر ميلاً للاشتراكية المختلطة بعناصر ليبرالية، كما لا يختلف عن الأحزاب الإسرائيلية في الاستيطان وضمّ الأراضي كما كان موقفه من القدس عاصمةً موحدةً للكيان الإسرائيلي وتحقيق الاعتبارات الأمنية كما يبدو على أنه أكثر قدرة على المراوغة واللعب السياسي في الوقت الذي ينشط فيه لتثبيت حقائق يهودية جديدة على الأرض، نرمين غوانمة، **الأحزاب السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية**،274-287؛ **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية(1971م)**،273.

[2] **ديفيد بن غوريون :** ولد في بولندا عام (1876م) كان يميل إلى الديانة اليهودية منذ صغره، ذهب إلى فلسطين عام (1906م) أسهم في تكوين الفليق اليهوديّ في الجيش البريطانيّ بعد الحرب العالمية الأولى، ذهب إلى الولايات المتحدة وأسس جماعة الرواد، عاد إلى فلسطين (1918م)، كما أسهم في تأسيس اتحاد النقابات العمالية (الهستدروت)، وأسهم ايضاً في تأسيس حزب الماباي وأسس فرقة الحراسة التي تحولت إلى عصابة الهاجناة في عام (1948م)، وأعلن قيام دولة إسرائيل (فلسطين المحتلة) كما تولى رئاسة المنظمات الصهيونية العالمية سنة (1940م)، وشغل منصب رئيس الوزراء، ورئيس الدفاع خلال السنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل على الأراضي الفلسطينية وكان من المشجعين للهجرات اليهودية إلى فلسطين حيث كان من أقواله (حدود دولتنا حيث تصل أقدام جيشنا)، طارق السويداني . بن غوريون، **رسالة بن غوريون**،66؛ عصام سخنيني، **فلسطين الدولة**،126؛ **اليهود والموسوعة المصورة**،380، **مجلة الدراسات الفلسطينية**،م8، 29/ 183.

يهوديةٍ في أرض إسرائيل، والدعوة إلى قيام منظّمةٍ عماليةٍ عامةٍ تقاسمها المسؤولية، كما كان ينصّ برنامج حزب (أحدوت هعفودا) على أنّ أرض إسرائيل غير خالية من السّكان، لكنّ معظم أراضيهم خراب، والعرب لا يملكون القدرة على تطويرها[1] .

وفي عام (1930م) اتّحدت حركة (أحدوت هعفودا) مع (هابوعيل تسعير) العامل الشاب في حزب صُهيونيّ اشتراكيّ ليكونا حزب عُمّال أرض إسرائيل (الماباي) تحت زعامة دافيد بن جوريون[2]، كما أنَّه في عام (1968م) شهد هذا العام مساعي حقيقيةً، لإقامة حزب عُمّاليٍّ واحد، وبعد مداولات استغرقت بضعة أشهر وافقت الأحزاب العُمّالية الثلاثة(الماباي وأحدوت هعفودا ورافي) على إقامة هذا الحزب، فانعقد مؤتمر للأحزاب الثلاثة في القدس عام (1968م)، وأُعلِن فيه إقامة حزب العمل الإسرائيلي، وتمّ فيه التوقيع على الميثاق الأساسيّ للحزب، وقّعَ عليه كلّ من غولدا مئير الأمينة العامة لحزب الماباي، والوزير يسرائيل غاليلي الأمين العام لحزب أحدوت هعفودا، وشمعون بيريس الأمين العام لحزب رافي[3].

المشاريع الإسرائيلية من عام(1967-1973):

" كان العدوان الإسرائيليّ على الدول العربية في عام(1967م) بدايةً لمرحلةٍ جديدةٍ، خطّطت لها إسرائيل منذ مدة ليست بالبعيدة، وتُعدّ المرحلة الممتدة من(1967-1973م)، من أهمّ الفترات لدراسة الفكر الإسرائيليّ، المتعلق بمشاريع التسوية للقضيّة الفلسطينية والصرّاع العربيّ الإسرائيليّ. فقد حفلت هذه المرحلة بطرح العديد من المشاريع، والأفكار،

[1] كاميليا بدر، **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية**،72.
[2] جوني منصور، **دليل إسرائيل عام (2004)**، 234.
[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام (1968م)**،425.

والتصريحات، والأنشطة، لرسم أهمّ معالم التسوية لتلك القضيّة، وإن تباينت واختلفت الآراء والأفكار، الإسرائيلية تجاهها، وبالرغم من ذلك التباين، إلا أنه كان ثمّة أمران لم يطرأ عليها أي خلافٍ إسرائيليٍّ، الأول: ضرورة توسيع حدود الدولة عمّا كانت عليه قبل حرب يونيو (1967)، والثاني: ضرورة إقرار الأمر الواقع في المناطق التي لا خلاف في العمل على احتوائها؛ وذلك بالمُضيّ وبخطًى واسعة في استيطان تلك المناطق" [1].

إنَّ عروض السّلام الّتي يطلقها المسؤولون الإسرائيليون وأَجهزة الإعلام الإسرائيليّ ليست إلَّا ستاراً من الدخان بهدف تغطية المخطّطات الثابتة لإسرائيل التي يشكّل الاعتداءُ المسلّح وسيلتها العسكريّة؛ فالفترة الواقعة بعد حرب حزيران (1967م) هي فترة اتسمت بتعددٍ هائلٍ في مشاريع التسوية الإسرائيلية، وهو بالطبع تعدّد مقصود لترك الانطباع بوجود بدائلَ عديدةٍ تعكس رأي قادة إسرائيل في السّلام، وبعضها يعود إلى استغلال عامل الزمن من أجل التوفيق بين الضّرباتِ العسكريةِ الاسرائيليةِ ومشاريعِ التسويةِ، ففي بعض الأحيان كانت إسرائيل تمّهد للعدوان من خلال الحديث عن التسوية، والّرغبة في تثبيت السّلام والحفاظ عليه، وفي أحيان أُخرى كانت إسرائيل تبّرر الأعمال العدوانّية الّتي تقترفها بدافع حرصها على السّلام، وبأنّ السّعيَ وراءه كان الدافع للقيام بالعمل العسكريّ، وفي حالات أُخرى كانت إسرائيل تدمج بين لغة التّهديد بالعدوان، واستخدام القّوة وبين الّدعوة للسّلام والتّغنّي به[2] .

وبعد أَنْ رفضت إسرائيل تطبيق قرار هيئة الأمم المتّحدة رقم(242)عام(1967م)، الذي نصّ على وقف إطلاق النار، وانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها بعد

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1982م)**، 63؛ نواف الزرو، **القدس في مشاريع التسوية السياسية**، 32.
[2] ابراهيم العابد، **العنف والسلام دراسة في الاستراتيجية الصهيونية**، 73.

عام(1967م)، عرضت إسرائيل العديد من الأفكار، والتصريحات التي تُؤكّد سياستها السابقة، فقد صرّحَ إسحق رابين[1] رئيس وزراء إسرائيل عام(1967م)، أمام المؤتمر الوطنيّ للجاليات اليهودية في نيويورك، أنَّ إسرائيل سوف ترتكب غلطةً تاريخيةً فيما لو تخلّت عن المكاسبِ الإقليميّةِ الّتي حققتها في حرب حزيران (1967م) ضدّ الدول العربية وأضاف، " إننا قد وصلنا في حرب حزيران إلى خطوطٍ عسكريةٍ مثاليةٍ تعتبر في الوقت الحاضر أهمّ ما حققنا، ثمّ اشترط إحداث تغيير في العلاقات الأساسيّة بين إسرائيل والدول العربية، والوصول إلى تفاهمٍ متبادلٍ في اتفاق سلام مؤكداً بقوله: " عندها سوف ننسحب إلى خطوط أكثر تقلصًا من الحدود الحالية[2]، كما أنه قبل عام(1967م) كان هناك العديد من المشاريع الدولية التي طُرحت لحلّ النزاع بين الدول العربية، والكيان الصهيونيّ مثل المشروع النرويجيّ عام (1952م) الذي دعا إلى توقّف الأَعمال العدوانيّة، والدخول في مفاوضات بين الطّرفين، ومشروع جاما الأمريكي (1955–1956م)، وغيرها من المشاريع، ولكنَّ هذه المشاريع كانت لا تشير إلى كيانٍ سياسيٍ فلسطينيٍّ، لذا رُفِضت من قبل الجانب الاسرائيلي.

---

[1] **إسحق رابين**: ولد في القدس عام (1922م) متخصص في مجال الزراعة انضم الى عصابة البالماخ الارهابية التي أدت دوراً هاما وإجراميا في حرب عام (1948م)، عمل ضابطً عمليات، واشترك في الاستيلاء على القدس، شغل مناصب عسكرية متصاعدة، فكان قائدًا للمنطقة الشمالية، ورئيسًا لشعبة العمليات ونائبًا لرئيس الأركان، ثمّ رئيسًا لها عام (1974-1977م) والثانية بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام (1987م) اتبع اسحاق رابين في الانتفاضة أسلوبً جديدًا في تعذيب الفلسطينيين، فأمر باستعمال تكسير العظام، وأنّ هذا الأسلوب اكثر فاعلية من إطلاق الرصاص، لأنّ تكسير العظام تجعل الشباب لا يشارك في الانتفاضة . جيرشون كيفال، **السياسة الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**،158؛ شخصيات صهيونية ، **مذكرات إسحاق رابين**،8؛ طارق السويداني، **اليهود والموسوعة المصورة**،384.

[2] **مجلة الجامعة الإسلامية** مج 12، ع / 295؛ طارق السويدان ، **اليهود والموسوعة المصورة**، 384.

وقال: بن جوريون :" إنَّ غزوَ الدّولِ العربية للأَراضي الفلسطينية في حرب عام (1948م) قد جعل قرارات هيئة الأمم المتّحدة حول فلسطين لاغيةً وباطلةً دون أيّ إمكانيةٍ لإعادتها إلى الحياة " فبعد عام(1967م) بدأ الإسرائيليون بطرح المشاريع التي أصبح الاطر العام لها يرتكز على إنهاء حالة الحرب، وإقامةٍ علاقة طبيعيةٍ مع البلاد العربية، ومن مشاريع التسوية التي طُرحت بعد عام(1967م)[1].

مشروع إيغئل ألون[2]:

يُعدّ إيغئال ألون، أول مسؤولٍ إسرائيليّ يطرح تصوّراً بشأن المناطق المحتلّة يكاد يكون شبه مكتمل، فقد طرح مشروعه على الحكومة الإسرائيلية الّتي كانت بقيادة ليفي أشكول[3] بعد شهر واحد من حرب عام(1967م)[4] فالحكومة لم تعتمد هذا المشروع بشكلٍ رسمي، إلَّا أَنّه ظلّ الأَساس الّذي بنت عليه الحكوماتُ المتعاقبةُ تصوّراتها للتسوية السّلميّة فيما يخصّ القضيّة الفلسطينية[5]، ومما دفع ألون إلى وضع مشروعه بعد الحرب مباشرة كان

---

[1] محسن صالح، **حزب العمل الاسرائيلي** ، 50 -51 -52.

[2] **إيغئل ألون**: عسكريّ وسياسيّ صهيونيّ من أصل روسيّ جاءت أسرته إلى فلسطين مع أوائل الهجرات الصهيونية الى فلسطين عام (1882م)، ولد في" كفار تا بوبور "في الجليل"، وقد قضى حياته الأولى في المستعمرات إلى أن أصبح زعيماً لحزب" أحدوت هاعفودا "أي" اتحاد العمال"، وعمل قائدًا في منظمة" البلماخ " عام (1945م)، وشغل مناصب رفيعة في الحكومة الإسرائيلية، تم انتخابه عضواً في الكنيست الإسرائيلية عام (1954م)، كما أصبح وزيراً للعمل عام (1961م)، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء ، ووزير الخارجية حتى عام (1977م)، أمين هويدي، **كيف يفكر زعماء الصهيونية**، 206.

[3] **ليفي أشكول:** وُلد عام (١٨٩٥م) في أورى طوفا اوكرانيا، انضم في صباه إلى حركة تسعيري تسيون شباب صهيون في ليتوانيا، هاجر إلى فلسطين عام (١٩١٤م)، وانخرط في الأعمال الزراعية وتطوع خلال الحرب العالمية الأولى في" الكتيبة العبرية" إلى جانب بريطانيا، انضمّ إلى عصابة (الهاغاناه) في العشرينيات من القرن العشرين ووصل إلى عضوية اللجنة التنفيذية فيها وبعد انتهاء حرب (١٩٤٨) عُيِن أميناً مالياً للوكالة اليهودية حتى عام (١٩٥٢م) ورئيس شعبة الاستيطان، وأحد البارزين في تنظيم الهجرة الكبيرة لليهود إلى فلسطين، وإقامة (٣٧) مستوطنة جديدة لاستيعابهم. **الكتاب السّنويّ للقضيّة الفلسطينية لعام (1969م)**، 235-236؛ جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية الإسرائيلية** ، 35.

[4] وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية**، 4-5.

[5] راني الأغا، **التوجه الإسرائيلي نحو اليمين**، 127؛ أحمد الريماوي، **النضال الوطنيّ الفلسطينيّ خلال القرن العشرين**،337-338.

على علم بأنَّ حكومته، بعد حرب حزيران لم يكن لديها قرارٌ واضحٌ بشأن المناطق المحتلّة، وأنها بتركيبها القائم كانت عاجزةً عن بلورة ذلك القرار، لأنَّ حكومته كانت تجمعًا قوميًا كما كان (ألون) يطمح إلى استغلال مركز إسرائيل القويّ بعد الحرب لإنجاز تسوية تضمن لإسرائيل الحدَّ الأقصى من الأَرض، وللعرب الحدّ الأدنى من هذه الأرض، وكان (ألون) يخشى أنَّه إذا لم تبادر إسرائيل إلى طرح مشروع للتسوية، أن تقوم بذلك أطراف أُخرى معنيّة وربما تكون على عكس ما تتمنّاه إسرائيل[1].

ومنذ طُرح هذا المشروع حتى يومنا هذ، أما زالت كلُّ المشاريع التي تطرحها الجهات الإسرائيلية، والأَمريكية لا تتجاوز إطار هذا المشروع، وقد تكوّن مشروع ألون بعد التأكيد على وحدة القدس عاصمةً ابديةً لإسرائيل، من النقاط الثّماني الأتية:

1. تكون حدود إسرائيل الشرقية على نهر الأُردن بامتداد خطّ يقطع البحر الميّت من منتصفه، وعلى طول امتداده، وتعتمد حدود فلسطين الانتداب مع الأردن على طول وادي عربة، وبذلك يجب ان تضم اسرائيل المناطق الأتية:

أ- شريطًا يتراوح عرضه ما بين (10 / 15 كم) على امتداد غور الاردن(من غور بيسان وحتى شمال البحر الميت) على أن يبقى فيه الحد الادنى من السكان العرب.

ب-شريطً عرضه بضعة كيلومترات من شمال القدس حتى البحر الميت، بحيث يتصل في مكان ما مع المنطقة الواقعة شمال طريق عطورات- بيت حورون- اللطرون، بما في ذلك منطقة اللّطرون .

ت-صحراء يهودا من مشارف الخليل الشرقية وحتّى البحر الميت[(2)].

---

[1]، إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية (1967-**1977)، 55-56.

[2] مهدي، عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974م)**، 436-437.

2. يجب العمل على إقامة مستوطناتٍ سكنيةٍ، زراعيةٍ، وبلدية في المناطق التي ذكرت أعلاه، علاوةً على معسكراتٍ ثابتة للجيش الإسرائيليّ وفق الاحتياجات الأمنية التي لم يحدّدها ألون[1].

3. يجب أنّ تقام شرقي القدس ضواحٍ بلديَّة مأهولةٌ بالسكان اليهود، بالإضافة إلى الإسراع في تعمير الحيّ اليهودي في البلدة القديمة وتأهيله، وإقامة مجالس لهذه الأحياء ضمن بلديّةٍ مركزيةٍ[2].

4. توطين سكان غزة (وخاصّة اللاجئين) في المناطق العربية في الضّفة تمهيدًا لضمّ المنطقة الممتدة من جنوب غزة حتّى التلال الرملية على المداخل الشّرقية لمدينة العريش في المستقبل[3].

5. تبادر إسرائيل الى إقامة روابط مع زعماء وشخصيات من سكان الضفة الغربية للاطّلاع على مدى استعدادهم، لإقامة حكم ذاتي في اطار اقتصادي مشترك، سواء مع إسرائيل أو الأردن، وتعاون تقني وعلمي[4].

6. تبادر إسرائيل لوضع خطةٍ لحلّ مشكلة اللاجئين على أَساس تعاونٍ اقليميٍ يحظى بمساعدة دوليّة.

7. تقيم إسرائيل سلطة عليا لحلّ مشكلة المناطق المحتفظ بها.

---

[1] يوسف نديه، **الصراع العربي الإسرائيلي**، 36؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**، 59/ 70.

[2] امطانس شحادة، **دولة رفاه المستوطنات**، 15-16؛ **مجلة الجامعة الاسلامية**، م 12، ع2/ 298 ؛ راني الاغا، **التوجه الاسرائيلي نحو اليمين واثره على قضية القدس**،127.

[3] جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية**، 53، عدنان أبو عامر، **موقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسية**، 74.

[4] إلياس، شوفاني ،**مشاريع التسوية الإسرائيلية (1967-1977م)**، 6 ؛ إيغئل الون، **المعدات جاهز للقصف الإسرائيلي**،103.

8. إنشاء ممر بين غزة والضّفة الغربيّة، وكذلك بين رام الله وأريحا، لا سلطة للعرب عليه يشبه قانونياً الممرَّ الذي يربط أمريكا بألاسكا عبر كندا[1].

فقد حاول (ألون) في مشروعه هذا التوفيق بين هدفين صهيونيين متعارضين، أولهما: حقّ الشّعب اليهوديّ التاريخيّ في استيطان أرض إسرائيل، وثانيهما: نقاء الدولة اليهودية، أي الحفاظ على كونها دولةً يهوديةً القوميّة [2].

وفي عام (1976م) نشر ألون مشروعه المعدل، بعد أن اضاف إليه تصوره بالنسبة إلى سيناء، والجولان، كما تخلى فيه عن ضمّ قطاع غزة إلى إسرائيل، ودعا إلى ضمّ جزءٍ كبيرٍ من الأراضي في الضّفّة الغربيّة، بما في ذلك القدس إلى إسرائيل، وإعادة التجمعات السكانية الفلسطينية إلى الدولة الأُردنية الفلسطينية، ودعا إلى الاحتفاظ بهضبة الجولان، وإعادة باقي الجولان إلى سوريا مع تجريدها منّ السّلاح، أما فيما يخصّ سيناء، فنادى بضمّ شريط يمتدّ من العريش إلى محاذاة إيلات، ثم من شاطئ خليج العقبة إلى شرم الشيخ، وإعادة ما تبقى من سيناء إلى مصر، وتجريدها من السّلاح، كما اقترح ألون أن يُعبّر الفلسطينيون عن هويّتهم الذاتية في دولةٍ أردنيةٍ فلسطينيةٍ في الجزء الشرقيّ، واعتبر ألون ذلك حلاً مناسبًا للقضيّة الفلسطينية [3].

وأعلن المعلّق العسكريّ (زئيف شيف[4]) لصحيفة هآرتس (4/11-71) أنّ الحكومة الإسرائيلية نفذت مشروع ألون دون اتخاذ قرارٍ رسميٍ، وقال شيف: " إنه خلال أقلَّ من أربع

---

[1] محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**،552؛ أحمد الريماوي، **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني**، 336.

[2] هيثم مزاحمة ،**حزب العمل الاسرائيلي**، 70؛ رنا كامل، **التوجه الاسرائيلي نحو اليمين**، 127.

[3] إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية**، 71. محسن صالح، **حزب العمل الإسرائيلي**،51.

[4] **زئيف شيف :** محلل ومعلق عسكري لجريدة هآرتس الإسرائيلية ومن كبار الصحفيين في إسرائيل ولد في فرنسا (1933م) وهاجر إلى فلسطين وهو صبيّ، خدم في المخابرات الإسرائيلي، كما قام بتغطية

سنوات تحدد في غور الأردن حقائق ذات معنًى سياسيٍ واستراتيجيٍّ بعيد المدى"، وكان يقصد شيف من ذلك شبكة من المستوطنات المترامية على امتداد منطقة الحدود من جنوب بيسان حتى البحر الميت، وعلى امتداد السّاحل الغربيّ حتى عين جدي، فالمشروع هذا من الناحية العسكرية مهمٌّ، لأن المستوطناتِ الجديدةَ ستقام في مناطقَ حيويةٍ تسيطر على محاور الدّخول إلى الضّفّة الغربيّة أما من الناحية السياسية، فلها معنًّى أبعد بكثير، وهو ضمّ غور الأردن إلى إسرائيل وسيؤثر على أي مفاوضات بينها وبين الأردن والفلسطينيين، كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه ديان في هذا الصّدد حسب رأيه:" إننا لن نتحرك من المكان الذي تقام فيه المستوطنات المحتفظ بها"[1].

يبدو أنّ مشروع ألون أوضح الاستراتيجية الصهيونيةَ في حلّ القضيّة، وهو حلّ ركزَ بشكل مباشر على الأمن الإسرائيليّ وأطماع إسرائيل في فلسطين، والمنطقة العربية، خاصّة فيما يتعلق بالمستوطنات، والمناطق العربية المحتلة بعد عام (1967م)، والتأكيد من خلال هذا المشروع بأن إسرائيل لن تتنازلَ عن أي شبر من تلك الأراضي التي احتلّتها، بل تعمل على ضمّ تلك المناطق إلى كيانها المزعوم [2].

مجالات عديدة من أبرزها الشئون المحلية والاقتصادية وفي عام (1960م) قام بتغطية الشؤون العسكرية، والتحليل لكل الحروب التي خاضتها إسرائيل ابتداء من حرب حزيران(1967م) مروراً بحرب اكتوبر(1973م) والحرب الإسرائيلية على لبنان والانتفاضات الفلسطينية بحكم أنه محلل عسكري، كان قريباً من صانعي القرار في إسرائيل وتُوفي في تل ابيب (2000م)، جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية**،285-286.

[1] **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية تعني بالشئون الإسرائيلية**،286-287.

[2] **مجلة الجامعة الاسلامية** م 12، ع298/2؛ عبد الدحنون، **موقف حزب العمل تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين**،58-59-60.

أبا إيبان[1]:

في(٨ تشرين الأول ١٩٦٨م) ألقى أبا إيبان وزير الخارجية الإسرائيلي خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حدد فيه المبادئ، والأُسسَ التي تريد الحكومة الإسرائيلية تحقيق السّلام من خلالها، وهي:

1. يجب أن يكون السّلام الذي يلي وقف اطلاق النار عادلاً، ومتفاوَضًا عليه مُعبّراً عنه بشكلٍ تعاونيٍ وفقاً للأصول المرعية[2] في هذا الميدان، وإنّ عبارة (إقامةُ سلام دائمٍ وعادلٍ)، الواردة في قرار مجلس الأمن رقم (242)، هي النّصّ الفعليّ الذي ينبغي أن تُدرج تحته المبادئ الأخرى[3].
2. تقترح إسرائيل بأن تأخذ التسوية شكل معاهدة تتحدّد بدقّة شروط تعايش إسرائيل مع جيرانها، وتحدد خريطةً تتفق عليها للحدود الآمنة والمعترف بها [4].
3. يتمّ التفاوض على حدود وقف إطلاق النار بحدودٍ دائمةٍ آمنةٍ ومعترفٍ بها بين إسرائيل وبين كلّ دولة مع جيرانها، وتوزيع القوات العسكريّة على الحدود، كما يتمّ

---

[1] **أبا إيبان:** ولد عام (١٩١٥م)، في جنوب افريقيا درس في انكلترا وتخرج من جامعة كمبريدج في الدراسات الكلاسيكية واللغات الشرقية انضم إلى الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية في وحدة الاستخبارات العامة ورُقي إلى رُتبة ضابط في هذه الوحدة لقاء خدماته فيها هاجر إلى فلسطين بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها وانضم إلى الجناح السياسي في الوكالة اليهودية في عام (١٩٤٧م)، ثم عُين إيبان ممثلاً للوكالة في الهيئة عام (١٩٤٩م)، وعين عام (1950م)سفيراً لإسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية، انضم إلى حزب المبام وانتخبَ عضواً للكنيست من الدورة الرابعة وحتى الحادية عشرة واشغل عدة مناصب وزارية مثل وزير التربية والتعليم ووزير الخارجية وتولى في الكنيست الحادية عشرة رئاسة لجنة الخارجية والأمن، وكذلك رئاسة لجنة فرعية شُكلت للسعي لدى الادارة الاميركية والهيئات العامة لإطلاق سراح الجاسوس جوناثان بولارد، رمضان دجى، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**،130؛ **الموسوعة الفلسطينية**، ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

[2] دون زاكين، **الصراع العربي الإسرائيلي**،19-24؛ مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)**،435

[3] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضيّة الفلسطينية (1947-1982)**،63؛ نواف الزرو، **القدس في مشاريع التسوية السياسية**،32.

[4] عبد الهادي مهدي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)**،435.

الاتفاق عليها في نصوص السلام النهائية[1]، واستدرك آبا إيبان هنا قائلاً: "إنه من الوجهة التاريخية لم تكن هناك مطلقاً حدودٌ آمنةُ ومعترف بها في المنطقة، فلا خطوط الهدنة عام(1948م)، ولا خطوط وقف إطلاق النار عام(1967م) ينطبق عليها ذلك الوصف. إنَّ الحدود الآمنة لا يمكن تقريرها بعملٍ من طرف واحد لأيّ من الدول، ولا يمكن فرضها من الخارج وينبغي وَضْعُ الحدود الآمنة بالتبادل، ويعترف بها الأطراف أنفسهم كجزء من عملية صنع السلام[2] .

4. يجب إجراء محادثات لوضع ترتيباتٍ آمنةٍ لتجنب الوضع الذي سببه انهيار السلام عام (1967م).
5. يجب أن لا يكون هناك تحفظات حول الترتيبات المتعلّقة بضمان حريّة الملاحة، التي ينبغي بدورها أنّ تكون دقيقةً وملموسةً، وقائمةً على المساواة في الحقوق والواجبات بين إسرائيل والدول البحريّة الاخرى[3] .
6. في حال الوصول إلى اتفاق سلامٍ وحدودٍ آمنةٍ، يجب المحافظة على حريّة التحرك المتوفرة ، وخاصّة في القطاعات الاسرائيلية الأردنية[4].
7. بالنسبة إلى الأَماكن المقدسة المسيحية والإسلامية: فإنّ رغبة إسرائيل هي التوصل إلى وضعٍ محوريٍ يعطي هذه الأماكن طابعها العالميّ عن طريق التوصل إلى الاتفاقات المناسبة مع الأطراف المعنية تقليدياً، وتتلّخص سياسة إسرائيل حول هذا الموضوع بالقول:" إنّ الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية يجب أَن تقعَ ضمن إطار مسؤولية الذين يقدسون هذه الأماكن" .

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، مج1 /328.

[2] عبد الهادي مهدي ،**المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية (1934-1974)**،435

[3] دون زاكين، **الصراع العربي الإسرائيلي**،19-24؛ **الموسوعة الفلسطينية** ، مج 1، 328.

[4] **صامد الاقتصادية** ع142/85.

8. تطبيق قرار مجلس الأمن (242) الذي تضمنه ميثاق الأمم المتحدة من خلال التزاماتٍ تعاقديةٍ محدودةٍ تدخل فيها حكومة إسرائيل والحكومات العربية لتثبيت مبدأ الحياة القومية، وسيادتها وسلامتها.

9. على الحكومات العربية أن تسحبَ تحفظاتها الماضية بالنسبة لوجود إسرائيل[1].

10. يجب أَن تشمل محادثات السلام توجيه الاهتمامات المشتركة إلى موارد المنظمة، ووسائل الاتصال فيها في محاولة لإرساء دعائم مجموعة شرق أوسطية مؤلفة من دول مستقلة ذوات سيادة .

11. لا يمكن تصفية النزاع، والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام إلا على طاولة المفاوضات[2] .

12. بالنسبة للاجئين فقد تم الاستناد إلى خطة تنفذ خلال خمس سنوات عقد مؤتمر دوليّ، يضمّ دول الشرق الاوسط مع الحكومات التي تسهم في إغاثة اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم، وتقديم مشاريع يتمّ الموافقة عليها من اللاجئين في الشرق الأوسط بواسطةٍ إقليميةٍ ودوليةٍ؛ إذ الهدف من ذلك إذابة قضية اللاجئين، وعدم المطالبة بحق العودة إلى فلسطين [3].

---

[1] خالد شعبان، **اللاجئون الفلسطينيون في افكار ومشاريع التسوية السلمية الاسرائيلية للقضية الفلسطينية**، 12-13؛ **شؤون فلسطين** ع 22-23، (1973م)، 106؛ طارق يوسف قاسم، **الاستيطان الصهيوني في واد الاردن**، 57-58.

[2] **شؤون فلسطين**، 106/22؛ خالد شعبان، **اللاجئون الفلسطينيون في افكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية**، 12-13؛ مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية** (1934-1974)،435

[3] **مجلة الجامعة الاسلامية م 12**/300. **وثائق فلسطينية مائتان وثمانون وثيقة مختارة من (1839-1987)**، 322-323؛ عمر صالح العمري ، **مشاريع تسوية القضية الفلسطينية** (1936-2002)،115-116.

مثل مشروع أبا إيبان جوهر الفكر الصّهيوني في حلّ قضيّة فلسطين، وتسوية الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وهذا المشروع هو التفسير الإسرائيلي لقرار مجلس الأمن رقم(242) الصادر في (1967/11/22)، وهو مشروع يعكسُ نتائج عدوان إسرائيل في حرب عام(1967م)، ولم يكن هدف إسرائيل من وراء هذا المشروع إيجاد تسوية للصّراع، وإنما هدفها إطالة أمد الاحتلال للأراضي الفلسطينية لتحقيق أَهدافها التوسعية، والاستعمارية، ولم يكن أكثر من ظاهرةٍ دعائيةٍ تُعلن على منابر المنظمات الدولية، وقد تجاهل هذا المشروع عن قصدٍ مُبيتٍ حقوق الشّعب الفلسطينيّ، والانسحاب من الأَراضي المحتلّة، بل اكتفى هذا المشروع بتحديد أهداف إسرائيل من عدوان حزيران عام(1967م)، لذا لم يكن الاهتمام بهذا المشروع في المنظّمات الدولية وخارجها ظاهرًا؛ لأنه كان بعيدًا جدًّا عن مفهوم السّلام العادل ومقوماته[1].

ويتضح لنا من خلال هذا المشروع، أنّ إسرائيل غير مستعدّة للتعاون مع الأمم المتّحدة لإيجاد سلام في المنطقة، والدليل على ذلك إصرار إيبان على أنّ السلام يأتي عَبر المفاوضات المباشرة مع العرب، وقد صدر مشروع إيبان، في الوقت الذي كان يارنج[2] يباشر مهمته في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (242)[1].

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، م1/329-330؛ عدنان أبو عامر، **موقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخيّة والسلوك السياسية**، 74.

[2] **يارنج:** سياسي سويدي اتصلت سيرته بأحداث الشرق الأوسط والعدوان الإسرائيلي على الأراضي العربية عام (1967م)، ولد في السويد عام (1917م) وحصل على درجة الدكتورة في الفلسفة عام (1943م)، وعمل أستاذاً مساعداً للدراسات الشرقية في جامعة لوند السويدية وفي عام (1949م) انتقل إلى السلك الدبلوماسيّ، وتدرج في مناصبه، وعمل في عدد من العواصم العالمية، منها انقرة، وأديس أبابا، ونيودلهي، وسيلان، وفي عام (1956م)، عُين مندوباً دائماً لبلاده في الأمم المتحدة كما تولى رئاسة مجلس الأمن لبعض الوقت، واختير مبعوثاً عن هيئة الأمم المتحدة للتوسط بين الهند وباكستان، واختير عام (1967م) مبعوثاً خاصاً إلى الشرق الأوسط لمتابعة قرار مجلس الأمن (242) الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية، وبدأ نشاطه في عام (1967م) واتخذ بورصا مقراً له، http://www.moqatel.com

نلاحظ من مشروع أبا ايبان أيضًا، أنه مشروع يركز في كل نقاطه على إقامة قواعدَ ومرتكزاتٍ للوضع الجديد الذي نتج عن حرب عام (1967م)، وترسيخ الحدود الجديدة لإسرائيل، أما المشكلة الرئيسيةِ وهي مشكلة فلسطين فلم يأتِ على ذكرها إلا من خلال نقطةٍ واحدةٍ متعلقةٍ بشأن اللاجئين، وهو أيضاً لا يطرح أيّ حلول خاصّة بها، ومن القراءة الأولى للمشروع، نجد أنّ إسرائيل تحاول أن تصل إلى اتفاقية سلام مع مصر فقط، أما الدول الأخرى المتضررة من الحرب كسوريا والأردن وفلسطين، فلم يأتِ ذكرها على الإطلاق، حتى إنَّ الاتفاقية التي تريد إسرائيل الوصول إليها مع مصر مشروطة بِعدّة نقاط تُخِلُّ بسيادة مصر على أراضيها، وبخاصّة منطقة قناة السويس[2].

أما بخصوص اللاجئين فقد دعا إيبان إلى دفع تعويضٍ ماليٍ للاجئين، فهذه المشاريع الإسرائيلية قُوبلت بالرفض من الجانب العربي، لأنها لا تهتمّ إلا بمصلحة إسرائيل، أما المصالح الفلسطينية فلم تنظر لها ولم تولها أيّ اهتمامٍ[3].

موشيه ديان [4]:

شغل ديان مناصب رفيعة، فكان رئيس أَركان الجيش في حرب عام(1967م)، ووزيراً للدفاع في حرب عام (1973م) حيث كانت قضيّة المخيّمات تشكّل هاجسًا امنيًّا في نظره،

---

[1] **الموسوعة الفلسطينية**، م1/ 329-330.

[2] عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، 177-178.

[3] ياسمين أبو عمر، **قضية اللاجئين الفلسطينيين واثرها على العلاقة الأُردنية الفلسطينية (1948-2009)**، 115.

[4] **موشيه ديان**: ولد في كيبوتز (مستعمره زراعية) عام(1915م)، انضمّ إلى عصابات الهاجناة الإرهابية في شبابه كما اشترك في القتال على الحدود السورية، وأثناء اجتياح قوات الحلفاء لسوريا بقيادة فرنسا أصيب ديان بجراح بليغه فُقِئت فيها إحدى عينيه، حضر دورات تدريب في بريطانيا، عُين على أثرها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي عام (1953م) تنقل في مناصب عدة، من بينها وزارة الدفاع وأدى دوراً كبيراً في وضع الخطة التي جعلت إسرائيل تنتصر على العرب في حرب عام (1967م) ومات في سنة (1981م). موشيه ديان، مذكراتي، 9-12؛ نظام بركات، **مركز القوى في إسرائيل(1963-1983)**،62؛ طارق السويدان، **اليهود والموسوعة المصورة**،384.

لأن المخيّمات هي بؤرة المقاومة ونشأتها واستمراريتها، فالمشروع الذي طرحه، كان غير متكامل لحلّ قضيّة اللاجئين، فقد غلب على مشروعه الجانب الأمنيُّ، أي العمل على إتخاذ إجراءاتٍ أمنيةٍ وكان المشروع على النحو الآتي[1] :

1. تصفية المخيّمات بذريعة تخفيف الكثافة السّكانية فيها، خاصة مخيمات قطاع غزة بشكلٍ تدريجي، وقد تجسد هذا الأمر، من الناحية العمليّة، في عدد من القوانين، كان ديان أصدرها بصفته وزيرًا للدفاع، ومن هذه القوانين العقاب الجماعيّ، والإبعاد ونسف البيوت، وشقّ الطّرقات الأمنيّة في المخيّمات، إضافة إلى بثّ الذّعر والهلع وعدم الاستقرار بهدف دفع اللاجئين للهجرة إلى الضّفة الغربية، وربما، وهو الأفضل، إلى خارج حدود فلسطين[2] .
2. توزيع اللاجئين في قرى جديدة، عن طريق الإغراء بالمساكن الأفضل والخدمة العامة وأَماكن التشغيل وبالتالي تحقيق الهدف نفسه[3] .
3. العمل على تجريد اللاجئين من صفة اللاجئين بعد أَنْ يتم نزوحه من المخيمات، وإسكانهم وتشغيلهم مما يسقط مشكلاتهم في تصور الرأي العام العالميّ، ممّا يعفي إسرائيل من البحث عن حلول لها، فيؤدي إلى إسقاط بند من بنود القضيةِ الفلسطينية في مفاوضات سلام أِو تسويةٍ جزئيةٍ أِو شاملة بحقّ اللاجئين .

---

[1] عدنان أبو عامر، **موقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسية**،74.
[2] **شؤون فلسطين** ع116/86.
[3] عدنان أَبو عامر، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسية**، 75.

من نتائج هذا المشروع :

أ- العمل على إتخاذ تدابيرَ عقابية بحق السّكان الذين يتعاونون مع الفدائيين في المخيّمات.

ب-تخفيف كثافة سكان المخيمات الكبيرة، وخاصّة مخيم جباليا والشاطئ ومخيم رفح في قطاع غزة.

ج-تأهيل اللاجئين من خلال إقامة أحياءٍ سكنيةٍ جديدةٍ، تخترقها شوارعُ عريضةٌ ذات مواصفات أمنيةِ، وليس بالضرورة أن تكون في المخيمات نفسها، ويمكن أن تكون في الضّفة أو العريش، لكن لن تكون داخل حدود إسرائيل [1].

إن مشروع ديان، وإن كان مختلفاً، من حيث الشكل عن المشروعات الأخرى التي طُرحت في هذا المجال، يحقق أهداف المشاريع الأخرى ذاتها وهي توطيد الأمن لأنّ مشروعه كان يهدف إلى كيفية السيطرة على المخيمات[2]،كما أَنّه يمتاز عن غيره من المشاريع بعدم إثارته لردودِ فعلٍ عنيفةٍ فالمشروع لا ينصّ على توطين اللاجئين، بل على إيجاد الحلول للعائلات التي تهدمت منازلها بسبب العقاب الجماعيّ، أو شق الطّرقات الأمنية، وتخفيف كثافة السّكان، إضافة إلى هذا، فإنّ ديان أشار إلى أنّ أماكن السّكن المعدة ربما تكون في العريش، وربما في الضّفة الغربية، وربما خارج إسرائيل كليا[3] .

---

[1] عدنان أَبو عامر، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسية**،75.
[2] شلومو غازيت، **السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**،71.
[3] شلومو غازيت، **السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 77؛ **استكمال حملة التطهير العرقي للسياسة الإسرائيلية تجاه اللاجئين من (1947-1967)**، **31/10/2010**

وتجدر الإشارة إلى أن ديان قال: " إنه يجب عدم حلّ مشكلة اللاجئين في قطاع غزة عن طريق دفع التعويضات، وإنما تحويل اللاجئ إلى شخص شبيه بأيّ عامل في إسرائيل، كما أَنه يجب تغيير نهج حياة اللاجئين، وقال:" إنّ إسرائيل تحتاج إلى حكمةٍ سياسيةٍ كبيرةٍ، وإلى خيالٍ صهيونيٍ وإلى جيلٍ شابٍ لكي يتمّ تأهيله للمسؤولية الصّهيونية[1].

مشروع حزب المبام للسلام[2] :

طرح حزب مبام الإسرائيلي مشروعاً للسلام بتاريخ (١٩٦٩/١٢/١١م)، في أثناء اجتماع اللجنة السّياسيّة للحزب، والذي بدوره أقرّهُ، وفيما يلي أهمّ بنوده:

1. إنّ إسرائيل تؤيد حلًّا سياسيًّا يقوم على أساس وجود دولتين مستقلتين، وذات سيادة دولة إسرائيلية من جهة ودولة عربية من جهة أخرى، وأَنّها ستحترم القرارات الفلسطينية الأردنية فيما يتعلّق بتقرير المصير[3] .

---

[1] **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** م388/13.

[2] **حزب المبام للسلام:** هو حزب العمل الموحد، يُختصر بكلمة عبرية (مبام) حزب سياسيّ تأسس عام (1948م) نتيجة اتحاد هشومير هتسعير واحدوت هعفودا بوعالي تسيون ومن مبادئه إقامة دولة إسرائيل على قواعد وثوابت الديمقراطية والمساواة لكل المواطنين بدون فرق في الدين والقومية، وتثبيت العدل الاجتماعي والسلام العادل بين إسرائيل وجاراتها والتعاون والتضامن مع الشعوب، ونال الحزب قوته الانتخابية من الأوساط الكيبوتسية بسبب سيطرته على عدد كبير من الكيبوتسات ضمن اتحاد الكيبوتس القطري، ونادى الحزب في الخمسينيات والستينيات إلى ضرورة سيطرة العُمّال، وإلغاء الحكم العسكريّ، وفصل الدين عن الدولة واتباع دستور للبلاد، والتقليل من الفوارق الطبقية داخل المجتمع الإسرائيلي، وتوفير أماكن عمل لجميع العمال، وتقوية الهستدروت، ونزع السلاح النووي في الشرق الأوسط. أما على صعيد المشاركة السياسية فإنّ (مبام) كانت متحالفة في معظم الائتلافات التي شكلها حزب (مباي) و(المعراخ) بين (1955-1977)ما عدا الفترة الواقعة بين (1961 - 1965م) وأظهر (مبام) معارضة لحركة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام (1967م) كان للحزب سلسلة من التحولات الايديولوجية بعد أن انخفض تأثير الشيوعية السوفييتية، وتحالف الحزب مع حزب العمل ضمن قائمة (المعراخ) (التجمع العمالي)، من عام (1968-1984م). نرمين غوانمة، **الأَحزاب السياسية في اسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية**، 163-171؛ **https://www.madarcenter.orgالخميس** 20/ 201/12

[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**، لعام (1972)، 253-254.

2. إنّ الجيش الإسرائيلي لن ينسحبَ من خطوط الهدنة، التي وصل اليها في حرب الأيام السّتة، إلا عندما يتمّ التوصّل إلى تسويةٍ سلميةٍ، ويتم تحديد الحدود الأمنة، على الرغم من إمكانية التوصّل إلى تسوية جزئية كمرحلة لاستمرار المفاوضات [1].

3. إنّ القدس الموحّدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وتضمن في تسوية السلام الحقوق الخاصة بالإدارة الذاتية للمسلمين والمسيحيين، وعند تحقق السلام لن تعارض إسرائيل أن يوكل إلى أشخاص تعينهم المؤسسات الحاكمة في الدول العربية، للإشراف على الأماكن المقدسة الإسلامية فإسرائيل لا تريد دولةً فلسطينيةً، وإنما تمّ وضع كلمة (عربي) لضياع الهويّة الفلسطينية[2] .

4. بعد أن تُعيّن الحدود مع سوريا في مرتفعات الجولان، يتمّ تجريد الجزء الباقي من من السّلاح.

5. إنّ التسوية السّلميّة مع مصر، تقوم على أساس إعادة شبه جزيرة سيناء إلى مصر، وتجريدها من السلاح، بالإضافة إلى تعديلات في الحدود تُعدّ ضروريةً لأمن إسرائيل [1].

6. أما الضّفة الغربية، فيتمّ تجريدها وإعادتها للدول العربية المجاورة، بعد إدخال تعديلاتٍ ضروريّةٍ عليها لأمن إسرائيل على الحدود على أساس الموافقة على عدم دخول قواتٍ عسكريةٍ عربيةٍ إلى غربي نهر الأردن، فذكر الحزب في هذا البند أنّ الضّفة الغربيّة يتمّ تجريدها من السّلاح وإعادتها إلى الدول العربية، فذكرت الدول العربية لعدم اعتراف إسرائيل بقيام دولة فلسطينية [3].

---

[1] إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلي (1967-**1978) ،131-132.

[2] **مجلة الجامعة الإسلامية، م 12**، ع302/2.

[3] **الموسوعة الفلسطينية** 62/4؛ لمياء مجاعص، **حزب العمل الموحد في إسرائيل** (1968م)،13.

7. تحدد المكانة السياسية لقطاع غزة عندما يحين الوقت، بعد مراعاة مقتضيات أمن إسرائيل، ورغبة السّكان، ومقتضيات حلّ مشكلة اللاجئين، إلا أنّ القطاع لن يُعاد إلى مصر بأيّ حال من الأحوال؛ لخوفهم من أن يتخذه عبد الناصر نقطةُ انطلاق العمليات الفدائية ضدّ إسرائيل[1].

8. إلى حين أن يحلّ السلام، تقام في المناطق المحتفظ بها نقاطُ أمنيةُ فقط، أما بالنسبة لهضبة الجولان، مشارف رفح، فستقام هناك نقاطُ أمنيةُ استيطانيةُ[2].

على الرغم من أنّ مبام يدرك بأنّ مشروعه غير عمليّ، لأنه يقضي بضمّ جزء واسع من الأراضي العربية المحتلة، لكنه قصد من هذا المشروع التدليل على استقلاليته وإثبات وجوده باعتباره حزباً يَعُدّ نفسه صاحب مواقفَ سياسيةٍ تقوم على الدعوة إلى التفاهم العربي الإسرائيلي، كما أَنّ الهدف من وراء مشروعه إحراج العرب دولياً، وبذلك سيجبرون أمام العالم لكشف موقفهم بشأن استعدادهم للتوصّل إلى التسوية السلمية مع إسرائيل، كما أنه يلاحظ من خلال مشروع حزب المبام، الذي يدعي أنه حزب يساريّ، وأنه حزب داعٍ للسلام، لا يختلف كثيرًا عن المشاريع التي سبقتها، فهو يطالب بحدودٍ دفاعيةٍ أمنةٍ، وتعديل على خطوط عام (1967م)، ويطالب بضمانات وترتيبات أمنية، وبعلاقات طبيعية وحدود مفتوحة وبقاء القدس موحدة، ويدعو إلى حلّ القضّية الفلسطينية في إطار دولة أردنية فلسطينية، ربما كان الفرق الوحيد أنّ حزب المبام لم يحدد بوضوح المناطق التي يريد

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (١٩٧2)م**، ٢٥٣-٢٥٤؛ **مجلة الأرض، السنة الرابعة**، ١٧؛ نبيل السهلي ، **تهويد القدس من المنظور الاسرائيلي**.

[2] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام** (1969م)، 297-298.

ضمها لإسرائيل[1]، كما تجاهل هذا المشروع الشّعب الفلسطينّي وحقوقه المشروعة في تقرير المصير[2].

وأجرت صحيفة معاريف مقابلة مع الجنرال عيزر وايزمن[3] بتاريخ (1967/7/14م) قال: " أريد من الذين يمتهنون مهنة السلام ويتكلّمون عنه بألا يدخِلوا في حساباتهم الدماء التي سفكت في هذه الحرب، ويقصد بها حرب عام(1967م) فحسب، بل الدماء التي سيجري سفكها بسبب السلام، إذا تركنا الحدود التي تشكل الضمان الحقيقيّ للسلام" .

فيتحدّث على أنّ المشكلة لا تكمن في السلام ويقول: " إنّ السّلام شيء جميل، والمشكلة ماذا نريد في هذا البلد أن نكون شعباً صغيراً أم شعباً عظيماً، شعباً لديه شيء، يقوله للعالم يعتد بعظمته وقوته"، فيقول: " إذا كانت تقوية الشّعب الإسرائيلي عن طريق السلام فتهانينا بذلك، ولكنني لا أركض وراء السلام، بل أركض وراء تقوية الشعب في كل الظروف، فيتبين لنا من خلال هذا القول أن إسرائيل تسعى إلى تقوية نفسها في هذه المنطقة والسيطرة ولو كان عن طريق السلام، وتبين أنّ السلام ليس هدفها بقدر ما كان هدفها تقوية نفسها[4].

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام** (1969م)، 297-298.

[2] ماجد المدهون، **المشاريع الإسرائيلية لحل القضية الفلسطينية**، 189.

[3] **عيزر وايزمن:** ولد عام (1924م) في تل أبيب، تطوع في سلاح الطيران الملكي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية وأسهم في معارك حرب (1948م) وكان أيضاً من مؤسسي سلاح الطيران الإسرائيلي وتولى قيادة هذا السلاح بين عام (1958-1966م) وتولى رئيس قسم العمليات الحربية في إسرائيل عام (1966-1969م)، كان له آراء تنادي بأرض إسرائيل الكاملة وكان من المؤيدين لحرب عام (1967م) عندما سرح من الجيش، عُين وزيراً للمواصلات في حكومة التكتل الوطني في عام (1969م) من قبل حزب حيروت، تولى حقيبة الأمن في حكومة بيغن وأظهر نشاطًا واسعًا في المفاوضات مع المصريين عام(1977م) وعمل من أجل التوصل إلى اتفاقية كامب ديفيد، انتُخِب رئيساً لدولة إسرائيل عام (1992م) ثم أُعيد انتخابه للمنصب نفسه عام (1998م) وتوفي عام (2005م)، حاييم وايزمن، **مذكرات وايزمن(التجربة والخطاء)**،87-90.

[4] إسرائيل شاحاك، **وثائق ونصوص من الارشيف الصهيوني**، 59.

مشروع غولدا مائير[1]:

بتاريخ (4 شباط 1970م)، طرح الرئيس المصري أنور السادات فكرة "التسوية الجزئية"[2]، بوصفها خطوةً أولى نحو السلام في المنطقة، بحيث تنسحب إسرائيل من سيناء إلى خط يقع عند العريش، مقابل أن تضمن مصر إعادة فتح قناة السويس للتجارة الدولية خلال ستة أشهر، وفي حال انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلّة، فإنّ مصر ستعقد معها معاهدةً سلام تتضمن اعترافاً بالسلامة الإقليمية لكلّ دولة في المنطقة، بما في ذلك إسرائيل، على أن تضمن مصر حريّة الملاحة في مضائق تيران[3]، عن

---

[1] **غولدا مائير:** ولدت سنة (1898م) في روسيا البيضاء من أب تاجر، هاجرت أسرتها إلى الولايات المتحدة سنة (1906م) كانت صهيونية منذ صغرها، هاجرت إلى فلسطين سنة (1921م)، كانت متخصّصة في تربية الدواجن، استطاعت جمع خمسين مليون دولار من اليهود المقيمين في أمريكا، اشترت بها معداتٍ واسلحةً حربية دعماً للعصابات اليهودية التي تحارب العرب عام(1948م) خلفت ليفي أشكول في رئاسة الوزراء الإسرائيلي سنة (1969م) ويقال إنها كانت تبكي أمام أخبار الهزائم التي منيت بها إسرائيل في بداية معركة عام (1973م) ثم توفيت سنة (1979م)، جولدا مائير، **حياتي**، 13-54؛ طارق السويدان، **اليهود والموسوعة المصورة**،381.

[2] التسوية الجزئية : أ- انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس، خلال ثلاثين يوماً، كمرحلة أولى ضمن جدول زمني للانسحاب الكامل إلى حدود مصر الدولية طبقا للقرار رقم(242) الصادر عن مجلس الأمن. ب- إذا تحقق ذلك، فإنّ مصر على استعداد للبدء مباشرة في تطهير قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية، ولخدمة الاقتصاد العالمي. ج- أن تتعهد مصر بتوقيع اتفاق سلام مع إسرائيل، ينصّ فيه على إنهاء حالة الحرب، واعتراف مصر بحقّ إسرائيل في الوجود، والاعتراف بحقّ كل دولة في العيش بسلام داخل حدود آمنة معترف بها، والعمل على منع أيّ أعمال عدوانية من أراضي كلّ دولة ضدّ الأخرى، وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران بناء على ترتيبات خاصة بالنسبة لشرم الشيخ، منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، 106، **السادات-النصاب-وخدعة-حرب-اكتوبر** http://ayatoraby.coml .http://www.moqatel.com

[3] **مضائق تيران:** يعد بوابة خليج العقبة ومدخله إلى البحر الاحمر، يبلغ طوله 16 كم وعرضه 8 كم ، وتوجد جزيرتان في الممر المائي وهما جزيرة ثيران التي سمي المضيق بإسمها وجزيرة صنافير إلى الشرق، وهناك ثلاثة ممرات ملاحية من خليج العقبة وإليه يقع الأول منها بين ساحل سيناء ثيران، ولكنه أقرب إلى ساحل سيناء، وهو الأصلح للملاحة ويبلغ عمقه 290 مترًا، ويسمى بممر "إنتربرايز"، والثانى يقع أيضًا بين ساحل سيناء وجزيرة ثيران، ولكن أقرب إلى الجزيرة، ويسمى بممر "جرافتون"، ويبلغ عمقه 73 مترًا، ويفصل بينهما سلسلة من صخور التشكيلات المرجانية متوزعة على أربعة مجموعات من الحيد المرجاني (جوردون، توماس، وود هاوس، جاكسون(، وهما الطريق الوحيد لملاحة السفن الكبيرة المتجهة لميناء إيلات الإسرائيلي وميناء العقبة الأردني، في حين يقع ممر ثالث بين ساحل جزيرة تيران الشرقي و شبه الجزيرة العربية، ويبلغ عمقه 16 مترًا فقط، وهو غير مناسب للملاحة، Collin Discovery Encyclopedia, 1st edition (2005)

طريق وضع قواتِ طوارئَ دوليةٍ في شرم الشيخ[1]، لكنّ غولدا مائير المتعنتة رفضتها[2]، وردّت على هذا المشروع (1971م)، بطرح مشروع إسرائيل بوصفه ردًّا على المشروع المصريّ يتضمن النقاط الآتية:

1. جعل سيناء منطقةً منزوعةَ السلاح، ولا يُسمح لمصر بإدخال الدبابات أو المدفعية أو الصّواريخ إليها[3].
2. إستمرار إسرائيل في الاحتفاظ بمنطقة شرم الشيخ، على اعتبار أنّ مضائق تيران حيوية بالنسبة لمرفأ إيلات، كونه المرفأ الوحيد لإسرائيل على البحر الأحمر، ومخرجها إلى سيناء وشرقيّ أفريقيا.
3. عدم إعادة قطاع غزة لإشراف مصر، وستعتني إسرائيل باللاجئين، وبإمكان غزة أن تصبحَ مرفأً أردنياً[4].
4. إبقاء القدس موحدةً، وجزءً لا يتجزأ من إسرائيل[5] .
5. عدم تراجع إسرائيل عن مرتفعات الجولان.
6. جوب إجراءِ مفاوضات حول خط الحدود في الضّفة الغربيّة، وأن لا تعبر أيّ قواتٍ عربية إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، وينبغي ألا تشكل الحدود النهائية بين

---

[1] الهور ،منير، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1982)**، 105، **صامد الاقتصادية** عدد143/85.

[2] **السادات النصاب وخدعة حرب اكتوبر**، خطاب الرئيس انور السادات امام مجلس الأمن الاهرام (1971م).

[3] عبد الشافي الدحنون، **موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين**، 64.

[4] **جريدة القدس (11**/2/1971م)، نقلا عن "هآرتس"؛ **شؤون فلسطين** ، ع22-23، (1973م)، 118-119.

[5] نواف الزرو، **القدس في مشاريع التسوية السياسية**،32؛ نبيل السهلي، **تهويد القدس من المنظور الاسرائيلي**.

إسرائيل والضفة مصدراً للتفرقة، بل يجب أن تكونَ عاملاً فعالاً في الربط بين العرب والإسرائيليين[1].

7. معارضة إسرائيل فكرةَ الدولة الفلسطينية المستقلة، في الضفة الغربية، لأنها لن تكونَ كبيرةً بما فيه الكفاية لتتمتع بأسباب الحياة، وقد تشكل خطراً عسكرياً حقيقياً على إسرائيل[2].

كان ردّ مصر على هذا المشروع بإعلان استعدادها لوقف اطلاق النار بصورةٍ رسميةٍ لمدةٍ محدودةٍ، إذا وافقت إسرائيل على اقتراح الرئيس السادات[3] الداعي إلى انسحاب جزئيً للقوات الإسرائيلية من على ضفة قناة السويس، وإعادة فتحها للملاحة الدولية، وأشار البيان المصري الى إقامةِ منطقةٍ محايدةٍ في سيناء بين الجيشين، بعد عبور القوات المصرية إلى المواقع التي أخلاها الاسرائيليون، ورفض البيان أيضاً رفضاً قاطعاً فكرة جعل إسرائيل منطقة منزوعةَ السلاح[4].

وردت غولدا مائير رئيسة الحكومة الإسرائيلية، في أثناء اجتماعها السياسي في حزب العمل على الحملة التي تعرضت لها، بسبب تصريحاتها في التايمز أنه يجب إعداد الشعب من أجل تلقي ضغوطٍ شديدةٍ من الخارج، وأنها لا تضمن أميركا من ناحية زيادة ضغطها

---

[1] **شؤون فلسطين**، ع22-23، (1973م)، 118-119؛ نبيل السهلي، **تهويد القدس من المنظور الاسرائيلي**.

[2] **مجلة الجامعة الإسلامية م12**، ع306/2.

[3] **السادات:** هو ثالث رئيس لجمهورية مصر العربية حَكَم مصر في الفترة الممتدة ما بين عام (1970-1981م)، ولد أنور السادات في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية عام (1918م) وتخرج من الأكاديمية العسكرية عام (1938م)، انضم إلى حركة الضباط الأحرار التي قامت بالثورة على حكم ملك البلاد وقتها فاروق الأول في عام (1952م)، وتقلد عدة مناصب كبرى في الدولة منذ ذلك الحين مثل منصب وزير دولة في عام (1954م)، ورئيسًا لمجلس الأمة عام (1960م)، اختاره جمال عبد الناصر نائبًا له حتى وفاته عام (1970م) اشتهر السادات بجرأته وحنكته ودهائه السياسي. مجلة إفريقيا قارتنا، ع2، **الزعيم محمد أنور السادات**، 1013، 1-2.

[4] **شؤون فلسطين** ،ع22-23، (1973م)، 119.

عليهم في المستقبل، إلا أنه ينبغي أن تكون حدودنا مع جيراننا رادعاً، فيفكر أيّ سادات ملياً قبل أن يحاول مرة أخرى[1].

إذا نظرنا إلى هذا المشروع نرى أنه ركز على الدخول في محادثات سلام دون شروط مسبقة، كما عرض انسحابات من سيناء بشرط أن تكون منزوعة السلاح، وعرض انسحابات من أجزاء من الضفة الغربية، وأصر على بقاء القدس الموحدة(الشرقية والغربية) عاصمة لإسرائيل، مع رفض إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية[2].

اكدت غولدا مائير ان العرب لو وافقوا على توقيع معاهدة سلام مع اسرائيل فإنها لن تتخلى عن الاراضي التي احتلتها إسرائيل عام(1967م) وأن التوقيع ليس كافياً وأكدت على أن إسرائيل تريد حدوداً أمنة مع هذا التوقيع وقالت مائير :" إن اسرائيل تبحث عن مفاوضات دون شروط مسبقة وعلى العرب ان يتخلوا عن فكرة انسحاب كامل للقوات الاسرائيلية"[3].

يبدو لنا واضحاً من خلال مشروع غولدا مائير، بأنه لا يوجد أي نية حقيقية نحو التسوية، بل إنها كانت في مشروعها هذا صريحة، من حيث الاحتفاظ بالأراضي المحتلة، وعدم العودة إلى حدود ما قبل عام (1967م)، وهذا كان واضحاً في جميع بنود مشروعها.

---

[1] **معاريف** (71/3/18).

[2] صالح الشناط، **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة في التجربة والاداء** (1994-2013) ،24؛ عبد الفتاح القلقيلي، **مسيرة التسوية الفلسطينية ومصيرها**، 57؛ محمد بوبش، **مشروع بناء الدولة الفلسطينية**، 24.

[3] **جريدة البشير رقم 24-72**/(1971-1972م)، 1.

مشروع شمعون بيريس[1] :

طرح شمعون بيرس مشروعاً آخر لحل القضية الفلسطينية عام(1972م)، وكان هذا المشروع لحل مشكلة عرب الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتضمن هذا المشروع النقاط التالية :

1. إقامة اتحادٍ فدراليٍّ بين دولة إسرائيل وبين الدولة الفلسطينية، التي ستقام في فلسطين، والضّفة الغربية، وقطاع غزة، ويكون مقر هذا الاتحاد في القدس[2].
2. تكون لكلّ دولة هيئةٌ تشريعية، وحكومة خاصة، لها استقلالها في السياسة الداخلية[3].
3. هيئة فدرالية تعالج الشّؤون الخارجية والأمن والمال[4] .
4. تُحقق الهيئة الفدرالية المساواة بين جميع المواطنين، وحرية الحركة بين الدولتين.
5. لكلّ شعب الحقّ في أن يتكلم بلغته الخاصة به، وأن يعبد ربه، سواء كان هذا الشعب يشكل الأغلبية أو الأقلية [5].

---

[1] **شمعون بيرس**: ولد عام (١٩٢٣م) في فيشنيفا – بولندا هاجر إلى فلسطين عام (١٩٣٤م)، بدأ حياته العامة من خلال انضمامه إلى حركة الشبيبة العاملة ومنذ عام (١٩٤٣م) أصبح مندوب (مباي) في هذه الحركة، كما وشرع بتعميق نشاطه عام عشية حرب (١٩٤٨م) حيث كلف بعدد من المهام في الهاغانا وعينه ديفيد بن غوريون قائماً بأعمال مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية عام (١٩٥٢م)، ثم مديراً عاماً للوزارة حتى عام (١٩٥٩م)، وأشتغل منذ عام (١٩٥٩م) منصب نائب لوزير الدفاع بن غوريون ثم ليفي اشكول ألزمه بالاستقالة من منصبه فانضم إلى صفوف بن غوريون عام (١٩٦٥م) وتولى تنظيم حزب رافي الذي تزعمه ليفي اشكول، حيث دخل الكنيست السادسة من قبل هذا الحزب وقام عشية حرب(١٩٦٧م) بالسعي من أجل تعيين موشي ديان وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية التي شكلها اشكول وساهم أيضاً في تأسيس حزب العمل، وتولى منصب السكرتير الثاني لهذا الحزب بين عام (١٩٦ - ١٩٦٩م) ثم عين وزيراً للمواصلات بين عام (١٩٧٠ - ١٩٧٤م) وخلال توليه منصب وزير الدفاع اهتم بيريس بتقوية الحركة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام (١٩٦٧م). جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الفلسطينية**،122.

[2] **مجلة الجامعة الاسلامية**، م12، ع308/2.

[3] **يديعوت احرونوت** (1972/6/8).

[4] **مجلة السياسة الدولية**، 42/48-49.

[5] **مجلة الجامعة الاسلامية م12**، ع308/2.

يبدو واضحاً من مشروع بيرس أنه طمسٌ للهويّة الفلسطينية، وطمسٌ للشّعب الفلسطينيّ عن الخارطة السياسية، فشمعون بيرس عندما طرح هذا المشروع لم يكن من باب حرصه على الحقوق الديمقراطية للشعب الفلسطينيّ، وإنما هدفه توسّعيٌّ وتثبيتٌ لسياسة التوسع الإسرائيلي بصيغةٍ قانونيةٍ، فإذا احتلت إسرائيل أراضي عربيةً أُخرى، فإنها ستسارع الى إدخالها في هذا الاتحاد، وسلخها عن الوطن العربي إذاً كان المشروع الذي طرحه شمعون بيرس ليس من مصلحة الشعب الفلسطيني، وإنما هدفه طمسُ الوجود الفلسطيني كان الموقف الإسرائيلي من هذا المشروع أن البعض عدّه تغييراً جذرياً في موقف حزب المبام، الذي كان يرفض كلّ أشكال التسوية مع الفلسطينيين، فاعتبر خصوم هذا الحزب أنه انحراف عن الخطّ السّياسيّ للحزب، بينما عَدّه البعض الآخر أنه مكمل للموقفِ الإسرائيلي، وخاصة فيما يتعلق بحل قضية اللاجئين، عن طريق توطينهم في المناطق المحتلّة، وقضية عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران عام(1967م).

ومعلومَ أيضًا أنّ نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي إيغال ألون في عام(1973م) قدم اقتراحاً للكنيست يتضمن إعطاء الأردن وضعاً دينياً على الأماكن المقدسة الاسلامية في القدس العربية، كجزء من اتفاقية سلام مع الاردن إلا أن الكنيست الاسرائيلية رفضت هذا الاقتراح، وطلب حزب المعارضة جاحال والذي يتزعمه (بيغن) والوسط الليبرالي إجراء مناقشةٍ حول تصريحات ألون السابقة، حتى أن بيغن طلب بأن يتنحى ألون عن منصبه ، مما جعل ألون يعدل عن تصريحاته السابقة، ويعلن أَنّ إسرائيل لن تنسحبَ إلى حدود ما قبل عام(1967م) تحت أيّ ظرف من الظروف، وأَنه لا يوجد أيّ طريق غير التفاوض بين

العرب وإسرائيل لتحقيق السلام في الشرق الأوسط[1]، بحيث يتضح لنا من تصريحات ألون أَنه ذكر التفاوض بين العرب وإسرائيل، ولم يذكر الفلسطينيين ما يدلل على أنّه لا يعترف بالوجود الفلسطينيّ على هذه الأرض .

مشروع الحزب الديني القومي (المفدال)[2]:

إنّ الايدلوجية الدينية لحزب المفدال تعارض التنازلاتِ الإقليميةَ للفلسطينيين، وتنطلق من الإيمان العميق للحزب في تحقيق وعد الربّ من خلال أنبيائها بأنّ الشّعب اليهوديّ سيعود إلى أرض آبائه وأجداده من أجل بناء مملكة التوراة، التي حددها الربّ لإسرائيل في العودة إلى الأرض المباركة[3].

ولن تكون هناك سوى دولةٍ واحدةٍ بين نهر الأردن والبحر المتوسّط هي دولة إسرائيل، ولا يوجد كيانٌ عربيٌّ مستقلّ داخل حدود إسرائيل، ولن يُعطى أيّ جزء من إسرائيل لحكومةٍ

---

[1] عادل رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، 206.

[2] **حزب المفدال** : حزب سياسي صهيوني، تشكل من المتدينين الذين يعرفون أنفسهم بأنهم وطنيون صهيونيون، تأسس عام (١٩٥٦م) نتيجة اتحاد بين حزبي (همزراحي وهبوعيل همزراحي) ومن المبادئ التي ينادي بها كما هو ظاهر في بيانه السياسي بناء دولة إسرائيل وتقوية وجودها من النواحي الدينية والأمنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وتنمية حبّ الوطن بين أفراده، وتعميق الاخلاص والانتماء لإسرائيل، وكل هذا من منطلق الالتصاق بأُسس الشريعة اليهودية، التي يجب أن تؤثر على عملية استصدار القوانين، أي أن تكون قوانين إسرائيل مبنية على الشريعة، يتبنى المفدال مواقف يمينية متشددة، وينادي إلى تعزيز الاستيطان في الأراضي المحتلة (١٩٦٧م)، إذ يؤمن بأرض إسرائيل الكاملة ويعارض إقامة دولة فلسطينية مستقلة، وشجع المفدال المنتمين إليه على التجنيد في الجيش، خاصة في الوحدات المقاتلة، بل رأى في هذا فريضة أخلاقية دينية وعمل على إقامة عشرات المدارس الدينية التي تدمج بين التعليم الديني والتحضير للخدمة العسكرية، مما أدى إلى انتشار كبير للمتدينين الصهاينة في صفوف الجيش، أما على صعيد القوة الانتخابية فكانت كبيرةً في الستينيات والسبعينيات، إلا أن ضعفاً وقع في الثمانينيات جراء انفصال بعض التيارات ووصول حركة شاس الى الكنيست على حساب المصوتين لحزب المفدال، إبراهيم الشرفا، **الحزب الديني القومي (المفدال)** (1956-2008)، 5-8؛ جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الفلسطينية**،206.

[3] Monterey, **Religious Zionism and Israeli settlement policy.67**.

أجنبيةٍ، وستسعى دولة إسرائيل جاهدة من أجل السلام، وتبذل كلّ جهدٍ لتحقيقه، بما يتناسب مع أمنها[1].

ويرى حزب المفدال في القدس عاصمةً موحدةً أبديةً لشعب إسرائيل، ولن تُقسّمَ أبدًا، وأنّ السلام مع الفلسطينيين، يكون عن طريق حكمٍ ذاتيٍ للسّكان، وليس للأرض، وأنّ السّيطرة ستكون لقوات الجيش الإسرائيلي [2]، ورفض إسرائيل أيّ مشروع يتضمن ما يُعتبر تنازلاً عن أية أجزاء من أرض إسرائيل الكبرى والتاريخيّة (أرض الاباء والاجداد)[3].

كان المفدال حاضراً في صياغة أول اتفاقية لإحلال السلام في الأراضي الفلسطينية، ففي عام(1973م)، نشرت صحيفة معاريف[4] مشروعًا على لسان (يتسحاق روفائيل) عضو الكنيست من المفدال، ورئيس اللجنة التنفيذية للحزب، وأهم ما جاء في بنوده للعمليّة السّلميّة مع الفلسطينيين:

1. ضّم الضّفة الغربية، وقطاع غزة، وهضبة الجولان إلى دولة إسرائيل، بحيث يطبق القانون الإسرائيلي .

---

[1] PARCC, **The Emergent National Religious Demographic Within Israel.3**

[2] اليكد ابشتاين، **تأثير الصراع العربي الاسرائيلي على الهوية السياسية**، 8.

[3] تمار هيرمان، **المعسكر الديني الوطني في إسرائيل**، 37.

[4] **صحيفة معاريف**: جريدة عبرية يومية مسائية، ثم في منتصف النهار، وحالياً صباحية، ظهرت لأول مرة عام (١٩٤٨م)، مؤسسها هو عزريئيل كارلييباخ، أظهرت الجريدة في عدة مواقف سياسية وحزبية نظرتها الموضوعية والناقدة، وأحيانا وقفت إلى جانب بعض الشخصيات السياسية كما فعلت في قضية بنحاس لا فون، وتعرضت الجريدة في السبعينات من القرن العشرين إلى أزمات إدارية وتنظيمية، مع ظهور منافسة من جريدة يديعوت احرونوت، جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الاسرائيلية**، 436.

2. تمكين السّكان العرب في هذه المناطق من الاختيار الحرّ بين الجنسيّة الإسرائيلية، أو أيّ جنسيّة أخرى، مع منح استقلالٍ دينيٍّ وتعليميٍّ لتجمعات السّكان العرب الكثيرة في هذه المناطق.

3. تعيين إدارةٍ دينيةٍ مستقلةٍ للأماكن المقدسة لمختلف الأديان من بين أبناء الطوائف المختلفة في البلاد .

4. اتخاذ إجراءاتٍ جادةٍ لتعبئة إمكانياتٍ دولية للقضاء على ظاهرة مخيّمات اللاجئين الواقعة داخل الدولة، وإعادة تأهيل سكانها ودمجهم في الاقتصاد الإسرائيليّ [1].

5. أما بشأن تخطيط الحدود مع مصر، فيجب وضع اتفاقيات، لا يُسمح بموجبها استعمال الأجزاء التي ستخليها قوات الجيش الإسرائيليّ في سيناء كقاعدة للعدوان ضدّ إسرائيل، مع عدم الإصرار على أن تكون المفاوضات المباشرة هي وسيلة التوصّل لهذه الاتفاقيات .

6. ليس للأردن أيّ حقوق على أراضي إسرائيل الواقعة غرب نهر الأردن[2] .

يُعدّ هذا المشروع متناسقاً تماماً مع الأفكار التي طرحها وزير الدفاع موشي ديان خلال تلك المرحلة، وذلك في صحيفة معاريف الصادرة في عام (1972م)[3].

وألقى موشي ديان خطاباً في انتخابات الهستدروب، عام(1973م)، وكان من أهّم ما جاء فيه: " نستطيع اليوم أن نقولَ إنّ أياً من المطالب العربية لن يُنفذ ولن يكونَ، ولن تكون هناك دولة فلسطينية، ولا جولان سورية ولا غزة مصرية ولا قدس أردنية "[4].

---

[1] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1972م)**، 256.

[2] عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، 219-220.

[3] **مجلة الجامعة الإسلامية مجلد 12**، عدد2/305.

[4] أسعد عبد الرحمن، **الفكر السياسي الإسرائيلي**، 14-15.

في عام(1973م) أعلنت حكومة المعراخ[1] (العمل) أنها على استعداد للدخول في مفاوضات مع الدول المجاورة (مصر، الأردن، سوريا، لبنان) للوصول إلى سلامٍ شاملٍ ونهائيٍّ، فمن الملاحظ أنّ الحكومة الإسرائيلية لم تعترف بالوجود الفلسطينيّ، واعتبرته في إطار القضايا الإنسانية وأبدت استعدادها لتقديم أيّ تكلفةٍ ماليةٍ لإقامة مشاريعَ لتوطين اللاجئين الذين شُرِّدوا عام (1948م) أما فلسطينيو الضّفة وغزة فكانت ترى أنّ التفاوض بشأنهم يتم مع الأردن[2] .

مشروع وثيقة غاليلي[3]:

تُنسب هذه الوثيقة إلى الوزير العُماليّ إسرائيل غاليلي[4]، وهذه الوثيقة هي عبارة عن توصيات وتلخيصات للحكومة بشأن سياستها في المناطق المحتلّة، وهذه الوثيقة ما زالت تمثّل الأساس السّياسيّ والايدلوجية التي توجّه موقف حزب العمل تجاه سياسته في

---

[1] **المعراخ :** يشكل (التجمع) أي تيار اليسار في الحركة الصهيونية باعتباره تجمعاً عُمّالياً تمتدّ جذوره إلى حركات ومجموعات عمالية اشتراكية، نشأت في أوروبا وفلسطين وقد شهد الحزب في بداية تطوره انقسامات وائتلافات عديدة، لكنها انحصرت في مجال التكتيك الأفضل لإقامة الوطن القومي والمحافظة على المصالح العمالية اليهودية والعمل على بناء المجتمع الاشتراكي لليهود في فلسطين، جذور المعراخ ظهرت على مسرح الحياة السياسية في إسرائيل رسميا عام (1969م) والذي يتكون من اتحاد حزبين رئيسيين من الأحزاب العمالية الصهيونية هما حزب العمال الإسرائيلي وحزب العمال الموحد "مبام" تعود في الحقيقة إلى عام(1919م). كاميليا بدر، **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية**،71.

[2] محسن صالح، **حزب العمل الإسرائيلي**، 54.

[3] **يسرائيل غاليلي:** ولد عام (١٩١١م) في اوكرانيا هاجر الى فلسطين عام(١٩١٤م)، ويعتبر من قادة الهاغاناه وحركة الكيبوتسات والحركة العمالية سواء مبام أم حزب العمل عُين غاليلي رئيسا للهيئة العامة (الهاغاناه) عشية حرب(١٩٤٨م) وادار الحرب بهذه الصفة وانتخب بعد ذلك امينا عاما لحزب أحدوت هعفودا - بوعالي تسيون تولى بعض الحقائب الوزارية مثل وزارة الاعلام والوزير المسؤول عن شؤون الاستيطان، كان من الداعين، إلى التوصل إلى اتفاق مبني على تنازلات مع العرب، ترك غاليلي أثرا على نشاطات وفعاليات حزب العمل والحركة الكيبوتسية ووضع وثيقة سياسية حملت اسمه وفيها توصيات بخصوص تغيير الوضع القائم في المناطق المحتلة ومكانة السكان فيها، وإعادة ترميم مخيمات اللاجئين لتوطين فلسطينيين فيها، وكيفية تنظيم عملية تشغيل سكان هذه المناطق في إسرائيل توفي عام(1986م). **شؤون فلسطين 1989**، 42/201؛جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الإسرائيلية**، 315.

[4] امطانس شحادة، **دولة رفاة المستوطنات**، 16.

المنطقة[1] كما أنها تضمنت تلخيصاً حقيقياً للأفكار التي طرحها زعماء حزب العمل، بل إنّ الوثيقة اشتملت على تعديل أساسي في مضامين مشروع آلون السابق، عندما تخلّت عن مسألة ترحيل اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة إلى الضّفة الغربية، ودعت إلى إعادة تأهيلهم، وتطويرهم مع وضع خطّة عمل للقطاع لمدة أربع سنوات[2]، وخلال المناقشات التي دارت في حزب العمل في صيف عام(1973)، لوضع برنامجٍ انتخابيٍّ للحزب، تمهيداً للانتخابات التي كان من المقرر أن تجري في أواخر ذلك العام، تمّ التوصّل في (1973/8/12م)، إلى اتفاق بين وزراء حزب العمل حول السياسة التي سوف تُتّبع في المناطق المحتلّة خلال السنوات الأربع التالية، وقد صادقت سكرتارية حزب العمل ومؤسسات المعراخ على هذا الاتفاق الذي عُرف باسم "اتفاق دايان سابير" أو "وثيقة غاليلي"[3] وأهم ما ورد في هذه الوثيقة:

1. المقدمة: ليست نقاط الوثيقة، التي تشكّل اتفاق وزراء حزب العمل حول سياسة (إسرائيل) في المناطق، قراراتٍ مصادقاً عليها من الحزب والتجمّع العُمّاليّ، وإنما هي توصيات من وزراء حزب العمل وستعرضها رئيسة الحكومة على المؤسّسات المخولة (الحزب، والتجمّع العُمّاليّ، والحكومة) لإقرارها، وسيتمّ التعبير المبدئيّ، عن هذه النقاط، في البرنامج الانتخابيّ للتجمع العُمّاليّ، ويجري تضمينها في خطة العمل العامة للحكومة.

---

[1] عبد الدحنون، **موقف حزب العمل الإسرائيلي تجاه عملية التسوية**،65.
[2] **مجلة الجامعة الإسلامية، م12**، ع309/2.
[3] **الموسوعة الفلسطينية**، 383/3-384.

2. المبادئ: تستمرّ الحكومة المقبلة في العمل على أساس السياسة التي تنتهجها الحكومة الحالية، وبخاصّة في ما يتعلّق بتطوير الخدمات، والحكم العسكريّ، والاستيطان[1].

3. تأهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة : توضع خطّة عمل لأربع سنوات، تهدف الى تأهيل اللاجئين والتطوير في قطاع غزة، مثل إنشاء المساكن، وإصلاح المخيّمات ، والتدريب المهنيّ، والخدمات[2] .

4. التطوير في الضّفة الغربية : توضع خطّة عمل لأربع سنوات، تهدف إلى التطوير في البنية التحتيّة الاقتصادية، والخدمات، وشبكات المياه، والتعليم المهنيّ والعالي ، والكهرباء، والنقل والطّرق، والحرف والصناعات.

5. تسهيلات الإسرائيليين : تقدمُ تسهيلاتٍ وحوافز لتشجيع المبادرين الإسرائيليين على إقامة مشاريع صناعية في الأراضي المحتلة[3].

6. سياسة الجسور المفتوحة[4] : تستمرّ سياسة الجسور المفتوحة .

7. عمل سكان المناطق في إسرائيل : يخضع عمل سكان الأراضي المحتلة في إسرائيل وفي القطاع الاقتصاديّ اليهوديّ في الأراضي المحتلة للرقابة من ناحية العدد، وأمكنة العمل[5].

---

[1] وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية**،11.

[2] **مجلة الجامعة الإسلامية، م 12**، ع2، 309.

[3] الياس شوفاني، **مشاريع التسوية الاسرائيلية (1967-1978)**، 78.

[4] **الجسور المفتوحة:** هي سياسة اتبعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلية، في أعقاب احتلالها للضفة الغربية عام (1967م)، موشيه ديان (وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك) هو الذي أرسى قواعد هذه السياسة وأشرف على تنفيذها قامت تلك السياسة على الإبقاء على الجسر اللنبي ودامية على نهر الأردن بين ضفتي النهر ،وفتحهما وتشغيلهما، بهدف تسهيل هجرة المواطنين العرب ومحاولة امتصاص نقمة سكان الضفة الغربية على الاحتلال، والحد من مقاومتهم له، ورفض واقع سياسي، يشكل مدخلاً للتفاوض مع العرب، الموسوعة الفلسطينية،38/2.

[5] **شؤون فلسطين** ع29-30، 71-72.

8. المستعمرات شبه العسكرية والمدنيّة : تقام مستعمراتٌ جديدةٌ، ويجري تعزيز شبكة المستعمرات، وزيادة عدد سُكان (اليهود) عن طريق تطوير الحِرف والصّناعة والسياحة (تضمنت الوثيقة مشروعاً لإنشاء مستعمراتٍ جديدةٍ في الضّفة والقطاع والجولان في فترة أربع سنوات) [1].

9. تجميع الأراضي وشراؤها في الأراضي المحتلّة : توسيع العمل من أجل تجميع الأراضي لمقتضيات الاستيطان القائمة والمخطّطة (شراء أراضي الدولة، أراضي الغائبين، مبادلة أراض، ترتيبات مع السّكان)[2].

10. القدس وضواحيها : استمرار الإسكان والتنمية الصّناعية في العاصمة وضواحيها، بهدف تثبيت الأقدام فيما وراء مجالها، ويُبذل جهد في سبيل تحقيق هذه الأهداف لشراء أراض، وتستغل أراضي الدولة في نطاق المنطقة الواقعة شرق القدس وجنوبها وهي المناطق التي قررت الحكومة اعتبارها مناطق مغلّة[3].

11. إنشاء ميناء في جنوب غزة، بغية تطوير مشارف رفح تطويرًا سريعًا : يُدرس اقتراح بإنشاء ميناءٍ عميقٍ جنوب غزة، لتتخذ الحكومة قراراً بإنشائه .

12. مركز صناعيّ في كفر سابا: تؤمن الشّروط اللازمة لإقامة مركز صِناعيّ تابع لكفر سابا وراء الخط الأخضر، وذلك لتنمية صناعة اسرائيلية في منطقة طول كرم وقلقيلية[4].

---

[1] **صامد الاقتصادية** ،ع18-22، 105.

[2] عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، 2019.

[3] امطانس شحادة، **دولة رفاة المستوطنات**، 16؛ نواف الزرو، **القدس في مشاريع التسوية السياسية**،32.

[4] **شؤون فلسطين ع29**-30، 71-72.

تباينت مواقف حزب العمل مواقف مختلفة من قضية المناطق المحتلّة، وقد لخصها وزير الدفاع موشيه ديان بقوله:" إنه يوجد في الحزب نظرتان متناقضتان بالنسبة إلى المناطق المحتلّة: الأولى تقول: إن وجود إسرائيل في المناطق مُوقت، ولذا يجب عدم الارتباط بها أكثر من اللازم عن طريق مستوطنات أو استثمارات أو تنمية، تحت ستار الأداء بأنّ نشاطاتٍ كهذه ستثقل على السلام ، وتورط إسرائيل في مشكلاتٍ ديمغرافيةٍ أما الرأي الثاني فكانت تنادي بعدم البقاء مكتوفي الأيدي، بل يجب الاستمرار في العمل حتى حلول السلام، والمُضيّ قدماً في السياسة الناشطة في المناطق المحتلّة بما في ذلك الاستيطان، وكان ديان يرى أولوياتٍ في هذه المناطق بما فيها (مشارف رفح وشرم الشيخ وهضبة الجولان وغزة)، ورغم هذا الخلاف داخل الحزب إلا أنه تمّ الانفاق على وضع الخطوط العامة دون الدخول في التفاصيل، وهكذا لم تأتِ الوثيقة مشروعة لتسويةً النزاع في المنطقة بقدر ما كانت تسوية للخلاف في وجهات النظر داخل حزب العمل[1].

يتضح لنا ممّا سبق أنّ غاليلي اختزل موضوع اللاجئين بالموجودين في الضّفة والقطاع فقط، مع إعطاء اهتمامٍ خاصٍّ باللاجئين الموجودين في قطاع غزة الذين يشكلون غالبيّةَ السكان، ورأى أن حلّ مشكلتهم يتلّخص في التأهيل والتطوير، وتحسين ظروف السّكان، مع الملاحظة أنّ التطوير في الضّفة كان أشمل منه في القطاع، ممّا يكشف النوايا الإسرائيلية تجاه الضّفة لضمها مستقبلاً، وهو نهج اتبعه جميع أصحاب التسوية مستقبلاً[2].

وركزت وثيقة غاليلي بشكل مباشر أيضًا على نقطتين هامتين، الأولى الاستيطان، وكيفية تطويره وترسيخه في الأراضي المحتلّة خاصّة المناطق ذات الأهميّة الاستراتيجية،

[1] إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية (1967-1978)**، 77-78.
[2] عدنان عبد الرحمن، **الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسي**،77.

كمشارف رفح وهضبة الجولان وغور الأردن، وهي سياسة بالطبع تهدف إلى خَلقِ واقعٍ استيطانيٍ استراتيجيٍّ في هذه المناطق، يصعب تغييره في المستقبل، ويهدف أيضاً إلى عدم التفكير في المستقبل؛ للانسحاب من تلك المناطق. والنقطة الثانية: التي ركز عليها مشروع غاليلي، هي كيفية إلغاء ما يُسمى بالدولة الفلسطينية، في المناطق الفلسطينية المحتلة، وذلك عن طريق تذويب الشّخصّية الفلسطينية، ومنح السكان في تلك المناطق التسهيلات والإغراءاتِ الاقتصاديةَ، بهدف إلغاء تطلعاتهم السياسيّة، وربط هذه المناطق بكلّ الوسائل المتاحة بإسرائيل واقتصادها، مع التركيز قدر الإمكان على منطقة القدس، التي يعتبرها المشروع الهدفَ الرئيسيَّ لعملية الاستيطان والسّيطرة[1].

ثمّة شبه إجماع من الإسرائيليين على هذا المشروع، والدليل على ذلك ما أُعلن على لسان قادة إسرائيل مراراً وتكراراً أنه لا يوجد شيء اسمه (الشعب الفلسطينيّ)، ومن الأمثلة على ذلك ما صرح به ديان في تاريخ (9/9/ 1973): " لن تقوم دولةٌ فلسطينية، لن تكون غزة مصرية، ولا القدس القديمة أُردنية، ولا الجولان سورية، لقد نفضنا أيدينا من التسوية على أساس الضمانات الدولية، علينا أن نصنع هذه الضمانات بأيدينا"[2].

تجددت في هذه المرحلة الأفكار الإسرائيلية الرافضة لكلّ مشاريع التسوية، فقد صّرح ألون : " هناك مناطق أربع لن تنسحبَ منها إسرائيل عند إقرار أيّ تسويةٍ سلميةٍ، وهي: وادي بيسان، والخطّ الذي يمتد بطول الضفة الغربية والبحر الميت، وقطاع غزة ومشارف رفح ثم منطقة شرم الشيخ " وقال مناحيم بيغن في جريدة معاريف يوم (1970/11/27) : " إننا جميعاً نريد التفاوض والسلام مع العرب، ولكن للاتفاق مع العرب يلزم موافقتهم على

[1] **مجلة الجامعة الإسلامية، م 12، ع2، 310.**
[2] **يديعوت احرونوت،ع10، 4/1973.**

تغييرٍ جذريٍ في خطوط الحدود التي سبقت حرب الأيام الستة، والعرب لا يوافقون على هذا التغيير والنتيجة : أنه لا مفاوضات للاتفاق مع العرب"[1].

مشروع ال 14 نقطه :

عبارة عن وثيقة مكونة من أربعة عشر بنداً، أقرتها اللجنة المركزية لحزب العمل الإسرائيلي في عام (1973م)، ووافق قادة الحزب بكتله الثلاث(مباى – أحدوت هعفودا – رافي)، وتعتبر هذه الوثيقة الجديدة مجموعة من المبادئ الأساسية التي يرتكز عليها الموقف السياسيّ لحزب العمل، وكذلك برنامج انتخابي لخوض انتخابات الكنيست الثامنة[2].

على إثر تراجع أميركا كلياً عن مشروع روجرز[3] عادت إسرائيل إلى محادثة السلام تحت إشراف يارنج، وفي عام (1971م) اجتمع الوسيط الدوليّ في هيئة الأمم بممثلي كلٍ من الأردن ومصر وإسرائيل حيث تلقى خلال هذه الزيارة مشروعاً للسلام مؤلفاً من 14 نقطة، وهي عبارة عن وثيقة تعكسّ سياسة حزب العمل الإسرائيلي[4]:

1. اتخاذ قرار معلن وصريح بانتهاء النزاع كلياً.
2. الاعتراف المتبادل والواضح من قبل الطرفين بالاستقلال السّياسيّ للطرف الآخر، وسلامته الإقليمية وسيادته .

---

[1] عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**،200-201.

[2] وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للإدارة الذاتية**،13.

[3] **مشروع روجرز:** هي مبادرة قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في 5 يونيو 1970 عن طريق وزير خارجيتها وليام روجرز لإيقاف النيران لمدة 90 يوم بين مصر وإسرائيل وأن يدخل الطرفان في مفاوضات جديدة لتنفيذ القرار 242 استجاب الطرفان لإيقاف النيران في 8 أغسطس 1970 إلا أن إسرائيل لم تفي بالشق الثاني وسقطت المبادرة في 4 فبراير 1971 حيث أعلنت مصر رفضها تمديد وقف إطلاق النيران واستمرار حالة اللاسلم واللاحرب. محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، 555.

[4] **شؤون فلسطين** ، عدد 22-23/ 114.

3. إقامة حدود آمنة معترف بها ومتفق عليها.

4. إقامة إجراءات إضافية من أجل ضمان الأمن.

5. سحب القوات العسكرية من الأراضي المختلفة وفقاً للحدود التي تُعينها معاهدة السّلام.

6. إنهاء كلّ حالات العداء والحرب.

7. التزام كلّ الأطراف بضمان عدم قيام أيةِ أعمال عنف أو أية أعمالٍ حربيةٍ على أراضيها أو انطلاقها منها من قبل أيّ فئة أو أي تنظيم أو أيّ شخص ضدّ شعب الطرف الآخر ومواطنيه وممتلكاته.

8. إنهاء حالة الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها، بما في ذلك المقاطعة.

9. وضع تفاصيل للالتزامات التي تتحملها الأطراف من أجل تسوية مشكلة اللاجئين.

10. إيجاد اتفاقات بالنسبة للأماكن المقدسة ذات الأهمية الدينية والتاريخية.

11. وضع اتفاق حول الميناء الحرّ وتسهيلات المرور.

12. عدم المشاركة في أية أحلافٍ عدوانيةٍ، ومنع كلّ طرف من الأطراف من وضع قوات تابعة له في أيّ بلد ثالث في حالة عداء مع الأطراف الأخرى.

13. عدم التدخل في الشؤون الداخلية والعلاقات الخارجية الطبيعية للطّرف الآخر.

14. إقامة السلام على أسس معاهدةٍ مُلزمةٍ لجميع الأطراف[1].

[1] **صامد الاقتصادية**، ع 118/84 ؛ **مجلة الجامعة الاسلامية**، م12، ع2، 310؛ منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947-1982)**، 200-201.

بحسب ما ورد في هذا المشروع يتضح لنا أنّ إسرائيل ربطت أيّ تسوية تخصّ الفلسطينيين بعقد معاهدة سلام مع الدول العربية، وأكد المشروع على عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران(1967م) وعدم إقامة دولة فلسطينية والتمسك بالقدس الموحدة عاصمةً لها، وهذا المشروع كان بمثابة الدعاية الانتخابية للحزب لكسب الأصوات، وقطع الطريق أمام أيّ مشاريع تأتي من الخارج.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل ركزت في هذا المشروع على إنهاء حالة الحرب بينها وبين الدول العربية، سواء الحروب العسكرية أو الاقتصادية وسعيها لاتفاق حدود يؤمّنُ لإسرائيل إمكانية الدفاع عن نفسها في حالة تعرّضها لأيّ خطر.

يتضح لنا مما سبق من المشاريع والأفكار الإسرائيلية التي جاءت بعد هزيمة حزيران عام(1967م) أنّ معظم وُجهات النظر والأفكار والمشاريع الإسرائيلية جاءت لترسيخ الاحتلال، وليس من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية، كما أنّ المجتمع الإسرائيلي بكلّ فئاته أجمع على عدم العودة إلى حدود ما قبل عام(1967م) وإقرار سياسة الأَمر الواقع في المناطق المحتلة من خلال بناء المستوطنات، وأكدت عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين مهما كلّف هذا الأمر وإعطاء الفلسطينيين نوعاً من الحكم الذاتيّ المقلّص، مع احتفاظ إسرائيل بالإشراف السياسيّ والاقتصاديّ على هذه المناطق وعدم الضّمّ لهذه المناطق خوفاً من الناحية الديمغرافية، وبناء علاقةٍ وديةٍ مع العرب، وخلق فرص عمل لهم بهدف تذويب شخصيتهم، كما ركزت هذه المشاريع على الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة، أو ما يسمى الحدود الرادعة مع إمكانية توسيع الحدود وعزل الجزء الغربي من مرتفعات الجولان بإقامة حزام من المستوطنات، كما أكدت الاتفاق بين الجهات الإسرائيلية على التمسك بالأرض مع

عدم التنازل عنها بأيّ شكل من الأشكال وفي أي إطار للسلام مع العرب، وهي الضفة الغربية لنهر الأردن وهضبة الجولان وقطاع غزة وشرم الشيخ، بالإضافة إلى مدينة القدس مع إمكانية إعطاء المسلمين حقّ الإشراف الدينيّ على الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس.

الفصل الثاني

مشاريع التسوية الاسرائيلية من عام (1974-1978م):

وصول (الليكود) إلى الحكم وبرنامج حزب الليكود الإسرائيليّ لعام (1973م) :

كانت الحرب الّتي اندلعت بين الدول العربية وإسرائيل عام(1973م) قد أصابت إسرائيل بهزةٍ كانت حداً فاصلاً في العلاقة العربيّة الإسرائيلية[1]. ويمكن القول: إنّ هذه الحرب كانت بداية عهد التنافس على السلطة بين حزب اللّيكود وحزب العمل[2]، فأحدثت هذه الحرب هبوطاً لمعنويّات الجيش والشّعب الإسرائيلي، وأَدت إلى مظاهراتٍ احتجاجيةٍ نظّمها السّكان وضبّاط الجيش الذين نادَوْا بإسقاط حكومة حزب العمل الذي كان يحكم إسرائيل في هذه الفترة، كما حمّلُوه مسؤولية التقصير في الحرب، وإنّ المفاهيمَ الإسرائيلية في القيمة الأَمنية للأراضي المحتلة قد تغيرت، فهذه الحرب أَفسدت مفاهيمَ كثيرةً حول أهميّة هذه الأرض، والعمق الاستراتيجيّ.

فالكثير من الإسرائيليين الذين ظنُّوا ذات يوم أَنه من الضروري أن تحتفظ إسرائيل بالسيطرة على معظم الأَراضي، فشككوا في هذا المنهج، وذلك انطلاقاً من أنّ الاحتلال المستمر هو الذي أَشعل نار الجولة الأَخيرة من القتال، وآخرون اقتنعوا بأنّ الحرب برهنت بالفعل على قيمة الأَراضي، فمنهم من يرى أَنّ العرب لو شَنّوا هجومهم المفاجئ ضدَّ إسرائيل بحدودها السابقة عام(1967م) فلا شك في أَنها كان يمكن أَنْ تتكبد هزيمةً قاسيةً[3].

---

[1] DAVID T. BUCKWALTER ' The 1973 Arab-Israeli War'1.

[2] عاهد فروانة، **أحزاب الوسط في اسرائيل**،83.

[3] جيريشون كيفال، **السياسة الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، 131.

فالهزة التي أَحدثتها هذه الحرب داخل الحكومة الإسرائيلية، والاختلافات داخل الحكومة، وداخل حزب التجمع العُمّاليّ الحاكم أعطت الضّوء الأخضر؛ لإقامة حزبٍ جديدٍ بزعامةِ مناحيم بيغن، وهي أيضاً فرصة تاريخية للفوز بانتخابات الكنيست، ومن هذا المنطلق جرى تأسيس الحزب الجديد باسم اللِّيكود[1] .

جاءت المبادرة لتأسيس هذا الحزب من أرئيل شارون[2] بعد أن تمت عملية تسريحه من الجيش عام(1973م)، وكان هدفه من تأسيس هذا الحزب مواجهة حزب العمل في انتخابات الكنيست الثامنة[3]، وتجميع اليمين الإسرائيلي في كتلة برلمانية_ انتخابية[4]، فانضمّ شارون إلى حزب الأَحرار، وبدأ الضغط على قيادة جاحال لتشكيل حزبٍ يمينيٍ واسعٍ يضمّ جميع الأَحزاب اليمينية في إسرائيل في قائمة موحَّدة[5]، فتكوَّن الليكود من الأحزاب اليمينيّة[6] الأِربعة : (كتلة غاحل تحالف حزب حيروت والأَحرار) بزعامة مناحيم بيغن، والمركز الحرّ بزعامة شموئيل تمير، وحركة أرض إسرائيل الكاملة، والقائمة الرسميّة بزعامة يغال هوروفيتس،

---

[1] مؤسسة إبداع للأبحاث، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**،8.؛ مفيد عرنوق، **أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي**،155.

[2] **أرييل شارون:** ولد في عام (1928م) في كفر ملال المقامة على أراضي عرب أبي كشك الفلسطينية، وهاجرت عائلته من روسيا عام (1922م)، وانضم في الرابعة عشرة من عمره إلى صفوف الهاجناه، وشاركها في المذابح التي ارتكبت ضد الفلسطينيين عام (1948م). وفي عام (1950م) شكل الوحدة (101) التي ارتكبت مذبحة قبيه ومذبحة صبرا وشتيلا، وتولى العديد من المناصب إلى أن أصبح رئيس للوزراء عام (2001). أرييل شارون، **مذكرات أرييل شارون**،8-10-13.

[3] جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الاسرائيلية**،391.

[4] كميل منصور، **دليل إسرائيل لعام (2011م)**، 198.

[5] أسماء غازي نصار، **حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن** (1973-1983)، 31.

[6] **الأحزاب اليمينية:** وهي من الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة تطالب بالرأسمالية وتعادي الاشتراكية وتطالب بتعميق الصلة مع يهود العالم، تتسم مواقفها بالتشدد في الصراع العربي الإسرائيلي، كما ترفض الانسحاب من الأراضي المحتلة عام (1967م) وتضمّ الصهيونيين العموميين والصهيونيين التقدميين وحيروت وتتألف من الحزب الأول والثاني حزب الأحرار الذي انبثق عنه حزب الأحرار المستقلين وتحالف حزب حيروت مع الأحرار عام (1965م) وشكل حزب غاحل وفي عام (1973م) تشكل كتلة ليكود من الأحزاب اليمينية (غاحل والمركز الحر والقائمة الرسمية وحركة العمل من أجل أرض إسرائيل، ابتسام علوان، **النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في (إسرائيل)**،61.

وخاضت هذه الأحزاب انتخاباتِ الكنيست الثامنة (1973/12/31م) التي أَدت إلى زيادة قوتها البرلمانية، وحصلت على تسعةٍ وثلاثين مقعداً[1]، وُصِفَ حزبُ الليكود بأنَّه حزبُ وطنيٌّ ليبراليّ يسعى إلى جمع شتات اليهود في أرض إسرائيل، ويعمل من أجل حريّة الإنسان اليهودي، والعدالة الاجتماعيّة، وتعميق قِيم الشَّعب الإسرائيليّ في تراث الشعب، وإقامة نظام حكم ديمقراطي، بالإضافة إلى دمج الأَقليات في إسرائيل في حياة الدولة، والاهتمام في الجوانب التعليمية، والصّحّية، والبيئية. هذا ما جاء في البيان التَّأسيسيّ للحزب الصّادر في (13 سبتمبر عام1973م)[2].

إنّ حقَّ الشَّعب اليهوديّ في أرض إسرائيل غير قابل للطَّعن، وعلى هذا الأَساس، فإنّ حزب الليِّكود يعارض تقسيم أَرض إسرائيل (المحررة)، وطلب حزب اللَّيكود فرضَ السَّيادة عليها، كما دعا إلى تكثيف الاستيطان في الضَّفة الغربيَّة، كون الاستيطان _كما يدَّعون_ تأكيداً على حقّ الشَّعب اليهوديّ، وإنّ الاستيطان يقوم على أَسسٍ دينيّةٍ وليس أمنيةً أو اقتصاديَّة، كما كان من الأمور التي طرحها حزب الليَّكود في برنامجه، إنَّ مهمة الجيل الجديد في إسرائيل هي توحيد أَرض إسرائيل، وفرض السيادة عليها وأن يعمل هذا الجيل على عودة الشَّعب اليهوديّ، وأكد في برنامجه حقِّ إسرائيل في السِّيادة على الضَّفة الغربيَّة، وقطاع غزة، ولن يكونَ هناك دولة فلسطينيَّة بأيِّ شروط؛ وطرح في هذا البرنامج أَيضا أَنه يجب الفصل بين مسائل الأراضي المحتلَّة على كلّ

---

[1] مؤسسة إبداع للأبحاث، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، 8.؛ إلياس شوفاني، **مناحيم بيغن من الارهاب إلى السلطة**،61؛ أسماء غازي نصار، **حزب الليكود فترة قيادة مناحيم بيغن (1973-1977)**؛ مروان درويش، **الجذور التاريخيّة لحزب الليكود**، 18.

[2] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، 13؛ يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية**،21.

الأَصعدة، سواءٌ الفلسطينية، أو المصرية، أو السورية، مع إمكانيَّة التَّخلي عن جزء من أراضي سيناء والجولان في حالة التَّوصّل إلى تسوية مع مصر أو سوريا[1].

وخاض الليكود انتخابات الكنيست التَّاسعة عام(1977م)، وألحقّ هزيمةً كبيرةً بحزب العمل[2]. ومن الجدير ذكره هنا أنَّه قبل إجراء انتخابات الكنيست التَّاسعة أشارت جميع استطلاعات الرَّاي العامَّة في إسرائيل إلى هبوطٍ في شعبيَّة التَّجمع العُمّاليّ، وارتفاع شعبية حزب الليكود[3]. فنتائج انتخابات الكنيست التاسعة في إسرائيل فاجأت معظم المراقبين السِّياسيِّن للأوضاع الداخلية في إسرائيل، حتى إنَّ الليكود نفسه لم يأمل للقفزة للحكم بهذه القوة، وإنما كان يسعى إلى زيادة قوته، بحيث يفرض إقامة حكومة تجمُّعٍ وطنيّ، كتلك التي تشكَّلت بعد حرب عام(1967م)،وشارك فيها مناحيم بيغن نفسه. فنتائج انتخابات الكنيست عام(1977م) لا تشير حقيقة إلى قوة الليكود، بقدر ما تدل على هزيمةٍ لحقت بحزب العمل. فحزب الليكود في هذه الانتخابات حصل على (43) مقعداً مقابل (39) مقعداً في الانتخابات التي جرت في عام(1973م) انخفضت مقاعد حزب العمل إلى (19) مقعداً من أصل (51) مقعداً في انتخابات عام(1973م). وفي انتخابات عام(1977م) حصل على (32) مقعداً، فهذا جعل الليكود الحزب الأول في إسرائيل من حيث عدد المقاعد[4].

فحزب الليكود شدَّد في برنامجه الانتخابيّ عام(1973م) على حقَّ الشَّعب اليهوديّ في أَرض إسرائيل لا نزاع عليه. فهو حقّ أساسيّ يتوافق مع أمانيّهم وحقّ اليهود بالأمن، والسّلام في وطنهم؛

---

[1] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية**،22؛ أسماء غازي نصار، **حزب الليكود فترة قيادة من (1973-1977)**، 38.؛ نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**، 187-188؛ مروان درويش، **الجذور التاريخية لحزب الليكود**،17.

[2] جون منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الإسرائيلية**،391.

[3] مؤسسة إبداع للأبحاث، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**،9.

[4] نفسه، 8.

لذا كان الليكود يعارض أيَّ اقتراح ينتج عنه الانسحاب من الأراضي المحتلّة عام(1967م) و طالب الجيل الجديد في إسرائيل بفرض السيادة الإسرائيلية على تلك الأراضي وتوحيدها، والتي أُطلق عليها اسم (المحررة) كما نادى أيضاً بتكثيف الاستيطان لأهميته في الحفاظ على كيان الدولة وأمنها وطالب بفصل الأراضي المحتلة سواء الفلسطينية أو المصريّة أو السّورية.

يرى الباحث أَنَّ الهدف من ذلك هو إخراج مصر وسوريا من الصَّراع والسَّيطرة على جميع أَجزاء فلسطين؛ لانَّ حزب الليكود منذ تأَسيسه عارض فكرة قيام الدولة الفلسطينية، أو القبول بها طالما بقي يحكم إسرائيل.

وكان حزب الليكود يرفض العودة إلى حدود عام(1967م)؛ لأَنها حدود غير أمنةٍ على حدِّ زعمهم. لذا طالب الحكومة الإسرائيلية بالإسراع في بناء، المستوطنات وتوسيعها، وزيادة عدد سُكانها في تلك الأَراضي، لعدم الضغط على إسرائيل بالتَّخلي عنها، وهذه هي سياسة فرض الأمر الواقع التي تتبعها إسرائيل من خلال بناء المستوطنات.

مشاريع التسوية الإسرائيلية من (1974-1978م):

طرأ تطورٌ كبيرُ بعد حرب عام(1973م)، فقد برزت قضيَّة الشَّعب الفلسطينيّ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها قضيَّةً أَساسيةً في الصراع العربي الإسرائيلي، فأصبحت منظمة التَّحرير الفلسطينيَّة الممثلَ الشَّرعي والوحيد للشّعب الفلسطينيّ[1]، وازدادت القناعة لدى القيادة الفلسطينية بأنَّ الحل العسكريّ للقضيَّة الفلسطينيَّة بات غير وارد، وقد ازدادت تلك القناعة، بعدما رأت القيادة توجُّه مصر وعددٍ من الدول العربية نحو التَّسوية السّلميَّة لمجمل الصّراع العربيَّة الإسرائيليَّة، كما أَنّه ثبت للقيادة الفلسطينيَّة عدم القدرة، ليس فقط

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، 136.

علـى القضـاء علـى إسـرائيل، بـل وعـدم القـدرة علـى اسـتعادة الأراضـي التـي احتلتهـا عام(1967م) عن طريق الحرب وفي هذه الأثناء أدركت القيادة مخاطر بقاء الوضع على ما هو عليه، فبدأت تتحرك على مستويين: تجنب محاولة تهميشها، ومحاصرتها محلياً، وعالميّاً، وتليين موقفها السِّياسيّ عن طريق بعث رسائل علنيَّةٍ وسريَّةٍ كانت تُعّبّر عن استعدادها لأَنصاف الحلول، وذلك من خلال ما يُسمّى بسياسة المراحل[1]، فوجدت هذه السِّياسة استحساناً من جانب الأَنظمة العربيَّة الَّتي سارعت بعقد قمةٍ عربية عام(1974م) اعتبرت فيها منظَّمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني[2].

فعلى الصَّعيد العالميّ تمَّ الاعتراف بحقوق الشَّعب الفلسطيني، الوطنيَّة والبداية كانت في جامعة الدول العربية، عندما اتَّفق ممثلو الشعب الفلسطينيَّ على برنامج سياسيّ (برنامج النقاط العشرة)[3] تعهَّدوا على تطبيقه نصاً وروحًا؛ لمواجهة المرحلة المقبلة، حيث

---

[1] **سياسة المراحل**: هي سياسة تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة التي تلت الحرب العربية الاسرائيلية في عام (1973م)، حيث أبدت المنظمة استعدادها للقبول بمبدأ التسوية السياسية مع إسرائيل والقائم على الحلّ المرحلي، متخلية بذلك عن استراتيجية التحرير الشامل لفلسطين من خلال الكفاح المسلح الذي أكده الميثاق الوطني الفلسطيني عام (1968م)، وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دوراته السابقة لحرب عام (1973م)، فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني (1964-19974)**، 216-204

[2] أسامة أبو نحل، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثارها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة الى أوسلو**، 211.

[3] **برنامج النقاط العشرة:**

1- تأكيد موقف منظمة التحرير الفلسطينية من أنّ القرار (242) يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، لذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس . 2- تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأراضي الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطني المستقلة على كل جزء من الأراضي الفلسطينية التي يتم تحريرها .3- تناضل منظمة التحرير الفلسطينية ضدّ أيّ مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني، وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني. 4- أيّ خطوة تحريرية تتم هي حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.5- النضال مع القوى الاردنية الوطنية لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها إقامة حكم ديمقراطي في الأَردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال. 6- تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين

تبنى مجلس جامعة الدُّول العربيَّة هذا القرار في تاريخ (1974/9/2م)، مما وُصِفَ بأنَّه أخطر قرار يتَّخذه مجلس الجامعة العربية، وذلك بإدراج قضيَّة فلسطين بندًا مستقلًّا في جدول أَعمال الدَّورة الحاليَّة للجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة [1].

ركزت منظمة التَّحرير الفلسطينيَّنية جهودها بعد الحرب، وقبل فصل القوات على الجبهة المصريَّة على التَّضامن العربيَّ والضغط السياسيِّ والعسكريِّ والاقتصاديِّ الذي يمكن فرضه على إسرائيل للقبول بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام(1967م)، والاعتراف بالحقوق الوطنيَّة للشَّعب الفلسطيني، وحقه في العودة وتقرير المصير، وكانت المنظمة تطالب مصر وسوريا بتبنّي تلك المطالب [2].

أَصدر مجلس الأَمن القرار(338) في (1973/10/22م)، والذي على أساسه توقفت حرب أُكتوبر عام(1973م)، وبناءً على هذا القرار انعقد مؤتمر جنيف[3] للسّلام في الشَّرق الأَوسط عام(1973م) [4] وأكَّدت المنظمة بعد هذا المؤتمر رفضها للحلول الجزئيَّة والمنفردة

قوى حركة التحرر العربي المتفقة على هذا البرنامج . 7- تناضل منظمة التحرير من أجل تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها.8- تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها من أجل اتحاد اقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني كخطوة على طريق الوحدة الشاملة . 9- تناضل منظمة التحرير من اجل تعزيز تضامنها مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمي لإحباط كافة المخططات الصهيونية والرجعية الامبريالية . 10- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من تحقيق هذه الأهداف، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1974)** وثيقة رقم (182)، 210-211؛ فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني (1964-19974)**، 204-216؛ Gresh, The Pol The Struggle Within Towards An Independent Palestinian State(167).؛ أسامة أبو نحل، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثارها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة الى أوسلو**، 227.

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، 136.

[2] أسامة أبو نحل، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثارها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة الى أوسلو**، 212.

[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1973)، 180؛ بيان المبادئ الاساسية لاتفاق التسوية لمؤتمر جنيف للسلام.**

[4] محسن صالح، **دراسة منهجية في القضية الفلسطينية**، 447-448.

مـع إسـرائيل؛ لأَنهـا تهـدف إلـى تمريـر حلـول أمريكيّـة وإسـرائيليَّة علـى حسـاب الشَّـعب الفلسطينيّ[1]، وأكدت أيضاً مواصلة الكفاح المسلح مع قوى الامة العربية لتحرر الأراضي المحتلة، بدون قيدٍ أو شرطٍ معَ العدو الصهيونيّ[2]. فكان الاقتراح بمفاوضات بين العرب وإسرائيل قد وَرَدَ لأَول مره في قرار مجلس الأَمن رقم(338) الَّذي تم بموجبه وقف إطلاق النار[3] .

وبعد صدور القرار الخاصّ بالقضيَّة الفلسطينيَّة عام(1974م) من الجمعيّة العامة أَلقى يغال أَلون، نائب رئيس الحكومة الإسرائيليّة بيانا في الكنيست هاجم فيه الأمم المتحدة بشدّة وقال : " لقد وصل تعفن الجمعية العامة إلى دَرَكٍ من الانحطاط"، وبعد أَنْ كرّر أَلون رفضه لهذا القرار قال: " إنَّ أحداً لا يتوقع منا الاعتراف بالمنظّمة الإرهابية الَّتي تُسمّى منظّمة التحرير الفلسطينيّة ممثّلاً للفلسطينيين؛ لأنها لا تمثلهم، إنّ أَحداً منا لا يتوقع مفاوضاتٍ مع قادة عصاباتٍ إرهابيةٍ، وكرر رفضه إقامة دولة فلسطينية [4].

إنّ المفاهيم الإسرائيليَّة والفكر السياسي الإسرائيلي تغير بعد حرب أكتوبر(1973م)، وخاصة في مجال الأَمن والحدود الآمنة. فنظرية الأَمن والحدود الآمنة بعد الحرب تعرضت لكثير من الانتقادات، سواء من الجانب الإسرائيليّ أَو غيره، فمثلاً البروفيسور شمعون سابير مدير معهد سيلواح للدراسات الشرقية بجامعة تل أَبيب قال في مقابلة مع يديعوت احرونوت 1974/9/16م عن الحدود الآمنة: " إنها مفهوم حيويّ للغاية، خاصّة بالنسبة

---

[1] أسامة أبو نحل، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثارها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو**، 213.

[2] **الوثائق الفلسطينية العربية، وثيقة رقم(420)**،395.

[3] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل**، 188؛ **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام**،195/2.

[4] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**،136.

لدولة مثل إسرائيل، ولكنّ هناك مفهوم مبسط للحدود الآمنة فيقول: " إن حدود وقف إطلاق النار آمنة لحد لا حاجة معه للتعب كثيراً لكي تُؤمن مستقبلنا. وقال : " إنّ الحدود الآمنة لا تأخذ في الحسبان الطرف الثاني، والتفاعلات التي تثيرها لديه أَن تُصبحَ حدودَ حرب دائمة، وهو ما حدث ما بين حرب(1967م) وحرب(1973م) [1].

ويقول شمعون بيرس عن الأَمن: " إنّ منظورنا الجديد للأمن في المنطقة ليس محصوراً في البعدين: الجغرافي والطبوغرافي، وعلينا إعادة النظر في مفهومنا للحرب بوصفها وسيلة للعلاقات الدولية، كما أَكد عوزي برعام[2] على الفكرة ذاتها لمعنى الأَمن بالقول (بأنّ الأَمن الحقيقيّ هو الأَمن الاقتصاديّ)[3].

وجاء في حديث للجنرال يسرائيل طال[4]عن الحدود الآمنة إنها ليست مصطلحاً إقليمياً أو جغرافياً فقط، بل أَكثر تعقيداً، حيث إنه بالإضافة إلى الجغرافية، فهو يتضمن مفهوم

---

[1] عادل محمود رياض، **الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة**،280.

[2] **عوزي برعام (Uzi Baram):** ولد عام (1937م) في القدس درس في الجامعة العبرية العلوم الاجتماعية والسياسية، انخرط في العمل السياسي في صفوف شباب حزب المباي، وكان من الذين أسسوا المجموعة الشابة في حزب العمل وكان سكرتيرها ورث منصب ابيه موشي برعام في سكرتارية لواء القدس في حزب العمل، عام (1974م) وفي عام (1984م) كان سكرتير عام حزب العمل، كان من الذين عارضوا انضمام حزبه إلى حكومة الوحدة الوطنية عام (1988م) ورفض أن يكون وزيراً فيها، استقال من سكرتارية الحزب وتولى وزير السياحة بين عام (1992-1996م) أعلن مرات عديدة في رغبته عن التنافس على زعامة الحزب إلا أنه تنازل عن هذه الفكرة ودخل الكنيست الخامسة عشرة لكنه قدم استقالته منها بعد انتخاب شارون رئيساً للوزراء وأعلن اعتزاله الحياة السياسية ،جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية الاسرائيلية**،97.

[3] هاني الكعيبر، **الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام**،96.

[4] **يسرائيل طال (Israel tall):** ولد عام (1924م) في فلسطين درس الفلسفة والعلوم السياسية في الجامعة العبرية في القدس خدم في الجيش البريطاني في الحرب العالمية الثانية انضم الى صفوق الجيش الاسرائيلي وتولى قيادة كتيبة في حرب سيناء (1956م) عين قائداً لسلاح المدرعات عام (1964م) وقاد كتيبة في حرب (1967م) واحتل القطاع الشمالي لسيناء اطلق فكرة ومشروع دبابة المركفاه الاسرائيلية الصنع واصطدم بموشيه ديان في مسألة تجديد القتال مع مصر في حرب (1973م) مما ادى الى انهاء خدمته العسكرية ،جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الصهيونية الاسرائيلية**،297-298.

الحدود الديمغرافية. ومن أبرز ما تمّ ذكره عن الحدود الآمنة ما جاء في إحدى النشرات الإسرائيلية تحت عنوان(مفهوم الحدود الآمنة) وجاء فيها : " أنّ الحدود الآمنة هي الحدود التي تقلل من خطر الحروب وتهديدها، وبالتالي تزيد من التغييرات التي تؤدي إلى السلام الدائم، وإنّ إسرائيل لم تتوفر لها أيُّ حدود آمنة تمليها إحاطتها بدول معادية، وعدم توفر العمق الاستراتيجي، وقلّة عدد السّكان بها[1] .

بعد حرب يوم اكتوبر عام (1973م) أصبحت بيانات حزب العمل بشأن المشكلة الفلسطينية أكثرَ تحديداً، كما أنّ الاعتراف بالوجود الفلسطيني أَيضاً أصبح أكثرَ وضوحاً. واعترف البرنامج السياسيّ الحزبي للانتخابات عام(1973م) بحقّ العرب الفلسطينيين، ليس فقط في مساعدتهم اقتصاديًّا وحكمٍ ذاتيٍ، وإنماً في التعبير أيضاً عن هويّتهم الوطنيةٍ في دولة اردنيةٍ_ فلسطينيةٍ تنشأ عند حدود إسرائيل الشرقية ضمن إطار اتفاقية سلام إسرائيلية_ أُردنية[2]، واستمرت إسرائيل في اعتبار مطلب منظمة التحرير الفلسطينية في " حقوق وطنية مشروعة " بمثابة تعبيرٍ مهذَّبٍ عن هدفهم النَّهائيّ وهو تدمير إسرائيل باعتبارها دولة يهوديّةً في الشرق الأَوسط [3] واعتبرت إسرائيل بأنَّ المشكلة الفلسطينية يُجب أَن تحل ضمن تسويةٍ سلميةٍ نهائيةٍ، وأكدت أَن مثل هذه التسوية يتمُّ التوصُّل إليها من خلال مفاوضات مع الأُردن، وتصورت إسرائيلُ وجودها باعتبارها دولةْ تحدّها من الشَّرق دولة

[1] عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة** 275.
[2] مصطفى الرز، **السياسة الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، 164.
[3] **مقابلة رابين مع برنامج "قضايا واجوبة" في 14 يوليو (1974م)**.

أُخرى، حيث يستطيع الأردنيّون والفلسطينيون التعبير عن هويّتم الخاصّة بهم، ونحن في إسرائيل لا نرى إمكانيةً لدولة ثالثة[1].

خلال هذه المرحلة برزت ثلاثة اتجاهات داخل حزب العمل والساحة السياسية الإسرائيليَّة بشأن المناطق المحتلة وهي:

الخيار الأردنيّ (الحلّ الإقليميّ): كان هذا الخيار يستند إلى أَساس وجود دولتين مستقلتين بين البحر الأَبيض المتوسّط والعراق: دولةٍ يهوديةٍ غرب نهر الأَردنِّ، ودولةٍ عربيَّةٍ شرق نهر الأُردن، هذا المشروع يرفض وجود دولة فلسطينيةٍ ثالثةٍ بين الدولتين؛ أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكان هذا المشروع يُطرح بَديلاً للدولة الفلسطينية، هو البديل الأُردنيّ أي دولة أردنيّة فلسطينية في الأُردن والمناطق التي ستجلو عنها إسرائيل في غرب نهر الأُردن، ويكون عاصمتها عمان. ومن هنا يستطيع الفلسطينيون والأردنيُّون التعبير عن هويتهم المستقلة، وتطلّعاتهم القوميّة على أن يتمّ ضمان اتفاق سلام وحسن الجوار مع إسرائيل، ويستند هذا الخيار الذي ظلَّ المشروع الرسميّ لحزب العمل، حتّى توقيع اتفاقية أُوسلو عام(1993م) أي مبدأ الحل الإقليمي الوسط، أي تقديم تنازلاتٍ في الأَرض مقابل السّلام، فحزب العمل في هذا المشروع لم يحدّد المناطق التي ستجلو عنها إسرائيل، فكان الحزب يسترشد بمشروع أَلون في رسم الحدود مع الدُّول العربيّة مع بعض التعديلات عليه مع مراعاة الجانب الدِّيمغرافيّ والأَمنيّ[2].

---

[1] **مقابلة رابين مع رابعة الصحافة الاجنبية نشرتها جيروزاليم بوست في يوليو (1974)،وبيان جاليلي أمام الكنيست في 26 نوفمبر** (1974م).

[2] **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** 1/52-57؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**،71؛ https://pulpit.alwatanvoice.com

يعتقد حزب المعراخ أنَّ إيجاد دولةٍ ثالثةٍ في المنطقة الواقعة بين البحر الابيض المتوسّط والعراق غير ضروري للهوية الذاتية الفلسطينية، وكان تبريره على ذلك أنه لو وُجِدت دولة كذلك، من شأنها أن تصبحَ قوةً قائلةً بالتحّررية والوحدويةِ وتعمل ضدّ إسرائيل والأُردن، وعاملّ استفزازيّ يشكل خطراً على السلام حين تحالفها مع القوى الهدامة في العالم. ومن شأن هذه الدولة إدامة النزاع العربيّ الإسرائيليّ.

فعلى حد قول إسرائيل جاليلي[1] أَنَّ إقامة دولةٍ عربيةٍ مستقلةٍ في الضفة الغربية أمرٌ لا يتوافق مع إصرار إسرائيل على حدود آمنة. وليس هناك مجال لتطبيق مبدأ الحلّ الإقليميّ في ظلِّ وجود مثل هذه الدولة الصّغيرة. وفي رأي جاليلي، فإنّ إيجاد مثل هذه الدولة يعني انسحاباً إسرائيلياً إلى الحدود السابقة عام(1967م). ومن خلال إقامةِ دولةٍ أردنيةٍ فلسطينيةٍ واحدةٍ يمكن التوصّل إلى حلٍّ وسط إقليمي مع إسرائيل، بحيث يعطي إسرائيل الأَمن، ويعطي الدَّولة العربية تنازلاتٍ إقليميةً جوهريةً في الضّفة الغربيّة، كما أنّ البروفيسور شلومو أفنيري[2] جادل ضدّ إقامة دولةٍ فلسطينيَّةٍ مستقلةٍ ومنفردةٍ في الضّفة الغربية، قوله إنَّ وجود مثل هذه الدولة من شأنه أن يزعزعَ الاستقرار والانقسام، ومثل هذه الدولة من شأنه أَن يكون لها هدف واحد هو أنْ تصبحَ قاعدة لمزيد من التدمير في إسرائيل[3].

---

[1] **إسرائيل جاليلي:** ولد في عام (١٩١١م) في اوكرانيا من قياديي (الهاغاناه) وحركة الكيبوتسات والحركة العمالية سواء (مبام) أم حزب العمل. هاجر الى فلسطين العام (١٩١٤ م)، وانخرط لاحقاً في النشاط العمالي والسياسي في الهستدروت العامة والمؤتمرات الصهيونية .ساهم في اقامة (البالماح) و (الغدناع) و(حركة التمرد العبري). جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الإسرائيلية**، 315.

[2] **شلومو أفنيري**: ولد العام ١٩٣٣ في هرتسليا .كان عضواً في الشبيبة العاملة والشباب في حزب ال (مباي) تلقى تعليمه الجامعي في الجامعة العبرية في القدس في مواضيع التاريخ والعلوم السياسية والحقوق، واشغل مهمة مراسل برلماني لجريدة) هدور(، ثم تابع دراسته للدكتوراه في المعهد الاقتصادي في لندن، وانضم إلى طاقم محاضري كلية العلوم الاجتماعية في الجامعة العبرية، وتولى منصب عميد الكلية، وتخصص في دراسة الماركسية وتاريخ الحركة الصهيونية.). جوني منصور، **معجم الاعلام والمصطلحات الإسرائيلية**،42.

[3] مصطفى الرز، **السياسة الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، 165-166.

كان الحزب الشيوعيّ الإسرائيلي يعتبر هذا الخيار بمثابة قنبلة، مؤكداً أنَّ هذا الشعب الفلسطيني قد تلقى بصدوره قنابل أشدَّ فتكاً من هذه القنابل، فصمد لها، واستمرّ في مسيرته محطماً مختلف المؤامرات[1] .

حاول حزب العمل جاهدًا طمس الشخصيّة الوطنية الذاتية للفلسطينيين من خلال الدعوة إلى هذا المشروع، أي أردنة الفلسطينيين من سُكان الضّفة الغربية وقطاع غزة، وذلك في إطار دولةٍ أُردنيةٍ فلسطينيةٍ، حيث يكون بمقدور الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين أن تجد تعبيراً عن نفسها، حيث تجد حلاً لمشكلة اللاجئين[2] فالفلسطينيون مثل الدول العربية ومعظم دول العالم لا تقبل أن تكون الدولة الاردنية هي الدولة الفلسطينية[3].

استمرّ الحزب في تبنِّي الخِيار الأُردنيِّ في برامجه ومشروعاته السياسية، متجاهلاً وجود الشَّعب الفلسطيني وهويّته القومية وحقه في تقرير المصير، فكان الحزب يُعبّر عن ذلك بكلمات "الهوية الذاتية للعرب الفلسطينيين"، وكان الحزب أيضاً يعتبرُ القضّية الفلسطينية قضيّة لاجئين، وليس قضّية شعب طُرد من أَرضه، لكن التحول الفعليَّ لموقف الحزب حدث مع توقيع اتفاقيَّة أوسلوا عام (1993م) حيث اعترف الحزب بالشَّعب الفلسطينيّ وحقه في تقرير المصير[4].

مشروع الحلّ الوظيفي: يقوم هذا المشروع على أَساس حكمٍ ذاتيٍ إداريٍّ للسكَّان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت السيادة الإسرائيلية. وقد اقترح بعض قادة حزب

---

[1] ايلي ريخس، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والاقلية العربية في إسرائيلي (1965-1973)**، 250 ؛جورج كرزم، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين التناقض والممارسة**، 123؛أحمد أبو عجوة، **حكم المشاركة في المجلس النيابي(الكنيست) في الكيان اليهودي**، 46.

[2] هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**،68.

[3] سمير جبور، **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 53عم ترجم مختارة من مصادر عبرية**،107.

[4] أحمد المسلماني، **ما بعد إسرائيل**، 210-213؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**، 68.

العمل إقامة نظام الحكم المشترك الإسرائيليّ والأردني للمناطق المحتلة بحيث يتمَّ من خلال هذا المشروع تقاسُم الوظائف بين السلطتين، وذلك من أجل التوفيق بين الحلّ الإقليمي الوسط مع الأردن ومشروع الحكم الذاتي[1]، لذا فإنَّ هذا المشروع كان يُعدّ الأَرض أرض إسرائيل، وتحت سيادتها ويترك للفلسطينيين الاحتفاظ بالجنسيّة الأردنية، بمعنى أَنَّ السيادة على الأَرض لإسرائيل والسيادة على السكان للأردن[2]، كما أَن بيرس كان قد دعا إلى هذا المشروع في مؤتمر عُقد في القدس لرؤساء البلديات ضم (15) رئيس بلدية من الولايات المتحدة وأُروبا الغربية، حيث قال بيرس في كلمته أمام المؤتمر: " إنَّ إسرائيل تفضل عملية السلام التي تنطلق من إعطاء الفلسطينيين مزيداً من صلاحيات الإدارة الذاتية، والانطلاق بعد ذلك إلى صيغة في المستقبل الفدراليّ أو كونفدراليّ". وأوضح بيرس في هذا الخطاب أنَّ حزبه يأخذ في الابتعاد عن برنامجه السّياسيّ الداعي إلى تسويةٍ اقليميةٍ وفق صيغة الحلّ الوسط، معتبراً أنّ هناك خيارين قائمين، هما: اقتسام الأرض، واقتسام السلطة باعتبار أنّ الفرصة المتاحة الآن لا تتعلق بالخيار الأول، لأنّ الحلّ المطروح الآن هو "الحلّ الوظيفي " الذي يبتدئ بالإدارة الذَّاتية للفلسطينيين، وينتهي بإقامة السّلام[3] .

مشروع الدولة الفلسطينية : تم طرح هذا المشروع من قبل اليسار[4] الإسرائيليّ، وجناح الحمائم الذي كان يدعو إلى التفاوض مع منظّمة التحرير

---

[1] وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية**، 16؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**، 75.

[2] https://pulpit.alwatanvoice.com

[3] إسرائيليات، **تقارب جديد بين العمل والليكود بشأن الضفة والقطاع "الحل الوظيفي"**، 31.

[4] **اليسار الإسرائيلي**: هو الاتجاه المؤسس لدولة إسرائيل، ولقد تولى حزب العمل الإسرائيل جذوره التاريخية باعتباره الحزب الاهم بين الاحزاب اليسارية، فأحزاب اليسار تصنف نفسها بأنها تمثل معسكر السلام في إسرائيل وأنه هو الأقرب اسرائيلياً إلى الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني، وتنادي بضرورة الوصول إلى صيغة حلّ تنهي الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين أساسها إقامة دولتين، إحداهما يهودية والأخرى فلسطينية، قسم اليسار الإسرائيلي لقسمين: اليسار الصهيوني ويمثل الأحزاب الحاكمة التي لا تعترف بأيّ من الفئات العربية، واليسار غير صهيوني الرافض ايديولوجياً وجغرافياً للصهيونية

الفلسطينية والعودة إلى حدود الرابع من حزيران(1967م)، والقبول بدولةٍ فلسطينيةٍ في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة؛ وذلك لحل القضية الفلسطينية وإنهاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ، ولكن هذا المشروع لم تتمّ الموافقة عليه من قيادة حزب العمل، فكانت سبباً في انسحاب معظم قادة جناح الحمائم من الحزب(آرييه إلياف وشولاميت آلوني وأمنون روبنشتاين ويوسي ساريد وآخرين) وتأسيسهم لحركةٍ مستقلةٍ تتبنى هذا المشروع[1] وهي حركة "شيلي"(السلام والمساواة)[2]، فاليسار الإسرائيلي عندما طرح هذا المشروع أَصبح يدرك أَنَّ إسرائيل الكبرى مجرّد حلم لا مجال لتحقيقه. فاليسار كان يدعو إلى تسويةٍ غير مكلفة، وبشكل ميسر بحيث لا تضطر إسرائيل إلى دفع أثمانٍ كبيرةٍ فيما يتعلق بالأمن والحدود والقدس واللاجئين، فكان موقفه من اللاجئين الفلسطينيين أنه يسمح بعودة عدد محدود جداً من اللاجئين، كما يرفض تقسيم القدس باعتبارها عاصمة أبديَّة للإسرائيل، ويوافق على الاشراف الإداريّ للفلسطينيين على المقدسات لإرضاء عواطف العرب والمسلمين عامةً والفلسطينيين خاصّةً[3] .

واسرائيل الذي تمثله بالاشتراكية الإسرائيلية، وتشمل أحزاب اليسار في إسرائيل: حزب العمل الذي انقسم وانشق عدة انشقاقات، حزب الماي وحزب رافي، وحزب احدوت هعفودا، وحزب المبام، نرمين غوانمة، **الأحزاب السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية (1948-1977)**،142؛ بتول عثمان، **تأثير المنظمات اليسارية على القضية الفلسطينية (منظمة يش دين وبتسيلم) كحالة دراسية**،14.

[1] تنقسم وجهة النظر في حزب العمل من الناحية السياسية والتفاوضية مع الفلسطينيين، فهناك وجهة النظر الحمائمية التي تقر بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وقبول قيام دولة فلسطينية مستقلة في المناطق التي تنسحب منه اسرائيل، والاخرى وجهة النظر الصقرية وهي رفض الإعتراف بحق الشعب الفلسطينية في تقرير المصير، ورفض الدولة الفلسطينية **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1973م)**،265-285؛هيثم مزاحمة، **حزب العمل الاسرائيلي**، 75.

[2] عبد الشافي الدحنون، **موقف حزب العمل الاسرائيلي تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثره على مكانته السياسية (1992-2006)**،37؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الاسرائيلي**، 39-40.

[3] بتول عثمان، **تأثير المنظمات اليسارية على القضية الفلسطينية**، 15.

مشروع شمعون بيرس:

اقترح شمعون بيرس مشروعه هذا عام(1975م) إثر توليه منصب وزير الدَّفاع، وبدأ يعمل لبلورة مشروعه وتطويره، من خلال مناقشته مع مساعديه وأعضاء وزارته، ثم مع قيادة الحكم العسكريّ، ويتضمن المشروع النِّقاط الآتية:

1. منح صلاحيات إدارةٍ ذاتيةٍ لمناطق غزة ونابلس والخليل تتركز في جهاز عام، تكون لها صلاحيات أعلى من مستوى صلاحيات المجالس البلدية. .
2. تعيين أشخاص من المناطق المحتلة في مناصب ضُبّاط القيادة في الشؤون المدنية في إدارة الحكم العسكريّ، حيث يكونون مسئولين عن مجالات التعليم والصّحة والداخلية، ضمن الإطار العام للحكم العسكري.
3. منح صلاحياتٍ إداريةٍ في المجالات المدنية، مثل التعليم والصّحّة والبلديات[1].
4. منح صلاحيات في جميع المجالات المدنية مرةً واحدةً، وبصورةٍ تدريجيةٍ، وخلال مدة محددةٍ، تنتقل جميع الصلاحيات إلى المناطق المحتلة.
5. الاعتماد على رؤساء البلدّيات من خلال توسيع نطاق صلاحياتهم في المجالات المدنية[2].

ولتنفيذ هذا المشروع قررت إسرائيل إجراء انتخابات للمجالس القروية، والبلدية على ثلاث مراحل: الأُولى: في تشرين الأول، والثانية: في تشرين الثاني عام(1975م)، أما الثالثة ففي ربيع عام(1976م) للمجالس البلدية[3].

---

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،17-18.

[2] وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للإدارة الذاتية** ،15-16.

[3] **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام (1975م)**،113-115؛أنور جمعة، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**،157؛شلبي دودين، **اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية**،152.

فمشروع بيرس هذا تمَ طرحه عَقب زيارة قام بها شمعون بيرس لبلدة بيت جالا في الضّفة الغربية عام(1975م) في أثناء احتفال أقامته البلدية حيث صرح قائلاً: إنَّ الظروف قد نضجت لمنح سكان الضّفة الغربيَّة حكماً ذاتياً[1]، يلاحظ من عبارات بيرس أنه استخدم تعبير (حكم ذاتي) و(إدارة ذاتية) رغم الاختلاف الذي بينهما. فالحكم الذاتي يعني أَنَّ السكان يمارسون حكم أَنفسهم بأنفسهم في مجالات عديدة. أما الإدارة الذاتية فإنها تعني إعطاء السكان صلاحياتٍ محدودةً لإدارة بعض المصالح والمرافق العامة بعيداً عن مظاهر السيادة. فهل أرادا بيرس تطبيق فكرة (الحكم الذاتي) أم مجرد (إدارة ذاتية) مجردة من الصلاحيات ومنَ أيِّ صفةٍ تمثِّليةٍ سياسيةٍ[2].

كان هدف بيرس من وراء مشروعه هذا هو خلق إدارة ذاتية تقبل أن تكون بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقبل بمشروعٍ إسرائيليٍّ للإدارة الذاتية في محاولة لتقويض مشروع منظمة التحرير الفلسطينية، حول إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ في الأَراضي المحتلة[3]، وخاصة بعد الاعتراف العربيّ، واعتراف الأمم المتحدة بمنظَّمة التحرير الفلسطينية [4] كما أنّ بيرس كان له هدف ثانٍ من هذا المشروع وهو حل معضلة الكثافة السّكَّانية العربيّة التي شكّلت عُقدة لبيرس وغيره من الطامحين إلى عدم التنازل عن الأَراضي المحتلة، وضمها إلى إسرائيل بطريقة غير مباشرة، كما يهدف إلى السيطرة على تلك المناطق من خلال الاستيطان [5] .

---

[1] الياس شوفاني، **فقاعة الادارة الذاتية**،53/55.
[2] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،17.
[3] **صحيفة هآرتس الاسرائيلية**،1976/10/23.
[4] جعفر اندرسون، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**،41.
[5] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،17.

يجب الأخذ بعين الاعتبار أَنَّ بيرس قد تراجع عن موقفه السابق الذي طرحه عندما كان وزيراً للمواصلات عام(١٩٧٤م)، حيث اقترح في ذلك الحين "مسألة تقسيم السلطة دون تقسيم الأرض، منطلقاً من إمكانية تقسيم إسرائيل والمناطق المحتلَّة إلى ثمانية أقاليم كانتونات، هي: يهودا والسامرة [1] والقدس، وغزة، والنقب، وتل أبيب، وحيفا، والجليل، ورأى يومها أن يقوم كل إقليم (كانتون) بإدارة معظم شؤون الحياة فيه بصورةٍ مستقلةٍ إذن فإنَّ مشروع بيرس كان يشكل خطوةً انتقاليةً لتنفيذ حكم ذاتي في المستقبل [2].

لاقى مشروع شمعون بيرس معارضة من الأُردن، ومنظَّمة التحرير الفلسطينية، ورؤساء البلديات[3] التي كانت بمثابة وجوه وطنية قريبة من منظمة التحرير الفلسطينية[4]، وعبر الفلسطينيون في الضَّفَّة الغربيَّة عن رفضهم للمشروع، وعدم التَّجاوب معه بأيِّ صورة من الصور بموجة من المظاهرات العارمة[5].

---

[1] **يهودا والسامرة** : هو لفظ يطلقه اليهود على الخرائط ويشيرون بهذا المصطلح التوراتي إلى يهودا والسامرة بدلاً من الضفة الغربية، فكلمة يهودا تشير إلى جنوب الضفة ، وكلمة السامرة أو "شمرون " تشير إلى شمال الضفة، فالصهاينة يحاولون محو فلسطين من الخرائط ومن الذاكرة لذا هم يشيرون إليها بالمصطلح التوراتي " إرتس يسرائيل " فنلاحظ ان كلمة الضفة الغربية لا ترد على السنتهم وذلك لإنكار التطورات التاريخية التي حدثت منذ ذلك الحين وتسويغ عملية الضم والاستيطان والايهام بان لهم الحق التاريخي في هذه الارض نتيجة تواجدهم خلال حقبة تاريخية معينة وارتباطهم بكيان سياسي تمثل في يهودا والسامرة في هذه الفترة وقد اعاد الفكر الصهيوني الناشئ في القرن التاسع عشر هذا المصطلح الى الذاكرة لاعادة التبرير للوجود اليهودي على هذه الارض فهذه التسمية مرتبطة بالفكر الصهيوني القائم على الفكرة الاسطورية "ارض الميعاد" واساطير اخرى اسست لهذا الكيان على ارض فلسطين التاريخية وعلى حساب شعبها بتجميع اليهود من كافة ارجاء العالم في هذا الكيان، **الموسوعة الفلسطينية**،625/3.

[2] وليد الجعفري، **المشروع الاسرائيلي للادارة الذاتية**، 15.

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام(1975) وثيقة رقم (333)**،409؛أنور أبو مر، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، 157**؛ جعفر اندرسون، **سياسة الأمر الواقع في الضّفة الغربية**،41؛ **الكتاب السنوي للقضّية الفلسطينية عام (1976م)**،74-76.

[4] **أسماء رؤساء البلديات:** رام الله: كريم خلف/ الخليل :فهد القواسمة وعوني الزغير /نابلس: بسام الشكعة /بيت لحم :الياس فريج/ طولكرم : حلمي حنون/ جنين: احمد كمال السعدي / بيت ساحور: عطا الله الرشماوي . **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية عام(1976م)،76؛ انتصار باهر حققه المرشحون الوطنيون، جريدة الفجر، ع** 694، 1976/4/13، 1.

[5] موشيه ماعوز، **القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية**،2.

أمـا بالنسـبة للموقـف الإسـرائيلي مـن هـذا المشـروع، فكـان يمثِّـل مواقـف كثيـرة مـن الإسـرائيليين بمـنح إدارة ذاتيـة للمنـاطق المحتلـة، تحـت إطـار الحكـم العسـكري ، كمـا أَنَّ الصحف الإسرائيلية علقت على ذلك المشروع بالتأييد[1]، ففي صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية قالت :" "بموجب الخطة ستنتقل الإدارة إلى فلسطينيين من سكان المناطق يحوزون على مكانة توازي مكانة مدير عام لوزارة حكومية، وتمنح لهم صلاحيات مطلقة في المجالات التي يعيَّنون فيها كالزراعة، والثقافة، وإدارة شئون البلدية[2].

أما صحيفة دافار فقد اعتبرت:" أن النقطة الإيجابية في المشروع هي تشجيع العناصر الأَكثر اعتدالاً " وأضافت الصحيفة قائلة :" إن الإدارة الذاتية تخلق زعامة محليّة لو قُدِّر لها أن تترعرع قبل فوات الأَوان لاستطاعت أن تشكل ثقلاً مضاداً للمنظمة"[3].

ولا ننسى أَنَّ هذا المشروع تحطم كسابقيه من المشاريع بسبب الصمود الفلسطيني حيث لم تتجاوب معه أيّ من الشخصيات الفلسطينية التي رشحت لذلك، لأنَّها كانت قريبةً من منظمة التحرير الفلسطينية، أو نتيجة عدم امتلاك بعض تلك الشخصيات الجرأة على الإقدام على مثل تلك الخطوة المرفوضة شعبياً ووطنياً.

---

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة،21.**

[2] **هآرتس، تل أبيب، ع ٢٣** ، أكتوبر (١٩٧٥م)، ٤.

[3] **دافار، تل أبيب، ع ٢٤** ، أكتوبر ١٩٧٥ م، ٢.

مشروع حزب العمل:

جاء هذا المشروع في أعقاب استقالة حكومة رابين عام(1976م)، والتي استمرّت في تصريف الأَعمال حتّى الانتخابات الجديدة ومن أَجل خوض هذه الانتخابات أَجرى حزب العمل مناقشات سياسية بلور فيها برنامجاً انتخابياً جديداً تتضمّن مشروع سلام ينصّ على النقاط الآتية:

1. تأييد حزب العمل مؤتمر جينيف، مع رفض دعوة ممثلين من منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة.
2. رَفْضُ الحزب أن تخضع اتفاقيات السلام لشروط مسبقة، وأشار إلى سعيه للسَّلام مع الدُّول المجاورة وإزالة جميع مظاهر العداء، والحصار، والمقاطعة، وضمان حدود آمنة لإسرائيل.
3. التأكيد على عدم العودة إلى حدود حزيران(1967م)، كما شدّد على الطابع اليهوديّ لدولة إسرائيل[1].
4. التأكيد على الاحتفاظ بمدينة القدس الموحّدة عاصمةً لإسرائيل بعد احتلال القدس الشرقية، واعتبار الأُردن الحدَّ الأَمنيّ لدولة إسرائيل.
5. رَفْضُ الدولة الفلسطينية المستقلة، وعدم الاعتراف بحقِّ تقرير المصير للشَّعب الفلسطينيِّ وهويَّته القوميَّة .

[1] وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية**، 19.

6. اتفاق سلام مع الأُردن يقوم على وجود دولتين مستقلتين، الأُولى هي (إسرائيل)، وعاصمتها القدس الموحدة، والثانية هي دولة عربية شرق إسرائيل، مع رفض إقامة دولة عربية فلسطينية أخرى غرب نهر الأردن[1].
7. الاستمرار في سياسة الجسور المفتوحة مع الأُردن والدَّمج الاقتصاديّ للمناطق المحتلَّة مع الكيان الإسرائيلي[2].

من خلال هذا المشروع يتضَّح لنا أنَّ الموقف الإسرائيليّ الرسميّ هو عدم التنازل عن شيء، سواء القدس أو الضفة الغربيَّة، وقطاع غزة، والدليل على هذا هو استثناء الفلسطينيّين عند عقد أيِّ اتفاقِ سلام، حيث إنهم لا يعتبرون جوهر الصراع في ذلك المشروع.

اقتصر المشروع على عقد سلام مع الأُردن وقيام دولةٍ عربيةٍ شرقيِّ الأُردن تضمن كلاً من الفلسطينيين والأردنيين، كما أنِّ سياسة الجسور المفتوحة التي أطلقتها إسرائيل في هذا المشروع كانت بهدف السيطرة على المقدرات الاقتصاديَّة في المناطق المحتلة، لذا فهذا المشروع في حقيقة الأَمر مَثَّلَ السياسة الاسرائيلية في فرض الأَمر الواقع على الفلسطينيين والعرب معاً لذا فإن الشَّعب الفلسطيني في الأَراضي المحتلة لا يمكن أَن يتعاطى مع هذا المشروع؛ لأنَّه لا يمثّل الحدّ الأَدنى من تطلّعاته في حق تقرير المصير، كما أنّ هذا المشروع جاء في وقتِ اقترابِ انتخاباتِ الكنيست التاسعة سنة(1977م)، فكان عبارة عن

---

[1] عبد الدحنون، **موقف حزب العمل الاسرائيلي اتجاه التسوية**، 66؛محسن صالح، **حزب العمل الاسرائيلي**،55.

[2] هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي (1968-1999)**،73-74؛ أمين إسكندر، **مفهوم السلام في برنامج حزب العمل الإسرائيلي، جريدة البيان** (2000/8/24)

دعايةٍ انتخابيةٍ من أَجل كسب أَصواتِ الناخبين، وليس حرصاً من حزب العمل على مصلحة الشَّعب الفلسطيني[1].

مشروع الحزب الشيوعيّ الإسرائيلي[2]:

تحدَّث الحزب الشيوعيّ في مؤتمره السّادس عشر عام(1969م) عن أنَّ عدم موافقة حكومة إسرائيل على الانسحاب من المناطق العربيّة المحتلّة وعدم تنفيذ قرار مجلس الأَمن(242) هو العقبة الرئيسيَّة أمام حلَّ ألازمة "أزمة الشّرق الأوسط "، وتحدث عن أَنَّه في ظلِّ وجود الاحتلال لا يمكن التَّوصُّل إلى تسويةٍ مع الدول العربية، ولم يكتفِ الحزب الشيوعيّ بذلك، بل قرر أَنَّ إحلال السلام ممكن، بالاعتراف المتبادل بالحقوق القوميّة المشروعة للشّعب الإسرائيليّ وللشعب العربي الفلسطيني وبالحقوق الناجمة عن حقهما الأَساسي في تقرير المصير، ولما كانت القومية لشعب إسرائيل قد تحققت، فإنَّ الطريق إلى السّلام هو اعتراف إسرائيل بالحقوق القوميّة للشّعب العربي الفلسطينيّ، وقبل كلّ شيء بحقّ اللاجئين في الاختيار بين العودة إلى وطنهم والتعويض[3].

---

[1] ماجد المدهون، **المشاريع والأفكار الإسرائيلية لتسوية**، 249-250.

[2] **الحزب الشيوعي:** يسمى "ماكي" اختصار للعبارة العبرية "همفلاجا هكوميونسيت هيسرائيليت" أو الحزب الشيوعي الإسرائيلي ويعد امتداد للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي تأسس عام (1919م) مع وصول أفواج المهاجرين اليهود الجدد الذين يحملون الأفكار الاشتراكية، امتلأ تاريخ هذا الحزب بالخلافات والانقسامات بين العرب واليهود، بعد إعلان قيام إسرائيل اتخذ الحزب قراراً بتغيير اسمه فأصبح الحزب الشيوعي الإسرائيلي، استمر "ماكي" على هذا النحو حتى عام (1976م) حين أعلن عن حل نفسه والانضمام إلى "حركة الأزرق والأحمر" الصهيونية، نادى الحزب الشيوعي بالمبادئ التالية : الصهيونية وإسرائيل تخدمان الإمبريالية، وأكد الحزب أن فكرة جمع الشتات غير ناجحة ومرفوضة، ويجب إقامة نظام اشتراكي في إسرائيل مبنيّ على صراع الطبقات، ويجب منح العرب في اسرائيل نوعاً من الاعتراف الذاتي الى حين الانفصال واظهر الحزب معارضته الشديدة لسياسة الحكومة الإسرائيلية مثل الحكم العسكريّ. غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، 355-356؛ **الموسوعة الفلسطينية**، 224/2؛ جورج كرزم ،**الحزب الشيوعيّ الإسرائيلي بين التناقض والممارسة**، 1-2.

[3] إيميل توما، **الأعمال الكاملة**،168.

عقد في عام(1976م) المؤتمر الثَّامن عشر للحزب الشَّيوعيّ الإسرائيليّ "راكاح" في مدينة حيفا، وأقرَّ مشروعاً للسَّلام يتكون من النقاط الآتية:

1. تكون خطوط الرابع من حزيران حدود سلام، وتسحب إسرائيل قواتها من كلّ المناطق العربية، التي احتلتها في حرب عام(١٩٦٧م).
2. احترام حقّ الشّعب العربيّ الفلسطينيّ، في تقرير المصير، وإقامة دولةٍ مستقلةٍ، إلى جانب دولة إسرائيل.
3. ضمان حلٍّ عادل لقضّية اللاجئين الفلسطينيين، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة، التي تعترف بحقهم في اختيار العودة إلى وطنهم أو التعويض.
4. احترام حقِّ دولة إسرائيل، والدول العربية، في الوجود السيادي والتَّطوُّر في ظروف السلام والأمن.
5. ضمان حريَّة الملاحة لإسرائيل في قناة السويس، ومضائق تيران، ولجميع الدول.
6. وفي إطار هذا المشروع، يجب أن تتخلى جميع الأطراف عن حالة الحرب، واحترام السيادة الإقليمية لجميع دول المنطقة، وحقها في العيش بسلام، وفي حدود آمنة ومعترف بها، وحرة من كلّ تهديد أو استخدامِ القوة.
7. أمَّا القدس ففي إطار حلٍّ سلميّ يقوم على الغاء الضَّمِّ وحريّة السّيادة العربية الفلسطينية على الجزء الغربيّ من القدس هناك مكان لترتيبات متفق عليها تضمّ التعاون بين جزأي المدينة كليهما والتنقل الحرّ المتفق عليه[1].

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية،164**؛محمود محارب، **الحزب الشيوعي الاسرائيلي والقضية الفلسطينية** (1948-1981م)،177.

إنْ الدعوة إلى كيانٍ فلسطينيّ قد طُرحت فقط خلال مناقشات الكنيست الإسرائيلية، فقد طرح أوري أفنيري[1] النائب عن قائمة هاعولام هازيه رأيه في شروط السّلام مع العرب في أنه يجب إقامة جمهوريةٍ عربيةٍ فلسطينيةٍ في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وأن تنضمّ إلى شرق الأُردن[2]، ولكنَّ هذه الدعوة، بقيت حِبراً على ورق؛ لأنّ مركز الحكم والسياسة بِيَدِ القوى الصّهيونية، وهذا الاتجاه كان يتناقض مع القوى السياسيّة من حيث النظر لحلّ القضية الفلسطينية[3]، ولم تجد هذه الأَفكار من الجانب الإسرائيلي سوى الرفض. وفي هذا المجال يمكن اعتبار التصريحات التي أَدلى بها أبا ايبان وزير الخارجية الإسرائيلي عام(1969م) خير مُعَبِّرٍ عن الموقف الرسّمي لإسرائيل حيال مسألة الدولة الفلسطينية، حيث أعلن أَنه يرفض فكرة إقامة دولةٍ فلسطينية في الضّفة الغربية، لأنَّ خلقها إلى جانب كلٍّ من الأُردنّ وإسرائيلَ يسبب ازدحاماً في المنطقة، ولكن من حقّ الفلسطينيين الذين يسكنون على ضفتي نهر الأردن أَن يُقرّروا هويّتهم، وقد تمّ صياغة هذا الموقف الإسرائيليّ

---

[1] **أوري افنيري:** ولد عام (١٩٢٣م) في باكوم- المانيا، هاجر إلى فلسطين العام (١٩33م) شارك في حرب(1948م) كان صحفيًا ركز جهوده الصحفية على فضح كلّ ما تحاول السلطات إخفاءه على الجمهور كما أظهر اهتمامه في كشف قضايا سياسيةٍ واجتماعيةٍ وعُرف عنه الجرأة الصحفية والبحث عن الجديد في المعلومات ونادى باعتراف إسرائيل للشعب الفلسطيني وأن تندمج إسرائيل في الشرق الأوسط وأن تترك الصهيونية وأن تسعى إسرائيل إلى فصل الدين عن الدولة إلى جانب عمله الصّحفي أسس حركة العمل السامية عام (1956م) وأعلن عام (1965م) عن تأسيس حركة (هعولام هزي- القوى الجديدة) وامتاز بحضوره الدائم لجلسات الكنيست، كما كان يستخدم ألفاظًا وتعابيرَ كان لها تأثير في أعضاء الكنيست والسياسيين الإسرائيليين كما كان من الداعيين إلى انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيلي وكان من المساهمين في إقامة المجلس الإسرائيلي للسلام الإسرائيلي الفلسطيني كما في أعقاب سياسة الإبعاد التي اتخذتها إسرائيل بحق الفلسطينيين إلى مرج الزهور(1993م) أسس كتلة السلام وكان ضد هذه السياسة، جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الإسرائيلية**،41-42.

[2] عيسى الشعيبي، **الكيان الفلسطيني الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977م)**، 12-13.

[3] سميح شبيب، **شؤون فلسطين**،89/27؛ خميس بكر، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي وإشكالية الهوية الفلسطينية**، 104-105.

الرافض في الوقت الذي كانت فيه بعض القيادات المحلّية خاصّة، في رام الله والقدس، بالدعوة إلى قيام دولةٍ فلسطينيةٍ عبر الحوار والمفاوضة مع إسرائيل[1].

يتبيّن لنا من هذا المشروع أَنّ بنوده عبارة عن عموميّات، كما أَنّه يمثّل موقفاً ضعيفاً بالنسبة للموقف الإسرائيليّ العامّ، وكيف يمكن أَن يُطبق مثل هذا المشروع على أَرض الواقع مقارنة مع الموقف الإسرائيليّ الرَّسميّ برفضه جميعَ القرارات الدولية المتعلّقة بالقضيَّة الفلسطينية، وخاصّة فيما يتعلّق بحقِّ العودة، وقرار التقسيم، والانسحاب من الأراضي العربية المحتلّة، كما أنّ هذا المشروع لا يوضّح آلية تنفيذه ولا إجراءاته والفترة الزمنية التي يحتاج لتنفيذه .

مشروع حزب مبام للسّلام :

في عام(1976م) عقد حزب مبام جلسة تمّ فيها المصادقة على الخطوط الأَساسية للتسوية السلميّة الشّاملة مع الدول العربيّة وهذه التسوية تشمل النقاط الآتية:

1. تُقام علاقة سلام بين إسرائيل وجاراتها، تشمل الاعتراف باستقلال إسرائيل وسيادتها ووقف الدعاية العدائية، والمقاطعة الاقتصادية، وأَن يتمّ التعاون الاقتصاديّ والعلميّ والثقافيّ وتطوير السياحة والدبلوماسيّة للوصول إلى علاقةٍ منظمةٍ بين الدول العربية وإسرائيل خلال فترةٍ زمنيةٍ يتمُّ تحديدها على مراحل وتُحدّد مسبقاً.
2. ستسعى إسرائيل إلى تسويةٍ شاملة مع جميع جيرانها؛ وهكذا فإنها ستكون مستعدّةً لإجراء مفاوضات من دون شروط مسبقة مع جميع الدول العربية مجتمعةً، أو مع كلّ واحدة على انفراد.

[1] عيسى الشعيبي، **الكيان الفلسطيني الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977م)**، 12-13.

3. ستكون إسرائيل مستعدةً لمفاوضات بشأن إنهاء حالة الحرب وتسويةٍ مرحليّةٍ أو تسويةٍ جزئيّةٍ كمرحلةٍ نحو تحقيق سلامٍ دائمٍ، وستُجري هذه المفاوضات على أَساس مشروعها الدائم.

4. لا تتطلع إسرائيل إلى الضمِّ، بل إلى ضمان أمنها، وستعتمد إسرائيل في المفاوضات قراري مجلس الأمن (242و338)، وتصّرح باستعدادها لإخلاء مناطقَ تحتفظ بها في سيناء والضّفة، والجولان، وستنسحب انسحاباً كبيراً من خلال تعديلاتٍ على الحدود، ناجمةٍ عن مقتضيات أمنها إلى حدودٍ آمنةٍ ومعترفٍ بها، ومتفقٍ عليها، وحتى حلول السلام لن تفرض حقائق من شأنها أنْ تعرقل طريق التسوية بالوسائل السّياسّية[1].

أما بالنسبة إلى مسألة الحدود، فقد نصَّت القرارات التي صادق عليها الحزب على الآتي:

أ- **هضبة الجولان:** يتم تعيين الحدود مع سوريا في هضبة الجولان، وبعد تعيين الحدود يتمّ تجريد القسم الباقي من السلاح من أَجل ضمان أَمن مستوطنات وسلامة الجليل الأعلى، وغور الأُردن.

ب-**صحراء سيناء:** تقوم الحدود مع مصر على أَساس تجريد منطقة واسعة من سيناء من السلاح، وضمان تعديلاتِ حدود ضروريّة لأَمن إسرائيل، ويكون التجريد من السّلاح قائماً على ضمانات قصوى، للمحافظة عليه، لئلا يتجدد تهديد حدود إسرائيل الجنوبية. أما قطاع غزة فلن يعاد ثانياً إلى الحكم المصري، ويتمّ تحديد وضع القطاع السّياسيّ عندما يحين الوقت في المفاوضات الشاملة بشأن السلام طبقاً لمقتضيات أمن إسرائيل وإدارة السكان، وَسَتَضْمَنُ الملاحة الحرة في مضائق تيران في اتفاقيات السلام بواسطة وجود إسرائيل في شرم الشيخ، وتضمن الملاحة الحُرّة لإسرائيل في قناة السويس في اتفاقيات السلام[2] .

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**،156 .
[2] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**،156 .

ت– إنَّ أرض إسرائيل على جانب نهر الأُردن هي الوطن المشترك للشَّعب اليهوديّ، وللشّعب العربيّ المقيم فيها؛ لذلك ستجد إسرائيل في المفاوضات مع الأَردنِّ حلًّا سياسياً يكون قائماً على وجود دولتين مستقلتين ذاتيّ سيادة: إسرائيلية من جهة، ودولة عربية اردنيِّة–فلسطينية من جهة أَخرى، وفي هذه الدَّولة المجاورة يتحقق تقرير المصير للشّعب الفلسطيني.

ث–القدس: القدس الموحّدة هي عاصمة دولة إسرائيل، وستضمن في اتفاقيات السلام الحقوق الخاصة للأَماكن المقدسة للإسلام والمسيحية، كما ستضمن إسرائيل للسّكان العرب في القدس ترتيباتٍ إداريةً ذاتيّةً على الصّعيد البلديّ[1].

يتبين من خلال هذا المشروع أَنّ إسرائيل تحاول الحصول على اعترافٍ منَ الدول العربية، وتحاول إخراج الدُّول العربية من النزاع؛ لكي يتمَّ السيطرة على الأَراضي وإضعاف الشَّعب الفلسطينيّ في الدفاع عن قضّيته، وقد ركزت في هذا المشروع على النّاحية الأَمنية، واعتبرت القدس عاصمةً موحّدةً لإسرائيل، ويلاحظ على المشروع أنْ تقرير المصير للشَّعب الفلسطينيِّ في الأُردن، بمعنى أَنها لا تعترف بالوجود الفلسطينيّ على الأَراضي الفلسطينيّة.

لذا فالكيان الصّهيونيّ يزداد تشدُّداً مع كل تساهلٍ عربيٍّ أو تنازلٍ فلسطينيٍّ فضلاً عن غَلْقِه لأي، آفاقٍ سياسيةٍ للتسوية، وِفْقَ تصّوره، وعليه فإنّ مصلحة الأَنظمة العربيّة تكمن في مواجهة المشروع الإمبرياليّ الصّهيونيّ، من خلال وقف أيّ شكل من أَشكال التعاطي مع الكيان الصُّهيونيّ[2].

---

[1] منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية**، 156.

[2] **طلال ناجي الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برنامج حوار مجلة دراسات باحث.** http://www.almayadeen.net.

مشروع مناحيم بيغن[1]:

شكّلت زيارة الرئيس المصريّ أنور السّادات للقدس في عام(1977م)، وخطابه أَمام الكنيست الإسرائيلية منعطفاً جديداً في الصّراع العربي الإسرائيلي[2] فقد قامت بلديات الضَّفَّة الغربيَّة بعقد اجتماع لها ردًّا على هذه الزيارة، جاء فيه " إنّ استعداد السَّادات لزيارة إسرائيل نتيجةٌ حتميَّةٌ للتنازلات التي بدأها النَّهج السَّاداتيّ بالارتماء في الأَحضان الإمبريالية " وجاء في البيان: إنّ جماهير شعبنا في المناطق المحتلّة تتطلَّع إلى إقامة سلامٍ دائمٍ وعادلٍ مبنيّ على الاعتراف بحقّ الشَّعب الفلسطينيِّ في تقرير مصيره"[3].

فَقَبْل هذه الزيّارة وضع موشيه ديان (وزير الخارجيّة الإسرائيليّ) المبادئ الأَساسيّة للتفاوض مع العرب وقدَّمها لرئيس الحكومة آنذاك مناحيم بيغن. وفيما يتعلّق بموضوع الفلسطينيِّين أكَّد أَنَّ الضّفة الغربيّة وقطاع غزة هما جزءٌ من أَرض إسرائيل لا يمكن التَّخلِّي عنها، ورأى ديان أنَّ الحلّ المرحليِّ للمشكلة الفلسطينيَّة يكون بمنح الضّفة الغربية وسكانها نوعاً من الحكم الذَّاتي، وارتباطاً أقوى بالأردن، وبإنهاء الوجود العسكريّ الإسرائيليّ، وتحقيق التعايش السّلميِّ بين العرب واليهود في الضَّفة الغربيَّة. ويقوم مشروع ديان على أَساس التفاوض

---

[1] **مناحيم بيغن:** ولد عام (1913م) في ليتوفسك في بولندا، درس الحقوق في جامعة وارسو، كما انضمّ إلى حركة (هشومير هتسعير) وإلى حركة (بيتار) عام (1929م) وفي عام (1948م) أصبح زعيمًا لحركة بيتار في بولندا، وصل إلى فلسطين عام (١٩٤٢م) كجندي ثمّ انضمّ إلى " المنظمة العسكرية القومية " اليهودية جابوتنسكي بعد انشقاقها عن المنظمة الصهيونية العالمية التي كان يقودها مؤسسها وايزمان وأصبح بيغن عام (1943م) زعيماً للمنظمة العسكرية القومية التي يُطلق عليها اسم " أرغون " وفي عام (١٩٤٩م) انتُخِب عضواً في الكنيست الأولي، واستمرّ فيها حتى عام (١٩٨٤م) وعندما اعتزل السياسة، انضمّ بيغن إلى الحكومة لأول مرة عام (1967م) واصبح بيغن وزيراً بلا وزارة وبقي في منصبه حتى عام(1970م) دخل الكنيست الثامنة عام (1973م) وكان رئيس قائمة الليكود. اريك سلفر، **بيغن سيرة حياته**، 5-6-7؛ جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الإسرائيلية**،**126**

[2] شلبي دودين، **اليسار الماركسي الفلسطيني (1967-**1982م)، 161.

[3] **الوثائق العربية الفلسطينية عام (1977م)**، 438.

للتوصّل إلى اتّفاقيّات مرحليّة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مدّتها خمس سنوات[1] وبعد شهور من هذه الزيارة ألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي يوم (1977/12/28م) بإلقاء خطاباً في الكنيست الإسرائيلية اقترح فيه تشكيل حكمٍ إداريٍّ ذاتيٍّ لسّكان الضّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة. فأفكار ديان شكلَّت الأَساس لهذا المشروع، فمشروع بيغن الَّذي طُرِح للسَّلام كان يتكون من جزأين. الأُول: يتحدّث فيه عن حكمٍ ذاتيٍّ في الضّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، والثاني: يتحدث فيه عن اشتراط إسرائيل لقيام معاهدةِ سلامٍ إسرائيليةٍ مصريةٍ ومما جاء في المشروع.

أ- يقوم المشروع على النقاط التالية [2]:

1. إلغاء الحكم العسكريٍّ في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة.
2. يُقام في الضّفة الغربيَّة، وقطاع غزة حكمٌ ذاتيّ إداريّ للسّكان العرب في تلك المناطق، بواسطة المقيمين فيها، ومن أجلهم.
3. يَنتخب سكان الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة مجلساً إدارياً يتألف من(١١) عضواً يعمل بموجب المبادئ المحدَّدة في هذه الوثيقة.
4. تكون مدة ولاية المجلس الإداري أربع سنوات ابتداءً من يوم الانتخاب.
5. يكون مقرّ المجلس الإداري في بيت لحم.
6. تكون جميع المسائل الإدارية المتعلِّقة بالسُّكان العرب في مناطق الضّفة الغربية، وقطاع غزة، ضمن صلاحيَّات المجلس الإداريّ.

---

[1] موشيه ديان، **أنا وكامب ديفد**،22-27.

[2] سميح شبيب، **شؤون فلسطين**،92/272؛ هآرتس، تل أبيب،(1977/29م)، 3؛ أسعد عبد الرحمن، **الفكر السياسي الإسرائيلي**،23؛ إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية(1967-**1978م)، 1-2؛ هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي**، 76؛ أسماء نصار، **حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن**،42. أنور جمعة، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**،157؛ دافيد كيمحي، **الخيار الأخير(1967-1991م)**، 88.

7. يتولّى المجلس الإداريّ تصريف أعمال الدَّوائر التَّالية، دائرة التَّعليم، ودائرة الشؤون الدينيَّة، والدائرة المالية، ودائرة المواصلات، ودائرة البناء والإسكان، ودائرة التجارة، والصناعة والسياحة، ودائرة الزراعة، ودائرة الصّحّة، ودائرة العمل والإنعاش، ودائرة تأهيل اللاجئين، ودائرة الإدارة القضائية، والإشراف على قوةٍ وشرطةٍ محلّية، ويصدر المجلس الإداريّ الأنظمة المتعلّقة بعمل هذه الدوائر.

8. يُمنح سكّان الضّفة الغربيَّة وقطاع غزة_ بغضّ النظر عن جنسيّاتهم، سواء أكانوا مجنسين أم لا_ حقّ الاختيار الحرِّ، للحصول على الجنسيَّة الإسرائيليَّة أو الجنسيَّة الأُردنية.

9. يُعْهَدُ بشئون الأمن، والنِّظام العام في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة إلى السُّلطات الإسرائيلية[1].

10. تُشكَّلُ لجنةٌ من ممثّلين من إسرائيل والأردن والمجلس الإداريّ، تنظر في القوانين المعمول بها في الضّفة الغربيّة، وقطاع غزة؛ لتحدّد ما سيظلّ معمولاً به منها، وما سيُلغى، كما تحدِّد صلاحيَّاتِ المجلس الإداريّ في مجال إصدار القوانين، وتتخذُ قراراتِ هذه اللَّجنة بالإجماع.

11. يحقُّ لسكان إسرائيل تملّك الأراضي والاستيطان في مناطق الضّفة الغربية، وقطاع غزة، كما يحقّ للعرب من سُكّان هذه المناطق، الذين يصبحون مواطنين إسرائيليين_ بناء على حقِّ الاختيار الممنوح لهم_ تملّك الأراضي والاستيطان في إسرائيل.

12. تضمن الاتفاقيّة لسكان إسرائيل والضفة الغربية، وقطاع غزة، حرية التنقل وحريَّة النشاط الاقتصاديّ في إسرائيل والضّفة الغربيَّة وقطاع غزة.

---

[1] إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية(1967-**1978م)، 1-2.

13. تتمسّك إسرائيل بحقّها ومطلبها في السّيادة على الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، بمطالب أخرى، ولذلك فإنها تقترح من أجل الاتفاق والسلام، بقاءَ مسألة السيادة في تلك المناطق مفتوحة.

14. فيما يتعلّق بإدارة الأماكن المقدسّة للدِّيانات الثلاث في القدس، يعدُّ ويُقَدَّمُ اقتراح، يضمن حريَّة وصول أبناء جميع الدَّيانات إلى الأماكن المقدَّسة الخاصَّة بهم.

يلاحظ من مشروع بيغن للحكم الذاتيّ أنَّه شكل خطورةً وتهديدًا للقضيَّة الفلسطينيَّة بشكل عام، والأَراضي المحتلّة عام(1967م) بشكل خاصّ، وذلك لما يحمله المشروع من مضاميْنَ تطبيقيةٍ لتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة. وبرامج تنفيذيَّة، تبين الهدف من طرحه، وإصرار عدد كبير من زعماء الكيان الإسرائيليّ، على اعتبار ذلك المشروع أساسًا لكل تسوية للمناطق المحتلّة [1].

إنَّ مشروع بيغن كان الهدف منه هو تصّفية القضّية الفلسطينية، دون أَن يذكر حتّى كلمة (فلسطين)، فأبقى قطاع غزَّة ذات الكثافة السُّكانيَّة تحت السَّيطرة الإسرائيلية، ولم يقترح حريَّة تقرير المصير للفلسطينيين، خوفاً من أنْ يؤديّ إلى قيام دولةٍ فلسطينيةٍ، خاضعةٍ لمنظَّمة التحرير الفلسطينية، وتشكّل خطراً على الإسرائيليين، فمن أَجل هذا رفضت إسرائيل الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها [2].

وكان بيغن يهدف أيضاً إلى إلغاء الهويَّة الفلسطينية بالتخيير بين الجنسية الإسرائيلية أو الأردنيَّة. ويهدف إلى حرمان اللاجئين الفلسطينيين في الشتات من العودة من خلال البند الَّذي يتحدّث عن الهجرة إلى أرض الحكم الذاتي الذي سيكون خاضعاً إلى قرارات

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر السياسي الإسرائيلي**،26-27.
[2] أسماء نصار، **حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن**،41.

لجنةٍ ثلاثيَّةٍ من إسرائيل والأُردنِّ، والمجلس الإداريّ على أن يُؤْخَذُ القرار بالإجماع. وبالرغم من أنّ الحقّ لكلٍّ من اليهود، ومن وافق على حمل الجنسيَّة الاسرائيليَّة بتملك الأَرض في إسرائيل، ومناطق الحكم الذاتي، فإن هذا القرار غير قابل للتطبيق فلسطينياً؛ لأنّ أَكثر من(90%) من الأَراضي داخل فلسطين المحتلّة عام(1948م) هي تحت سيطرة الدولة، ولا يمكن قانونياً بيعها. والأَراضي الباقية مستغلّة بالكامل[1]، ولم يذكر المشروع القدس على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وفق قرار الضّمّ الذي اتخذته حكومة الائتلاف الوطنيّ بزعامة حزب العمل، عقب عدوان عام(1967م)[2] كما أنَّ هذا المشروع حصر القضيَّة الفلسطينيَّة في الحكم الذاتيّ، واتفاقية كامب ديفيد في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وأنَّ الحكم الذاتي ينطبق على السُّكان دون الأَرض؛ لأنها جزء من أرض إسرائيل التاريخيّة، حسب اعتقادهم، كما ضمن الحكم الذاتي لإسرائيل استمرار السيادة على الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، ومواصلة الاستيطان فيها ومصادرة الأراضي[3].

ويمكن القول أيضاً: إنّ هذا المشروع، يؤكّد المبدأ الأساسي للموقف الإسرائيليّ، بعدم العودة إلى حدود حزيران عام(١٩٦٧م)، وعدم السماح بإقامةٍ دولةٍ فلسطينيةٍ في الضّفة الغربية، وقطاع غزة[4].

ويلاحظ أيضاً على المشروع أنَّه وضع سياق حلِّ القضيَّة الفلسطينيَّة في يد الدُّول العربيَّة المجاورة، واستثنى التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، بل الدخول في

---

[1] صبري جريس، **دروس الزيارة**،77/95-96.
[2] عبد الحفيظ، **الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي**،74/80.
[3] أسماء نصار، **حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن**،41.
[4] ماجد المدهون، **المشاريع والأفكار الإسرائيلية لتسوية**،255.

مفاوضات منفردة مع الدول العربية، وتوزيع مهام إدارة الضفة الغربية بين الأُردن وإسرائيل، وهذا من شأنه تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة ولا يقدم لها حلاً كاملاً[1].

إنَّ مشروع بيغن لا يلبي أدنى الحقوق الوطنية الفلسطينية، وخاصّة ما ورد في قرار مجلس الأَمن(242). فهذا يدل على عدم جديَّة بيغن في الوصول للسلام مع الفلسطينيين. وأَنّ بيغن ردَّ على رسالة الرَّئيس المصريّ أَنور السادات، التي حذّره فيها من أنَّ استمرار الاستيطان، يُفشل مشروع الحكم الذَّاتي، فرد عليه بيغن:" إنّ فشلها ليس نهاية العالم"[2]. فمشروع بيغن ما هو إلى كسبٌ للوقت، والهدف منه خلق أمرٍ واقعٍ والتَّوسُّع في الاستيطان، فقد استولت إسرائيل على ما يزيد على (4000) دونماً من أَراضي القدس الشرقيَّة عام(1980م) كما انتزعت ملكية أراضٍ كثيرةٍ في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة[3]، وأنَّ بيغن عندما طرح هذا المشروع قال: "المستوطنات هي جزء لا يتجزأ من أَمن الدّولة" فهو يرى أنَّ المستوطناتِ لا تنبع من أسباب أمنيَّة واحتياجاتٍ ماديَّةٍ، بل من منطلق عودة شعب إسرائيل إلى أَرضه[4].

وأَنَّ مشروع بيغن لا يحقّق أدنى حقٍّ من الحقوق الوطنية للشَّعب الفلسطينيّ، وهدفه الالتفاف على ما تبقّى من القضيَّةِ الفلسطينيَّة وإنهاؤها بدون أنْ تقدم حكومة الليكود أدنى تنازل من جانبها[5].

---

[1] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**،205.
[2] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**، 27.
[3] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية**،205.
[4] ذياب مخادمة، **الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني**،55.
[5] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**، 27.

وضع بيغن في الجزء الثاني من مشروعه تصوراً لشكل الانسحاب الاسرائيلي من سيناء كما يلي:

1. تجريد سيناء من السِّلاح.
2. تحتفظ إسرائيل بمطاراتها العسكريَّة في سيناء [1].
3. عدم اجتياز الجيش المصريّ خطّي المتلا والجدي[2].
4. تخفيض القوات العسكريّة المصرية بين قناة السويس وبين خطّ المتلا والجدي.
5. بقاء المستوطناتِ الإسرائيلية في الأَراضي المصريَّة، وارتباطها إدارياً وقضائياً بإسرائيل، وتدافع عنها قوة إسرائيلية.
6. يرابط الجيش الإسرائيلي على خطٍّ دفاعيٍّ في وسط سيناء في الفترة الانتقاليّة التي لم يحدّدها هذا المشروع، وبعد الفترة الانتقاليَّة يتمُّ الانسحاب إلى الحدود الدوليَّة ما بين مصر وإسرائيل.
7. ضمان حريّة الملاحة في مضائق تيران.

من الملاحظ أنّ إسرائيل اعترفت بالحدود الدولية باعتبارها حدودًا نهائيّة بين مصر وإسرائيل، وأنَّ المشروع لم يطالب بأيِّ سيادة إسرائيليَّةٍ على الأَراضي المصرية. وأنَّ بيغن تعهد للسَّادات في اجتماع الإسماعيليّة بإعادة السيادة المصريّة على جميع سيناء، مقابل السّلام الحقيقيِّ. فإسرائيل كانت تهدف من هذا التّعهّد دفع السادات للموافقة على مشروع

---

[1] محمد كامل، **السلام الضائع**، 45.

[2] **خط المتلا والجدي:** من اهم الممرات الاستراتيجية في في سيناء وتخفيض القوات المصرية فيها يفقدها صفتها الاستراتيجية كقاعدة للهجوم أو خط حصين للدفاع، الهيثم الأيوبي، **اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء(1975م)**،349-351.

الحكم الذَّاتي، كما تهدف إلى إخراج مصر من الصّراع، والعمل على تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة[1].

بعد استعراض مشروع بيغن، يتعين علينا استعراض المواقف الإسرائيليَّة والمصريَّة والفلسطينيَّة والأمريكيَّة من المشروع .

أ- الموقف الإسرائيليّ:

بالنسبة للموقف الإسرائيلي، من هذا المشروع، فقد أثار مشروع الحكم الذاتي الإداري نقاشاتٍ إسرائيلّيةً واسعةً داخل الأوساط، والقوى السياسيّة الإسرائيليّة المختلفة، وغالباً ما تناولت تلك النِّقاشات مسائل محدَّدة، تتعلق بجدوى المشروع في حل الصراع، ومسألة التَّوقيت لتطبيق المشروع، والمخاوف التي ينطوي عليها، والهدف النهائي منه، إضافة إلى قضايا أخرى أثارها، وبناء عليه ظهرت على الصَّعيد الإسرائيلي وجهات نظر مختلفة، فاعتبره البعض حلاً دائماً للقضيَّة الفلسطينيَّة، ووافق عليه آخرون موافقةً مشروطة، ورفضه فريق ثالث جملةً وتفصيلاً[2].

ومن أَبرز رافضي هذا المشروع المعراخ "التَّجمّع العُمّاليّ " وقد اكتسبت معارضة المعراخ أهمّيتها من كونها تُشَكِّل البديل للمشروع، إذا تغيّرت تشكيلة الائتلاف الحاكم حالياً، فمعارضة المعراخ تعود إلى اعتباراتٍ سياسيّةٍ وأَيدولوجيةٍ مختلفةٍ، أبرزها الخشية من أنّ يقودَ المشروع في نهاية المطاف إلى دولةٍ فلسطينيةٍ [3] وذكر(مردخاي ازيت) أنَّ مشروع بيجين يحمل مخاطر عديدةً، فهو ليس حكماً ذاتياً، وإنما محميَّة، واعتبر اقتراحه بأن يختارَ

---

[1] عبد الحفيظ محاربة، **الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي**، ع80 /59.

[2] ماجد المدهون، **المشاريع والافكار الاسرائيلية لتسوية**،257.

[3] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الاسرائيلية (1977-1992م)**، 204؛ هاني عبد الله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، 222.

الفلسطينيّ بين المواطنة الإسرائيلية والمواطنة الأُردنيَّة تحمل في طياتها خطراً على التَّوازن الدّيموغرافيِّ، والسّياسيِّ في إسرائيل في حال اختيار الفلسطينيين الجنسيّة الإسرائيلية[1]. أما شمعون بيرس زعيم التَّجمع العُمّاليّ. فقد عارض المشروع وهاجمه باعتباره قاعدة لتقرير الفلسطينيين مصيرهم بأنفسهم[2].

كان ردُّ بيغن على المعارضين للمشروع، من خلال خطاب ألقاه في الكنيست عام(1979م)، معتبراً أنّ الحكم الذاتيّ مجلسٌ اداريّ يتولّى إدارة شئون السُّكان اليوميّة دون أنْ يكون لهم حقُّ تغيير الاتفاقية. وأَكدَّ أَنّه لن يتنازلَ عن الضَّفَّة الغربيَّة، وقطاع غزة، ولن يعمل على إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ ولن يعترفَ بمنظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة، وأَكَّد أيضًا استمرار التوسُّع الاستيطانيّ[3].

ب- الموقف الفلسطيني

بالنسبة للموقف الفلسطينيِّ من مشروع بيغن، فقد تمثّل بالرفض سواء من الشَّعب نفسه، أو مِنْ منظّمة التحرير الفلسطينيَّة، هذا مع التهديد لكلِّ من يتعامل مع ذلك المشروع، ومن مظاهر رفض الشَّعب لذلك المشروع، أن عَمّت التظاهرات الطلابيَّة والشّعبيَّة جميع مدن الضفَّة الغربيَّة، وقطاع غزة، احتجاجاً على المشروع، وتأييداً لمنظَّمة التحرير الفلسطينيَّة، وبدأت التظاهرات في رام الله، وامتدت إلى باقي المناطق، ووُزّعت المنشورات، ورُفِعت الأعلام الفلسطينيَّة فوق المدارس، وأعلن طلبة جامعة بيرزيت، وغيرها من المؤسّسات التعليميَّة في الضفَّة الإضراب عن الدراسة[4].

---

[1] أنور جمعة، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**،158.
[2] عمر صالح بشير، **إسرائيل وروابط القرى من نشأتها الى حلها**، 30.
[3] أسماء نصار، **حزب الليكود الاسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن**،46.
[4] ماجد المدهون، **المشاريع والافكار الاسرائيلية لتسوية**،257.

وجاء في بيانٍ للجنة التنفيذيَّة لمنظّمة لتحرير الفلسطينيَّة حول هذا المشروع، وجميع مشاريع التصفية، التي جرى إعدادها والاتفاق عليها في لقاء واشنطن، والقدس المحتلّة، والقاهرة والإسماعيلية بأنها محاولة مصيرها الفشل؛ لأَنَّها لن تتمكّنَ من قهر إرادة الشّعب الفلسطينيّ والأُمة العربية، وليس بمقدورها النيل من شعبنا وأُمتنا على استرداد حقوقها الوطنية، وفي مقدمتها حقّه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته الوطنية المستقلَّة فوق ترابه الوطنيّ، لقد كشف السادات وبيغن أَنَّ الصّفقة التي يعملان من أجلها هي عبارة عن مقايضة جزء من أَراضي مصر العربيَّة، مقابل التَّخلّي عن فلسطين، والجولان، والتسليم بالأكذوبة التَّاريخية التي يرّوجُها غُلاة الصهاينة، من أَنَّ الضفة الغربية وقطاع غزة جزء مما يسمى أرض إسرائيل الكبرى، كما أَنَّ السادات لم يخجل في بيانه العلنيّ: أنَّ أرضَيْ الضّفة الغربية وغزة هي موضوع قابل للتَّفاوض[1].

وكان الموقف الأُردنيّ من هذا المشروع: أنه لا يحتوي على أيّ مضمونٍ إيجابيّ، وليس من حقّ بيغن أن يقرر أن على الفلسطينيين اختيارَ الجنسيّة الأُردنية أو الإسرائيلية، وأنّ أيّ حلّ يُطرح يجب أن يشتملَ على استعادة الأراضي العربية المحتلة، وأيّ تعديلات يجب أن تكون طفيفة، وأن تُعاد السيادة للقدس العربيّة لتصبحَ مدينةَ سلام، ويحقّ للشّعب الفلسطينيّ أن يقررَ مصيره بحريّة[2].

ج- الموقف المصري

فالموقف المصريّ شهد تراجعاً على مستوى التمثيل الفلسطينيِّ، فتنازل السَّادات عن تأييد مصر؛ لإقامة دولةٍ فلسطينيّةٍ، مستقلةٍ واستبدلها بالمطالبة بمنحهم حقَّهم في تقرير

[1] **الوثائق العربية الفلسطينية عام (1977م)**، 641.
[2] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1978م)**، وثيقة رقم (4)،5.

مصيرهم. أمَّا مشروع الحكم الذاتي، فلم يرفض السَّادات مشروع بيغن، وإنما طالب بالتزامٍ مبدئيٍّ من جانب إسرائيل بانسحابٍ كاملٍ من الضَّفَّة والقطاع في المستقبل، وهو مستعد للمساومة على تنفيذ هذا الالتزام المبدئيّ[1] .

د- الموقف الامريكي

ثَمّة خلاف أَمريكيّ إسرائيليّ حول مسألتين: المسألة الأولى: الانسحاب الإسرائيليّ من الضَّفَّة الغربيّة الذي كانت ترفضه حكومة بيغن بشكل مطلق، واعتبرت الانسحاب تنازلًا عن جزء من أَراضي إسرائيل. والمسألة الثانية: الاستيطان، ومصير المستوطنات في الأراضي المحتلة، التي تعتبرها أميركا ضارةً بالمفاوضات، وعقبةً في طريق الوصول إلى السلام، ولكن مع إصرار إسرائيل على موقفها، وتراجع من الجانب المصريّ، أَعلن كارتر في عام(1978م) موقفه من المشروع، وهو أنَّ التسوية الدائمة لن تشمل دولة فلسطينية مستقلةً، ولا انسحاب إسرائيل كليّاً من الأَراضي المحتلة عام(1967م)، كما أَنَّ التسوية الدَّائمة تقوم على أَساس مشروع بيغن للحكم الذاتي. والعنصر الأَهم في السياسة الأَمريكية هو أمن إسرائيل [2].

وكانت وجهة النَّظر الأمريكيَّة في الاتفاق المصريّ الإسرائيليّ، في كامب ديفيد، بشأن إيجاد حكمٍ ذاتيٍّ في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة فأشار جميع خبراء الشرق الأوسط إلى أنّ مفاوضات واحدةً لا يمكن أَن تنتجَ تسويةً للمشكلة الفلسطينية. وهكذا فإنّ التّعامل مع كامب ديفيد، كان يمثل مجرد عمليَّاتٍ للتحرك تدريجيَّاً وَعَبْرَ مراحل محدَّدة باتجاه حلٍّ نهائيٍّ إذا اسْتُخْدِمَ بجديَّة وبوعي[3].

---

[1] صبري جريس، **دروس الزيارة**،95/77.
[2] حاتم السطري، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي**،91.
[3] مذكرات سايروس فانس، **خيارات صعبة**،94.

وبيغن بطرحه هذا المشروع، لا يدخل في عداد الأَوائل، إذ سبقه العديد من أَترابه ممّن احتلّوا مناصبَ شبيهةً في المؤسسات الصهيونيَّة الحاكمة، في إسرائيل. ومشروعه لم يأتِ مقطوع الجذور، فهو حصيلةٌ تراكميَّةُ المواقف الإسرائيليَّة، سبق إعلانها وانعكاسٌ لمخططاتٍ توسعيّةٍ ما زالت إسرائيل تنفّذها على أَرض الواقع، فقد سبق أَنْ اتخذت حكومة الكيان الصُّهيونيّ، وبخاصّة بعد صعود مناحيم بيغن إلى السُّلطة عدّة إجراءاتٍ استيطانيَّةٍ وإداريةٍ في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، كما في سيناء والجولان، تظهر نيَّة إسرائيل ضمّ تلك المناطق إليها[1].

فإسرائيل تدعو إلى سلام يقوم على الأَمر الواقع، الذي تحوَّل إلى وضع راهن، يتمثل في وجود إسرائيل على جزء من الأَراضي العربيّة في فلسطين. فإسرائيل تنظر إلى وجودها على أنها دولة ليست موضع نقاش، وأَن على العرب أَنْ يعترفوا بهذا الوجود، وجوداً شرعياً وقانونيَّاً، كما أنَّ إسرائيل ترفض عودة الفلسطينيين العرب إلى أرضهم في فلسطين، لذا فإنَّ مشاريع التَّسوية التي تطرَحْها إسرائيل تعكس وبكلّ وضوح رغبة إسرائيل بالتوسع والاحتفاظ بالأراضي المحتلّة[2].

وبناءً على ذلك فإنَّ الهدف من اتفاقية كامب ديفيد هو إخراج مصر من حيّز الصِّراع العربيِّ الإسرائيليِّ، بحجمها، وقوتها، وثقلها السِّياسيّ، والعسكريِّ، والبشريّ، ولم يكن الهدف منه التَّوصُّلَ إلى اتفاق بشأن الضّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وإنما كانت محادثات الحكم الذاتي في حقيقةِ الأَمر مجرَّد غطاء من أَجل تحقّيق هذا السَّلام. وبالفعل لقد تحقق ذلك الهدف، وتم إخراج مصر من هذا الصّراع.

---

[1] إلياس شوفاني، **مشاريع التسوية الإسرائيلية (1967-**1978)، 1-2.

[2] ابراهيم العابد، **العنف والسلام**،67.

الفصل الثالث

مشاريع التسوية الإسرائيلية من عام (1981-1989م):

أولاً: مشاريع التسوية الإسرائيلية في حكومة حزب الليكود:

1. حزب الليكود في دورته الانتخابية العاشرة عام (1981م):

يعود تشكُّلَ حزب الليكود إلى حرب عام (1973م)، فقد ظهر نتيجة الهزّة العنيفة التي تعرضت لها إسرائيل على يد حكومة حزب العمل، فتشكل الحزب الجديد بزعامة مناحيم بيغن باسم الليكود، والذي كان يتألف من حِزبي حيروت والأَحرار[1].

فمنذ أَن وقَّعَ هذا الحزب اتفاقية السَّلام مع جمهورية مصر العربية، لم تُقدِّم هذه الحكومة أيَّ مساعٍ حقيقية؛ لإحلال السلام، خاصّة مع الطَّرف الفلسطينيّ، بل أَصرَّت حكومة الليكود على مشروع الحكم الذاتي الذي تقدَّمتْ به في عهد الحكومة الأولى(1977م) [2] سعى حزب الليكود إلى صرف نظر الناخبين عن الوضع السيّئ الذي كان يسود إسرائيل في تلك الفترة[3]، والحصول على تأييدٍ شعبيٍ لمواقفه، وزيادة عدد مقاعده في الكنيست العاشرة، فقام بإجراءات عدة على الصعيد الأَمنيّ والاقتصاديّ، حيث عمدَ إلى التّصعيد المكثف ضدّ الفلسطينيين في الأَراضي الفلسطينية المحتلَّة عام(1967م) وجنوب

---

[1] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الاسرائيلية من عام (1977-1992م)**، 175.

[2] يوسف ابو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**، 44.

[3] سبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في إسرائيل في ظلِّ حكومة الليكود إلى انخفاض عدد المؤيدين للحزب في عام (1978م) وحتى نهاية عام (1979م) حيث فَقَدَ الحزب نصف ناخبيه للكنيست التاسعة، فأوضحت استطلاعات للرأي أَجرتها صحيفة دافار على مدار تلك الفترة، (39%) أيدو تشكيل حكومة عمالية، مقابل (37%) أيدوا تشكيل حكومة يقودها حزب الليكود، هاني عبد الله، **انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)**،22.

لبنان، وتدمير مواقع المقاومة الفلسطينية فيها[1]، كما عمل على افتعالِ أزمةِ الصَّواريخ السُّورية في لبنان، وتدمير المفاعل النوويّ العراقيّ عام (1981م)، وبذلك أَصبح (46%) من المستفتيين يؤيدون حزب الليكود، مقابل (31%) يؤيدون حزب العمل حسب استطلاع للرأي أجرتها صحيفة دافار[2].

استعدّ الحزب لانتخابات الكنيست العاشرة المقرر عقدها في (30 حزيران1981م)، حيث تشكل من ثلاثِ كتلٍ انتخابيةٍ هي: حركة حيروت، وحزب الأحرار، إلى جانب حركة لعام، بعد أَن انسحبت منه الكتلة الرابعة أحدوت، التي شاركت ضمن الحزب في الانتخابات السابقة[3] وقد طرح الحزب ضمن برنامجٍ انتخابيٍّ لا يختلف كثيراً عن برنامجه في الانتخابات السابقة[4]، فكانت برامج حزب الليكود الانتخابية تُعبّر عن حقيقة سياسته المتعلّقة بالأراضي الفلسطينية المحتلّة، ومنظَّمة التَّحرير الفلسطينيّة، وموضوع السلام الذي ينادون به، ويصبح الموضوع أَكثر وضوحاً من خلال برنامجه الذي طرحه في انتخابات عام(1981م)[5] نذكر منها ما يلي:

1. وحدة المصير، والنضال المشترك من أَجل وجود الشّعب اليهوديِّ في أرض إسرائيل وفي شتات المهجر.
2. إنّ حقّ الشَّعب اليهوديِّ في "أرض إسرائيل" هو حق أَبديّ وخالد، وغير قابل للطَّعن وهو مرتبط مع حقِّه في الأَرض والسَّلام.

---

[1] حنة شاهين، **القوة الفاعلة في الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الشئون الفلسطينية عام (1981م)**،116/25.

[2] عبد الله هاني، **انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)**،27.

[3] تقرير عن: **المؤتمر الرابع عشر لحركة حيروت ترجمة نشرة في نشرة الدراسات الفلسطينية**،6/ 476، نقلاً **عن صحيفة (دافار** 5/6/ 1979م)

[4] يوسف ابو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**،44.

[5] نرمين غوانمة، **حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية من عام (1977-1992م)، 177.**

3. الحرص والمحافظة على اتفاقية كامب ديفيد، والسعي لاستئناف المفاوضات بشأن تنفيذ اتفاق الحكم الذاتي الكامل للسّكان العرب في الضّفة الغربية، وقطاع غزة.
4. إنَّ الحكم الذاتي المتَّفق عليه في كامب ديفيد، لا يعني السيادة ولا حق تقرير المصير، فترتيبات الحكم الذَّاتي الكامل للسُّكان التي تحددت في كامب ديفيد، هي الضّمان لعدم قيام دولةٍ فلسطينيةٍ في أرض إسرائيل الغربية أو في أيّ طرف منها.
5. مواصلة السَّعي نحو السلام، سيبقى على رأس اهتماماتنا؛ فمعاهدة السّلام بين إسرائيل ومصر هي تحوُّلٌ تاريخيٌّ لمكانة إسرائيل في الشِّرق الأَوسط.
6. إنَّ الاستيطان في أرض إسرائيل، هو حقّ وجزء لا يتجزأ من أمن الأَمة والعمل على توسيعه وتطويره.
7. لن تنسحبَ إسرائيل من هضبة الجولان، ولن تزيلَ أَيَّة مستوطنة أُقيمت هناك.
8. إنَّ القدس هي العاصمة الأَبدية لإسرائيل، وهي مدينة لا يمكن تقسيمها، وستبقى تحت السِّيادة الإسرائيليَّة، وسيتمُّ ضمان العبور الحرّ لكافة الأَديان إلى أماكنهم المقدسة[1].

أما برنامج حزب الليكود في انتخابات عام(1984م) فطالب بالسيطرة على فلسطين كلّها، والتمسّك، والتوسّع في الاستيطان على (أرض إسرائيل) بما فيها الضَّفَّة الغربيَّة، وقطاع غزة والجولان. وجاء في البرنامج الانتخابيّ أنَّ ترتيبات الإدارة الذاتية التي تمّ الاتفاق عليها في كامب ديفيد، هي الضمان بعدم حدوث أيِّ تقسيمٍ إقليميٍ لأرض إسرائيل الغربية، وعدم قيام دولة فلسطين في جميع الأَحوال، وجاء في البرنامج أنّ إسرائيل ستدعو جميع الدُّول العربية إلى إجراء مفاوضاتٍ مباشرةٍ لتوقيع معاهدة سلام، وجاء في برنامجها

[1] **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، 8/496-498.

عن لبنان أنَّ إسرائيل ستحرص على أن لا يُستَخْدَم قاعدة عدوانيَّة ضدّها وضدّ سكانها وأراضيها[1].

أكَدَ الحزب في حملته الانتخابية التي خاضها، أنّه لم يكن حزباً داعياً للحرب، كما كان حزب المعراخ، وإنما تحقيق السلام والأمن لإسرائيل، والدليل على ذلك معاهدة السّلام مع مصر، التي استهدفت حماية أمن إسرائيل [2] كما سعى الحزب إلى التقرب من العرب ليضمن أصواتهم في الانتخابات، فوضع(أمل نصر الدين)[3] في مكان مضمون في قائمته(المكان 33 على الحزب).

يُلاحظ أنَّ الدّعاية الانتخابيّة لحزب الليكود اختلفت من دورةٍ انتخابيةٍ إلى أخرى، تبعاً لظروف الدورة التي قامت فيها الانتخابات، ففي الانتخابات الثامنة ركّز على الوضع السّياسيّ والعسكريّ، بسبب حرب عام(1973م)، فاستغلّها؛ ليوضّح للناخبين مدى فشل حكومة حزب العمل في هذا الجانب، أما في انتخابات الكنيست العاشرة فركّز على الجانب الاقتصاديّ، والاجتماعيّ الذي زاد سوءاً، وفشلت حكومة المعراخ في حلّه.

يتبين لنا أنَّ حزب الليكود كان يستغل مواطن الضعف عند حزب المعراخ؛ ليقوّيَ شعبيته ومكانته، وليبيّن للناخب الإسرائيلي أنَّه لا يستحقَ أن يتولّى الحكم، وعندما فشل الحزب في حلّ الأزمة الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، وانخفضت شعبيته بين الجمهور، حاول

---

[1] غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**، 307-308.

[2] مصطفى جفال، **الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها(إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)**، 158.

[3] **أمل نصر الدين:** ولد في دالية الكرمل ولد بتاريخ عام 1928م هو نائب سابق في الكنيست الإسرائيلية عن حزب الليكود اليميني، تقلد مناصب عدة في حياته السياسية منها : رئيس ومؤسس "يَد لَبَنِيم" عام 1969م فرع أبناء الطائفة الدرزية والشركسية والبدوية، وهي هيئة تخليد الجنود الإسرائيليين الذين سقطوا في حرب 1948م ، شغل منصب رئيس قسم الجنود المسرحين في السنوات ما بين عام 1961-1964م وسكرتير مجلس عمال دالية وعضو في حزب عمال أرض إسرائيل (مباي) وفي عام 1971م انضم إلى حركة حيروت وانتخب للكنيست لأربع دورات متتالية، للكنيست الثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر . http://www.knesset.gov.il/mk/heb/mk.asp?mk_individual_id_t=526

أنْ يصرف نظرهم عن ذلك، والتوجه إلى الناحية العسكرية، ومحاولة تحقيق بطولات على الجانب العربي، كما نلحظ اليوم في كلّ انتخابات تجري في إسرائيل، يحاول الحزب في إسرائيل أَنْ يقويَ شعبيته من خلال الأَفعال التي يقوم بها في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة من أعمال التصعيد ضدَّ الفلسطينيين .

وفي انتخابات الكنيست الثّانية عشرة عام(1988م)، طرح الليكود برنامجه السّياسيّ وبعد إعلان نتائج الانتخابات قامت في إسرائيل حكومةُ وحدةٍ وطنيةٌ بين حزب العمل، وتكتل الليكود، فالخطوط العامة لبرنامج حكومة الوحدة الوطنيَّة يوضّح القواسم المشتركة بين الحزبين[1].

فالخطوط الأَساسيّة لبرنامج حكومة الوحدة الوطنية عام(1988م) الذي عُرِضَ على الكنيست شَمِلَ المهام الآتية، بشأن قضايا الصَّراع العربيِّ الإسرائيليِّ:

1. إدراك وحدة المصير والنضال المشترك، من أجل وجود الشّعب اليهوديّ في الوطن والشتات.
2. القدس عاصمة إسرائيل الأَبدية، وهي مدينة واحدة تحت سيادة إسرائيل ولا تقبل التجزئة، مع الحفاظ على حريّة العبادة، وتأمين الوصول الحرّ لجميع أبناء الديِّانات.
3. تعمل الحكومة على استمرار عملية السلام وفق إطار السّلام في الشّرق الأوسط الذي تمّ الاتفاق عليه في كامب ديفيد، واستئناف المفاوضات لإنشاء الإدارة الذاتيّة الكاملة للسّكان العرب في الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة.

[1] غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل**،312-313.

4. تعارض إسرائيل إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ في الضّفّة الغربيّة، وقطاع غزّة، أو في المنطقة الواقعة بين إسرائيل ونهر الأُردن.
5. لن تتفاوضَ إسرائيل مع منظَّمة التَّحرير الفلسطينيَّة.
6. خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية، لن يطرأ أيُّ تغيير على السّيادة في الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، إلا بموافقة تجمع حزب العمل والليكود.
7. ضمان وجود المستعمرات التي أقامتها حكومة إسرائيل وتطويرها[1].

لذا بات واضحاً أَنّ السلام الذي يتحدث عنه الإسرائيليُّون هو سلام قائم على شرعيةِ الأَمر الواقع، أي الاحتلال من ناحية الإصرار على طمس قضّية الشَّعب الفلسطينيّ، وتصفيتها نهائياً، لمصلحة المشروع الصّهيونيّ[2] .

فبرنامج الوحدة الوطنية، يبينُ القواسم المشتركة بين الحزبين الحاكمين(العمل والليكود) حول إسرائيل الكبرى، فالحزبان يرفضان الوجود الفلسطينيّ وسيادته على أرضه، ويدعو إلى عدم الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينية، وعدم إقامةِ دولةٍ فلسطينيةٍ. أما القدس، فهي عاصمةٌ موحدة وأَبديّةٌ لدولة إسرائيل. فسياسة الليِّكود مطابقة لسياسة حزب العمل في القضايا الأَساسية. أَما السلام الذي يتحدث عنه الاسرائيليّون، فهي كلمة لا تحمل أيَّ مضمون، وإنما تُستخدم لتحقيق مكاسب وأهدافٍ وغاياتٍ تصبّ في صالح إسرائيل دون الفلسطينيّين.

[1] **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية (1988م)**،12/933-935؛ كميل منصور، **دليل إسرائيل لعام (2011م)**، 198؛ يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**،55-65.
[2] إسرائيليات، **تقارب جديد بين العمل والليكود بشأن الضفة والقطاع "الحل الوظيفي"**،31.

مشاريع التسوية الإسرائيلية(1980-1989):

أسهم تغيير سياسة إسرائيل بعد عام(1977م) تجاه الفلسطينيين في الضّفة الغربية وقطاع غزة إلى استبعاد تقديم أيِّ اقتراح لحلّ النزاع القائم. وفي ظلِّ هذه الظّروف لم يتبقَّ لدى الفلسطينيين أيُّ شيء يخشون خسارته[1]. فمنطقة الشّرق الأَوسط تُعدّ من أكثر المناطق توتّراً في العالم، بسبب الصِّراع العربيّ الإسرائيليّ؛ لذا فقد طُرِحَتْ مشاريعُ سلامٍ مختلفة منذ بداية الصِّراع في محاولةٍ لحلِّه، إلا أَنَّ تلك المشاريع، لم تنجح في جمع أطراف الصّراع على طاولة المفاوضات بشكل مباشرٍ وعلنيٍّ، باستثناء المفاوضات المباشرة بين الدول العربيّة وإسرائيل على اتفاقيات الهدنة عام (1949م). أمّا المفاوضات المباشرة والعلنيَّة بين الدُّول العربيّة وإسرائيل فقد بدأت عام(1977م) بين مصر وإسرائيل إلى أَن تمَّ التوصُّلُ إلى اتفاقيات كامب ديفيد عام(1979م) بينهما[2].

فإسرائيل كانت راغبة في التَّوصل إلى هذا الاتِّفاق مع مصر، والقصد من ذلك هو عزل مصر من مكانها في الجدار العربيّ، ثمّ اختراق هذا الجدار، وتطويق المحرّمات "المقدسات"، ثمّ تأتي بعد ذلك فوائد سياسيَّة وعسكريَّة، وغير ذلك ممّا يمكن أن تحصل عليه إسرائيل من سلامٍ منفردٍ تتوصّل إليه مع مصر[3]، الأمر الذي دفع المفكّر الفلسطيني "إدوارد سعيد" إلى وصف الاتفاق المصري الذي أُبرم مع الجانب الإسرائيليّ بأنها محصّلة الاستسلام العربيّ، فقد قبلت إسرائيل بإطلاق عملية التَّسوية مع الفلسطينيين، بوصفها خطوةٍ تكتيكيَّةً لخدمة أَهدافها الاستراتيجيّة في المنطقة، وليس لحلّ المشكلة الفلسطينية،

---

[1] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**، 83.

[2] جواد الحمد، **المدخل الى القضية الفلسطينية**،467.

[3] محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل (عواصف الحرب وعواصف السلام)**، 188-189.

وإقامة سلامٍ عادلٍ كما يريد العرب والفلسطينيّون. وهذه المفاوضات كانت حالةً من حالات الصِّراع، وليس كما أرادت منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية[1].

إنّ الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، ممثلاً شرعيًّا ووحيدًا للشَّعب الفلسطيني عُدَّ علامةً فارقةً في تحوّل الصّراع من كونه صراعاً عربيّاً إسرائيلياً إلى صراعٍ فلسطينيٍّ إسرائيلي، ومن كون إسرائيل مشروعاً عدوانياً ضدّ المنطقة برمَّتها إلى كونها تشكِّل مشكلة للفلسطينيِّين وحدهم. فمنظّمة التحرير الفلسطينيّة لم يكن لديها رغبة في الاعتراف بإسرائيل، وإنما كانت ترغب في أن تجد لنفسها موطئ قدم، وأن تؤسّسَ دولة، لكنّ الاستعداد لقَبول دولةٍ فلسطينيةٍ على جزء من فلسطين، كان يعني _ولو ضمنًا_ القبول بتقسيم فلسطين، وإن لم يكن هذا يعني الإقرار بحقّ إسرائيل في الوجود، أو بحقّ الشَّعب الإسرائيليِّ في تقرير مصيره[2].

أثارت الانتخابات الإسرائيلية العامة في عام(1981م) اهتماماً كبيراً في المنطقة، وتأكّد الجميع أنه لا فرق بين برنامج حزب الليكود والعمل في السياسة التي يتبعها في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة، وحسب اعتقادهم بأنّ الحزبين عارضا التطلّعات الوطنية الفلسطينية، ولم يُعبّرا عن استعدادهم للاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثّلًا وحيدًا للشّعب الفلسطينيّ، ورفض معظم العرب خطّة الحكم الذاتي التي طرحها الليّكود، وخطّة الحلّ الوسط الإقليمي بالاتفاق مع الأُردن، التي طرحها حزب العمل، وتوقَّع زعماء

[1] ايمان مصلح، **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**، 41.
[2] رائف زريق، **القضية الفلسطينية وحل الدولة** ، 47.

فلسطينيون أمثال إلياس فريج[1]، وحكمت المصري[2] موافقة الأُردن على التّوصّل إلى حلٍّ، لو اقترحت حكومة حزب العمل فكرةَ الانسحاب الشّامل. فحسب نظرة المعسكر الفلسطينيّ المتطرف، وأنصار منظمة التحرير الفلسطينية، فإنَّ حزب العمل أكثر خيانةً في الأُسلوب التكتيكيّ، وأنّ سياسته هي للتغطية والتمويه على الاحتلال العسكري. أمّا سياسة مناحيم بيغن فقد كشفت الطابع التّوسّعيّ لإسرائيل، ممّا أَدى إلى توحيد الفلسطينيين، ووقوفهم إلى جانب منظّمة التحرير الفلسطينية، والعالم العربيّ[3] .

ذكرت الجماعات المتطرفة في إسرائيل أَنّه يجب وضع بنيةٍ تحتيةٍ لتعايشٍ إسرائيليّ فلسطينيّ. وكانت فلسفة هذا الطّرح تنطلق من أَنَّ الطّريق الوحيد للوصول إلى اتفاق سلام إسرائيليّ عربيّ، تمرّ من خلال إجبار الطرفين على التعايش. وكان ديَّان من كبار مؤيدي هذا الطرح.

شارك بيغن في صياغة وثيقةٍ سُميّت " السياسة الإسرائيلية في يهودا والسامرة وقطاع غزة " وأُقِرَّتْ من قِبَلِ وزارة مجلس الأمن في عام(1981م). فالوثيقة لم تأتِ بشيءٍ جديدٍ لافتٍ للنظر، لكنّ الوثيقة ضمّت نقطتين" ميّزت سياسة اللّيكود الأَساسية" وهما:

---

[1] **إلياس فريج**: مناضل ومفكر سياسي عربي، ولد في حلب ودرس فيها، انتسب إلى جامعة دمشق كما حاز الدكتوراه في التربية من سويسرا(1964م) انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام (1947م) وعمل في سلك التدريس ومارس نشاطاته الثقافية داخل صفوف الحزب، انتخبَ عضوًا في حزب البعث العربي منذ عام (1968م) كما أعيد انتخابه أكثر من مره، له مؤلفات عديدة، أهمها "تطور الايدلوجية العربية الثورية والفكرية العربية أمام تحدّيات المرحلة ، وتطور الفكر الماركسي منذ عام (1978م)، " وتفرغ للعمل الثقافي والفكري. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، 276-278.

[2] **حكمت المصري :** رجل أعمال وسياسي فلسطيني من مواليد مدينة نابلس، نشأ لأسره ثرية ونشط في الاقتصاد الفلسطيني، وعمل على تأسيس شركة الزيوت النباتية في نابلس، كان من المساهمين في تأسيس أول لجنه قومية في فلسطين والتي قادة الاضراب الكبير عام (1936م)، وساهم في تأسيس الحزب الوطني الاشتراكي، انتخب في دورتي للبرلمان الأُردني في عام (1950-1956م)، ثم رئيساً للبرلمان ثم وزير للزراعة وثم عضو في مجلس الاعيان عام (1963م)، وساهم في تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية وانتخب عضو مجلس وطني فيها عام (1964م)، وتوفي عام (1993م). محمد عزة دروزة، **مذكرات دروزة**،574/1.

[3] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**،122-123.

1. منع إمكانية قيامِ دولةٍ فلسطينيةٍ في حدود دولة إسرائيل، ومنع أيِّ نشاطٍ سياسيٍّ يُعْتَبَرُ أَساساً لهذه الدّولة، وفي المقابل تشجيع النشاط السِّياسيّ الذي يؤيد تطبيق اتفاقية كامب ديفيد.
2. خَلْق أجواءٍ لتشجيع بروز تيار معتدل ومؤيِّد للسّلام في المنطقة.

إنَّ المجتمع الدولي لم يعد يسلِّم بوجود حكمٍ عسكريٍ، وسياسةِ بناءِ مستوطناتٍ، تُعبر عن ضمٍّ زاحفٍ للمناطق العربية إلى إسرائيل، وبشكل عام أَصبحت إسرائيل في عام(1981م)، تحاول فتح جسورٍ جديدةٍ مع العالم الخارجيّ[1].

1. مشروع روابط القرى:

أقلق موضوع التمثيل الفلسطينيّ الدوائر الإسرائيلية على كافة مستوياتها، والتي رَفضت على الملأ مراراً وتكراراً الاعتراف بمنظّمة التحرير الفلسطينية، ولكن مع تراكم، المقترحات وتزايدها، والمبادرات لحلّ الصّراع العربيّ الإسرائيليّ نشطت الدوائر الإسرائيلية بالبحث عن حلول، وبدائل لخلق واقعٍ جديدٍ، بعد توقيع اتفاقية" كامب ديفيد "مع جمهورية مصر العربية، لإيجاد فئات في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة تقبل مشروع الحكم الذاتي، عَبْرَ إنشاء مجلسٍ إداريٍ للسّكان الفلسطينيين، أي بصلاحياتٍ اداريةٍ وخدماتيةٍ، بمعنى حكم سكانيّ فقط، وتبقى السيطرة على الأَرض بيد الحكم العسكريّ الإسرائيليّ [2] .

كانت فكرة روابط القرى هي العنوان لتمرير المشاريع الإسرائيلية الهادفة لخلقِ قياداتٍ محليةٍ جديدةٍ لتعمل في المناطق المحتلة على إضعاف الدور المتنامي لمنظّمة التحرير الفلسطينية في تلك الفترة، لاسيما بعد نتائج الانتخابات البلدية، التي جرت عام(1976م)،

[1] شلومو غازيت، **الطعم في المصيدة**،117-118-119.
[2] محمد اشتية، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**،327.

والتـي أَفرزت قيـاداتٍ مناصـرةً ومؤيـدةً لمنظّمـة التحرير الفلسطينية، باعتبارها ممثّلًا شرعيًّا ووحيدًّا للشعب الفلسطيني[1].

وقد تـم طـرح هذه الفكرة مـن يغئـال كرمـون[2](الحـاكم العسـكريّ لمدينـة الخليـل مـن(1974–1976م)، ولكن شُرِع في تنفيذها عملياً بعد التوقيع علـى اتفاقيَّة كامب ديفيد عام (1978م) ومـا نصّـت عليـه مـن إجـراء، فكـان هـدف إسـرائيل مـن ذلـك، هـو تقلـيص صـلاحياتِ المؤسسات البلَّديّة، ونفوذها السّياسيّ، وخلق قيادةٍ بديلةٍ للمجالس البلديّة الموالية لمنظّمة التحرير الفلسطينية؛ لتنافسها في تقديم الخدمات للمواطنين وتشترك في تنفيذ الحكم الذاتي[3].

خرجَ مخطّط روابط القرى إلـى حيز الوجود[4]، فكانـت غايـة هذه الـروابط الأَساسيّة المعلنـة، هـو حـلّ المنازعـات والخلافـات التـي تنشـب بـين السّـكان، وتشـجيع الجمعيّـات التعاونيّـة، لمسـاعدة المـزارعين، لتحسـين أَوضـاعهم الاقتصـادية، وتطـوير أَسـاليب الزراعـة

---

[1] جيفري ارنوس، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**،260.

[2] **يغئل كرمون**: ولد يغئال كرمون في رومانيا في عام (1946م) وهاجر إلى إسرائيل مع عائلته في سن الرابعة نشأ وترعرع في الخضيرة في المدرسة الثانوية ، بدأ دراسة اللغة العربية ، وفي النهاية حقق الطلاقة على المستوى المحلي في سن (18)، تم تجنيده في الجيش الإسرائيلي بعد حصوله على شهادة في الاستشراق من الجامعة العبرية في القدس عام (1968م) وهو رئيس ومؤسس معهد الشرق الأوسط للبحوث الإعلامية (MEMRI) كما جمع بين أربعة مجالات مختلفة من الخبرة: الاستخبارات، ومكافحة الإرهاب، والدبلوماسية، وكان ايضاً في جهاز المخابرات التابع لجيش الدفاع الإسرائيلي، خدم في الموساد الإسرائيلي من عام (1977م) إلى عام (1981م) وشغل منصب مستشار للشؤون العربية إلى الإدارة المدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة عندما تمّ تعيين مناحيم ميلسون للعمل كرئيس للإدارة المدنية، تم تعيين كرمون نائباً له بعد استقالة ميلسون عام (1982م) شغل كرمون منصب رئيس الإدارة المدنية بالنيابة حتى تمّ تعيين شلومو إيليا في هذا المنصب عام (1983م) وفي عام (1988م) تم تعيين كرمون مستشاراً لمكافحة الإرهاب لرئيس الوزراء إسحاق شامير وبعد سقوط حكومة شامير عام (1992م) عمل لمدة عام مستشاراً لرئيس الوزراء إسحق رابين في مكافحة الإرهاب قبل استقالته عام (1993م) بسبب معارضته لاتفاقية أوسلو، Ephraim Kahana, Historical Dictionary of Israeli Intelligence, 57, Yigal Carmon – President and Founder of the Middle East Media Research Institute (MEMRI)

[3] سميح جبور، **ترجمة من مصادر عبرية تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35عام، 108؛ بيان لجنة التوجيه الوطنية في الاراضي المحتلة(1980م)**: الارشيف الفلسطيني جامعة بير زيت.

[4] محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، 228.

وتحديثها، وغير ذلك إلا أنّ الغاية من هذه الروابط هو خلق قيادةٍ بديلةٍ عن منظّمة التحرير الفلسطينية تكون مستعدّةً لتأييد "اتفاقية كامب ديفيد " وقادرةً على المشاركة في مفاوضات الحكم الذاتي[1] .

إنَّ فكرة روابط القرى لم تقتصر على منطقة الخليل وإنما انتقلت إلى منطقة رام الله، ونابلس، وبيت لحم، حيث فقد أَرسل جيش الدفاع الإسرائيليّ رسالةَ تهديد لبلدية بيت لحم، وبيت ساحور وجمعيَّة جبّل المكبر الإسلامي الخيريَّة، تهدد أَعضاءَها بالتصفية إنْ هم واصلوا معارضتهم لروابط القرى، ومشروع الحكم الذاتي[2].

كان مركز هذه الروابط في المدن على عكس تسميتها، وقد تمّ دعمها سياسيّاً وعسكريّاً من قبل الإدارة المدنية الإسرائيلية. وكان لها صلاحياتُ واسعةٌ عسكريّاً وسياسيًّا واجتماعيًّا. وقد نَفّذت سياسة الحكم العسكريّ الإسرائيليّ الظلم للفلسطينيين[3]. فكان الهدف من وجود الروابط هو تكميلَ ملامح السياسة الإسرائيلية، وكان اعتماد هذه الروابط على إسرائيل فيما تحتاج إليه من دعمٍ سياسيٍ، وأموالٍ، وحمايةٍ. فإذا كان رؤساء البلديات أدواتٍ في يد منظّمة التحرير الفلسطينية كما ادَّعت إسرائيل فالروابط سوف تُروج للنفوذ الإسرائيليّ، ففوّضت إسرائيل نفوذاً سياسيّاً فوريّاً إلى بعض الشّخصيّات الفلسطينية فمنحتهم مكتباً، وميزانيةً، وصلاحياتٍ إداريةً واسعةً، وأسلحةً، لكنّ التمتّع بهذه الموارد كان له ثمن : يجب استعماله لإعادة توجيه السلوك السّياسيّ الفلسطينيّ[4] .

---

[1] جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**،262؛ محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، 228.

[2] **جريدة الفجر (25**/4/1982م).

[3] سميح شبيب، **شؤون فلسطين**،92.

[4] جيفري ارنوس، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**،261.

إنَّ هذه الروابط كانت صامتةَ بصورةٍ واضحةٍ في شأن قضيّةٍ تستأثر بالاهتمام الأَعظم عند أهل القرى وأهل المدن معاً، وهي فقدان الأَرض العربية لمصلحة التوسّع اليهوديّ، مع أَنَّ هذه الروابط كانت ترتكز ظاهرياً في القرى، إلا أنّ جهودها لم تكن موجهةً نحو مصلحة القرويين بقدر ما كانت موجّهة ضدّ رؤساء البلديات[1] .

ومع أنّ روابط القرى تشكَّلت فعلياً على الأرض، إلا أنها باءت بالفشل في نهاية المطاف، إذ لم يُبْدِ أيّ طرف فلسطينيٍّ استعداده للاعتراف بأيّ صفةٍ تمثيليةٍ لهذا التنظيم الذي لم يلبثْ أن انتهى بعد وقتٍ قصيرٍ. وكان أنصار منظّمة التحرير قد وجهوا العديد من التّهم إلى روابط القرى، منها(العمالة لإسرائيل)، وتنفيذ سياساتها بأيدٍ فلسطينية، وشَنّوا ضدّها حرباً شعواء خلال السنوات الأولى من عقد الثمانينيّات، واغتيل رئيس رابطة قرى رام الله في عام(1980م)، ومحاولة اغتيال رؤساء روابط أخرى[2].

كان الموقف الأُردني منسجماً مع الموقف الفلسطينيّ، حيث أصدر رئيس الحكومة الأردنية مضر بدران قراراً عسكرياً ضدّ أعضاء الروابط، ووصفهم بأنهم(عملاء لإسرائيل)، وطلب منهم الانسحاب من الروابط، وإلَّا سيتعرضون لمصادرة ممتلكاتهم أو الحكم بالإعدام[3]، فقد أسهم موقف المنظّمة والأُردن من روابط القرى في ضرب المشروع الإسرائيلي في إنشاءِ قيادةٍ بديلةٍ يمكن أَنْ تشتركَ في مشروع الحكم الذاتي، أو أَنْ تكون مصدر عون لإسرائيل في الضفة الغربيَّة[4].

---

[1] جيفري ارنوس، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**، 263.
[2] **الموسوعة الفلسطينية، القسم العام**،2/484-486.
[3] موشيه ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**،140-141.
[4] جيفري ارنوس، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**،263.

2. مشروع شارون (الإدارة المدنية) [1]:

إمتازت السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين بالتغيير والتطوير المستمرّين، وشهدت تلك الفترة مع اعتلاء" أريئيل شارون " لمنصب وزير الدفاع، تغيراتٍ جذريةً في طبيعة التعامل مع الفلسطينيين تمثلت بخططٍ جديدةٍ لتمرير مشروع ضرب منظّمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة، وتقويض مكامن قوتها، وقد وضع شارون" الخطة الكبرى " لتنفيذ مخططاته مثل غزو لبنان واستخدم القوة العسكرية الإسرائيلية لتحقيقِ سيطرةٍ سياسيّةٍ في الشّرق الأوسط، وقد كان الهدف الرئيسيّ لخطّة شارون، تدميرَ البنية التحتيّة العسكريّة لمنظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان وتحطيمها باعتبارها تنظيمًا سياسيًا، وإقامة نظامٍ سياسيٍّ جديدٍ في لبنان عبر تقوية الجهات العميلة فيه، وإضعاف الوجود السوري[2].

كانت بنية الادارة المدنية مستوحاةٌ من اتفاقة كامب ديفيد[3]، كما أَنَّ الموقف الإسرائيلي كان رافضاً الانسحاب من الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وإقامة كيانٍ فلسطينيٍّ فيهما، ووضعت السلطات الإسرائيلية العقباتِ والعراقيلَ في المفاوضات التي جرت بينها، وبين مصر حول الحكم الذاتي أو "الادارة الذاتيّة " فقد وصلت تلك المفاوضات إلى طريق مسدود، الأَمر الذي يتماشى تماماً مع الرّغبة الإسرائيلية[4]، فبعد أن وقَّع الجانبان المصريّ

---

[1] **الإدارة المدنية** : هي تغيير اداري تمّ بموجبه الفصل التام ما بين الفرع الإداري في الحكومة العسكرية والفرع المدني كان لهذا الأمر على ارض الواقع ابعاد سياسية مهمة، حيث إنه محاولة إسرائيل لتمرير مفهومها للحكم الذاتي وخلق ظروف قانونية وإدارية لا رجعة فيها، تم إنشاء الإدارة المدنية في عام (1981م) بقرار من الحكومة الإسرائيلية كان الهدف منها التحضير لتنفيذ خطة الحكم الذاتي وحسب القرار فإن إنشاء الإدارة المدنية هي تطوير لمفاوضات الحكم الذاتي من شأنه أن يسهل تنفيذه بالكامل أما الإدارة المدنية وظيفتها من حيث مهامها فتتلخص في التعامل مع الأمور المدنية المختصة بالسكان المحليين وهي خاضعة للقانون الإسرائيلي ولا علاقة لها بالقانون الدولي، محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**،56.

[2] عمر صالح، **إسرائيل وروابط القرى**، 51.

[3] جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**، 266.

[4] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**، 29.

والإسرائيليّ اتفاقيّة كامب ديفيد، كان الهدف الأَساسيّ من المفاوضات مع جمهوريّة مصر العربية هو عزلها وإخراجها من حلبة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ. وبالفعل لقد تحقَّق ذلك الهدف إلى مدًى بعيدٍ، ولسعيها الدَّائم لترسيخ احتلالها للأراضي الفلسطينيّة المحتلة منذ عام(1967م)[1]، وفي هذا الإطار سعت السّلطات الإسرائيلية عَبر مختلف الوسائل والأَساليب إلى تعزيز إحلالها ووجودها عندما أقدمت على ما يُسمّى بمشروع "الإدارة المدنية". وينسب هذا المشروع إلى الجنرال أرئيل شارون، الذي قدم بصفته وزيرًا للدفاع ومسؤولاً عن المناطق المحتلّة اقتراحاً إلى الحكومة الإسرائيلية، يقضي بفصل إدارة الشّؤون المدنيّة عن إدارة الحكم العسكري[2]، فأقرته الحكومة الإسرائيلية في تشرين الثاني(1981م)،وأوكلت إدارته في الضَّفَّة الغربيَّة إلى مناحيم ميلسون مستشار "وزير الدفاع الإسرائيلي" [3]، أما في قطاع غزة فتولى الحاكم العسكري "يوسف لونتس" رئاسة الإدارة المدنيّة بغزة، مع احتفاظه بموقعه وصفه حاكما عسكريًّا[4].

نصَّ الأمر العسكري رقم (947) الصّادر في عام (1981م) والمتعلَّق بتأسيس الإدارة المدنيّة" على أن الجيش الإسرائيليّ يظلُّ مصدر كلِّ السلطات المدنيّة، والعسكريّة في الأراضي المحتلّة "وَيُفوض رئيس الإدارة المدنيّة بصلاحياتِ الحكم العسكريّ في التشريع، والحدّ في التدخل في كلّ ما يتعلّق بتقديم الخدمة للمواطنين والقائمين عليها[5].

---

[1] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**، 47.

[2] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**، 29-30.

[3] عبد الجواد صالح، **الأوامر العسكرية الإسرائيلية**،251/1.

[4] جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**،269.

[5] جيفري ارنوس، **سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية**، 266؛ عبد الجواد صالح، **الأوامر العسكرية الاسرائيلية**،251/1.

كانت أفكار شارون تستند إلى مناحيم ميلسون، المتخصّص في الشؤون العربية ورئيس الإدارة المدنية. أما ما تضمَّنه المشروع فهو كما يلي:

1. تغيير السّياسة المتَّبعة مع سكان المناطق المحتلّة واتِّباع نهجٍ جديدٍ يتَّسم بالليبرالية مع السكان، بهدف تأييد فكرة الإدارة المدنية، وذلك من أجل تقليص الاحتكاك والصِّدام مع السُّكان الفلسطينيين في الأَراضي المحتلّة. وبالتالي إظهار الحكم العسكريّ بمظهر الطَّرف الذي لا يتدخل في الشؤون المحليّة للسّكان، ودعا هذا المشروع أيضًا إلى تخفيف الحواجز العسكريّة على الطرق، وتقليل استفزازات الجنود للسّكان .
2. إجراء تعديلاتٍ إداريةٍ وتنظيمِيَّةٍ، بحيث تصبح النّشاطات التّجاريّة والتّخطيطية ضمن مسؤولية قائد المنطقة، والَّنشاطات المدنية، المتعلقة بالسّكان الفلسطينيين في الضّفّة والقطاع، بحيث تكون من صلاحِّيات الإدارة المدنيَّة الملحقة بوزارة الدِّفاع .
3. المراهنة على روابط القرى باعتبارها زعامةً بديلةً، لمواجهة القوى والمؤسّسات الوطنيّة[1].

إنّ هدفَ شارون من هذا المشروع هو تهيئة الأَجواء المناسبة لتشجيع الحوار بين بعض الرموز الفلسطينية العربية المعروفة "بالاعتدال" وبعد إيجاد القيادة البديلة يجري التحضير لمحادثات الحكم الذاتي، التي ستضم هذه القيادات. هذا المشروع كان يحمل في طياته توجيه ضربةٍ لمنظَّمةِ التَّحرير الفلسطينية. وبعد ذلك يتمّ إيجاد الوطن البديل للفلسطينيين، إمّا في لبنان أو في الأَردن[2]، يتبين عبر تجاربِ السنوات، التي أَعقبت تبنِّي

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،30.
[2] **هآرتس الإسرائيلية** (1981/10/5م).

هذا المشروع. أنَّ "الإدارة المدنية" إنما خُلِقَتْ، لتكريس مجمل المشاريع الرامية إلى إبقاء الاحتلال وتخليد، وإنجاز عمليّة الضّمّ الزاحف في المناطق المحتلّة[1].

بقيت إسرائيل على عنادها في رفض التعامل مع الفلسطينيين عامة، ومع منظّمة التحرير الفلسطينية خاصّة، باعتبارهم أصحابَ دوْرٍ أساسيٍّ في أي حلٍّ دبلوماسيٍّ لمستقبل الأَراضي المحتلة، فقد ذهبت إسرائيل منذ تأسيسها إلى أَنَّها لا تتحمل أيَّة مسؤوليَّةٍ لحلِّ مشكلات الذين جَلَوا عن أراضيهم في أثناء حربها، من أجل قيامها، ووصفوا أنَّ منظمة التحرير، إنّما هي عبارة عن منظَّمةِ مهاجرين، وعاملٍ خارجيٍّ، ولا دور لها في أيِّ حلٍّ سياسيٍّ لمستقبل الضَّفَّة الغربيّة وقطاع غزة، فجاء في صحيفة هآرتس الإسرائيلية : " ليس لمنظمة التحرير الفلسطينية أيُّ دور في عملية السلام، لا بسبب ماضيها ولا حاضرها الإرهابي، ولا بسبب بنودها التي تنصّ على تدمير شعبنا، فحسب، بل لأَنَّ إسرائيل ليست معنيّة مبدئياً بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية "[2].

هذا المشروع يهدف إلى قتل الوعيِ الفلسطينيِّ في الضّفة الغربية، وقطاع غزة[3]. وفكرة الحكم الذاتي للفلسطينيين هي بدعة من ابتكار حزب العمل وليس حزب الليكود، ولم يكن مقصودًا بها في أيِّ وقت من الأَوقات حلُّ المشكلة الفلسطينية أو وضعها على طريق الحلّ، بل كان هدفها هو قطع الطريق على أيّ حلٍّ سياسيٍّ، ينطوي على تخلّي إسرائيل عن المناطق الفلسطينية المحتلّة، فكانت حكومة حزب العمل الإسرائيلية منذ الاحتلال حتى خسارتها الحكم سنة(1977م) تطرح العديد من المشاريع الضبابية لأنواعٍ من الحكم الذاتي، مثل (ديان، ألون، بيرس).

---

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،30.
[2] جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**،70.
[3] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**،57.

وعلَّقت مجلة الشّؤون الفلسطينية على ذلك بالقول:" إنَّ مشروع الإدارة المدنيّة لا يزال مجرد مشروع في ذهن بعض المسؤولين الإسرائيليين، ولم يتحول إلى سياسةٍ عمليةٍ مقرّرةٍ رسمياً"[1].

لكنّ هذه المشاريع كان طريقها الفشل؛ لأَنَّ الشَّخصياتِ الفلسطينيَّةَ في الضّفة والقطاع التي جرى البحث معها في هذه المشاريع رفضت قبولها أو التعامل معها من حيث المبدأ؛ لأنّ كلّ ما كانت تأتي به هذه المشاريع هو" إدارة ذاتية " للشؤون المعيشيّة من دون أيّ تطرّق للأمور المصيريَّة، مثل: السيادة والمستوطنات وانسحاب القوات المحتلة والأرض والمياه وما شابه ذلك[2].

يتبين أنّ قرار إنشاء الإدارة المدنيّة ينطوي على أمور بعيدة المدى، فقد كان هدف إسرائيل إقامة حكمٍ ذاتيٍّ في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب الرؤية والمبادئ الإسرائيلية التي تبنتها، وهي تقوم على اقتصار هذا الحكم على الشّؤون الإدارية فقط، وأَنَّه يجب أن يسريَ على السَكان فقط، دون أن يكون حكماً سياسيّاً بمعنى أن إسرائيل لن تنسحبَ بشكلٍ كاملٍ.

كما أنَّ مشروع شارون إنما هو مشروع لتصّفية القضية الفلسطينيّة والحقوق الوطنية الفلسطينية، فلا نرى في هذا المشروع وفي كل المشاريع التي طرحها القادة الإسرائيليون ذِكْراً للقضايا الفلسطينيَّة مثل حقِّ العودةِ، بل إنَّ المشاريع التي تُطرح هي مثل مشروع شارون، بل وتصب في الهدف نفسه وهو إيجاد وطنٍ بديلٍ في الأُردن أو لبنان، ولا تصب في إيجاد حلٍّ للقضية الفلسطينية، وإعطائهم حقَّ تقريرِ المصير.

---

[1] **مجلة شؤون فلسطين**،196/57.

[2] أحمد خليفة، **الجديد والقديم في التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي**، 4.

جاء الرَّدُّ على إنشاء الإدارة المدنيّة بالتظاهرات الطلابية في مدن الضفة، حيث دعت لجنة التوجيه الوطني[1] إلى إضراب عام، احتجاجاً على الإدارة المدنية وعلى إغلاق جامعة بير زيت، كما أَنَّ معظم المجالس البلديّة رفضت التعامل معها[2]، واعتبرت الجبهة الشّعبيّة لتحرير فلسطين أن مخطط الإدارة المدنية لم يكن وليد الصدفة، بل استمرار لمشروع ألون وشمعون بيرس؛ بهدف تقسيم الضفة إلى كانتونات، يقوم كل كانتون بإدارة شؤون حياته بصورة مستقلة، بينما تكون المسؤولية الخارجيّة والدفاع بيد إسرائيل؛ تحقيقاً للاستراتيجيّة الإسرائيلية التي تهدف إلى خلق سلطةٍ مسلوبةِ الإرادة، واعتبرت أيضًا أنّ المشروع يمهد لقيام اتحادٍ فدراليٍّ مع إسرائيل، يحقق لإسرائيل استقرارها وتمدُّدها الجغرافي[3].

أصدرت إسرائيل قراراً في (11 آذار عام1982م)، اعتبرت فيه لجنة التوجيه الوطني خارجةً عن القانون، وجاء ذلك تتويجاً لما بذلته إسرائيل من جهد، من أجل تقليص نشاطات تلك اللجنة[4]،وعمدت في الشهر نفسه إلى إقالة رؤساء المجالس البلديّة، الرافضة للتَّعامل مع الإدارة المدنية، وَعيّنت مكانهم ضُبّاطًا إسرائيليين باعتبارهم قائمين بأعمالهم[5] .

---

[1] **لجنة التوجي الوطني**: تشكلت في الأرض المحتلة ضمت رؤساء البلديات وأطياف الحركة الوطنية التي نشأت في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد، جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**،197.

[2] نفسه،**269.**

[3] **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1975**، وثيقة رقم(393)،512.

[4] جيفري ارنوس، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية**،،290.

[5] موشيه ماعوز، **القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**، 156.

3. مشروع الحكم الإداري الذاتي من طرف واحد:

كان أول مَن اقترح فكرة تطبيق الحكم الذاتي من جانبٍ واحدٍ، هو موشي ديان، وذلك في مشروع قُدِّمَ للكنيست عام(1979م) تحت عنوان " إدارة ذاتية لعرب المناطق المدارة "، جاء فيه: (إن على العرب المحليين إدارة شؤونهم بأنفسهم، واقترح إلغاء الحكم العسكري، ونقل الصّلاحيّات المدنية إلى رؤساء البلديات العربية، مع بقاء السيادة وشؤون الأمن الداخليّ والخارجيّ من اختصاص السلطات الإسرائيلية) [1].

في عام (1984م) عاد الحديث عن فرض الادارة الذاتية بالقوة من جانبٍ واحدٍ، عندما أَعلن بيرس أَنّ إسرائيل سَتُقْدِمُ على تطبيق الإدارة الذاتية بالقوة من جانبٍ واحدٍ. فمشروع بيرس هذا جاء على خلفيّة الشّعور بخيبة الأمل، نتيجة فشل المباحثات الأُردنيّة الفلسطينيّة، فلجأت سلطات الحكم العسكريّ الإسرائيليّ إلى تعيين رؤساء بلديات عرب في الضّفة وقطاع غزة محلّ الذين أقالتهم من مناصبهم لرفضهم التعاون مع الإدارة المدنيّة في عام (1982م)، وتحدثت عن خططٍ تطويرٍ وتحسينٍ للخدمات كغطاءٍ وستارٍ لتمرير مشروع الحكم الذاتي من جانبٍ واحدٍ، إلا أَنَّ مشروع بيرس باء بالفشل. ولعلّ من العوامل التي أَدَّت إلى إحباط المشروع، الرفض الكامل من جانب السّكان الفلسطينيين، وعدم تأييده من جانب حزب اللِّيكود الإسرائيليّ الخصم السياسيّ، لحزب العمل[2].

تجدر الإشارة إلى أنّ وزير الزراعة الإسرائيلية أبراهيم كاتس عوز، الذي يُعدّ من أبرز زعماء حزب العمل، طَرح مشروعًا خاصًّا عام (1986م) عُرف باسم " قطاع غزة أَولاً "، حيث عكس هذا المشروع آراء زعماء من حزب العمل وأفكارهم أَيضاً، وبشكل خاص

[1] عبد معروف، **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان**، 54-55.
[2] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،20.

شمعون بيرس الذي يُعدُّ أبراهيم كاتس من مؤيديه ويتلخصّ مشروع كاتس بأنْ تلتزم الولايات المتحدة، ومصر، وإسرائيل بنقل صلاحيات الإدارة في قطاع غزة إلى فترة تمتدّ لمدة (25)عاماً لمجلسٍ إداريٍّ ثلاثيٍ يتكون من(15) شخصاً : (7 إسرائيليين ، و4 مصريين، و3من السّكان المحليين. وَيُعَيَّن أمريكي رئيسًا لهذا المجلس)، وبعد نهاية الفترة الانتقالية اقترح كاتس نقل جميع الشّؤون الإداريّة إلى أيدي السّكان المحليين، الذين سيكون بإمكانهم تقرير مصيرهم من خلال استفتاءٍ سريٍّ وتكون كافة الخيارات مفتوحةً أمامهم باستثناء قيام دولةٍ فلسطينيةٍ مستقلةٍ[1].

جاء بعد ذلك اقتراح (وزير الاتصالات الإسرائيلي) جاد يعقوبي الذي قدم في عام(1986م) مشروعه كان على شكل تصورات إلى الحكومة الإسرائيلية، واستندت أفكار يعقوبي إلى أمرين : الأول: أن يُديرَ العرب في الضفة والقطاع قضاياهم المدنية والبلدية بأنفسهم، وتكون إسرائيل مسئولة عن الأمن. والثانية: أن تدير إسرائيل الشؤون المدنية في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع وتبعاً لتصورات يعقوبي، فإن الحكم الإداريَّ الذاتيَّ من جانبٍ واحدٍ" سوف يُدار في حدود المدن، وليس حكماً ذاتياً مشتركاً لكلّ المنطقة"، ومن الممكن أن تُنشِئَ مجالس الحكم الذاتي المتعددة التي سوف تقام في مدن الضفة والقطاع هيئاتٍ مشتركةً في المجالات التي تقع تحت مسئولياتها: كالتعليم والصّحّة والمواصلات، ولكن هذه الهيئات _حسب اقتراحه_ ستبقى محدودةَ الصلاحية[2].

توقعت إسرائيل أَنَّ الفلسطينيين وخصوصّاً سُكان الضفة الغربية وقطاع غزة كانوا مستعدين في هذه المرحلة للاكتفاء بكيان ذي استقلال ذاتي، في هذه المناطق، كحلٍّ وسطٍ

---

[1] **مشروع كاتس(1986م):** أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،21.

[2] أنور جمعة، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**،162-163.؛ أسعد عبد الرحمن، **الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،36-37.

لمشكلتهم الوطنية، فمشروع الإدارة الذاتية الذي تضمّنتُهُ اتفاقية كامب ديفيد كان من المفروض أن يشبع رغباتِ الفلسطينيين في الضّفة وغزة، وفي الحقيقة فإن كثيرًا منهم كانوا مستعدّين للموافقة على الإدارة الذاتية، وفق نموذج، أو تفسيرِ حكومتي مصر والولايات المتحدة الأمريكيّة، وليس وفق نموذج إسرائيل، فكان سُكان المدن يرغبون في إدارةٍ ذاتيةٍ، وأن تكون هذه الإدارة ذاتَ صلاحياتٍ سياسيةٍ وتشريعيةٍ، وأَن تشكل مرحلة نحو كيانٍ فلسطينيٍ مستقلٍ، أو مرتبطٍ بالأردن برابط كونفدراليّ، أو فدراليّ[1]، فحكومة حزب العمل في هذه الفترة تبنت الحلّ الكونفدراليّ، وأخذ قادة حزب العمل يطرحون تصوراتهم للحلّ الكونفدراليّ، فتوصل شمعون بيرس، والملك حسين إلى اتفاق على إقامةِ دولةٍ فلسطينيةٍ، في إطار اتحاد كونفدراليّ مع الأردن[2]، ولكنه فشل بسبب معارضة إسحاق شامير زعيم حزب الليكود، ورئيس وزراء إسرائيل[3]، واقترح إسحق رابين مشروعاً يقوم على منح السّكان الفلسطينيين حكماً ذاتياً، يكون بمقدور السكان بعد فترة انتقالية، الاختيار بين اتحادِ كونفدراليّ "أردنيّ– فلسطينيّ"، أو اتحاد فدرالي " فلسطيني– اسرائيلي[4] "، وجدد شمعون بيريس اقتراحه بإقامة اتحاد كونفدرالي بين الأُردن وفلسطين، كحلّ نهائيّ للقضّية الفلسطينيّة، في كتابه (مشروع الشرق الاوسط الجديد)[5].

فكان الهدف من الحلّ الكونفدراليّ، بمفهوم إسرائيل، هو تصفيّة القضية الفلسطينية بشكل نهائيّ، وتحويل القضيّة من صراعٍ حول حقوقٍ وطنيةٍ للشّعب الفلسطينيّ، إلى صراعٍ حدودي مع الدول العربية، وفي حال تطبيق هذا الحلّ تحقق إسرائيل أهدافها في السيطرة

---

[1] سميح جبور، **ترجمة من مصادر عبرية تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35عام،107.**
[2] دافيد كميحي، **الخيار الأخير**،383.
[3] عليان الهندي، **خيارات إسرائيل للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة**،47-48.
[4] أسعد عبد الرحمن، **الفكر السياسي الإسرائيلي**، 61.
[5] شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**،190-199.

علـى الضـفة الغربيـة، وتطبيـق فكـرة (التقاسـم الـوظيفي) للسـلطة فيهـا مـع الأردن والكيـان الفلسطيني[1].

يتضـح لنـا أنّ التصـور الإسـرائيليّ للحـلّ الكونفـدراليّ، يقـوم علـى رفـض فكـرة الدولـة الفلسطينية المستقلة، وأبعد ما يتم طرحه في هذا الشأن حكمٌ ذاتيٌّ فلسطينيٌّ لمناطقَ معزولةٍ ومنفصلةٍ (كانتونـات)، ويبدو أنّ دافع إسرائيل من تبنّـي فكرة الاتحـاد الكونفدرالي، محاولـة طمـس الوجـود الفلسـطينيّ فـي الصّـراع العربـي الإسـرائيليّ، حتـى لا يظهـر الصـراع بـين إسرائيل والفلسطينيين، الذين يسـعون إلـى تحرير التراب الوطنيّ، وإقامـة الدولـة الفلسـطينية المستقلة.

فموضـوع الكونفدراليـة حسـب التصـور الإسـرائيليّ، مرفوض شـعبياً من الطرفين(الأردنـيّ والفلسطينيّ)، لأنه محاولة لنقل الهاجس الديمغرافيّ من إسرائيل إلـى الأردن، وتهديدٌ لحقّ العودة للاجئين الفلسطينيين، وبالتّالي ضياع حقوقهم المشروعة[2].

فدولـة الاتحـاد الكونفـدراليّ الفلسـطينيّ_ الأردنـيّ وَفـق التصـوّر الإسـرائيليّ، ستصـبح جسـراً لإسـرائيل لتوسـيع مصـالحها فـي العـالم العربـيّ، وتشـكل وطنـاً بـديلاً للفلسـطينيين، يتـوزع اللاجئون في شطريه.

فالفلسـطينيون والـدول العربيّـة ومعظـم دول العـالم لا يقبلـون المفهـوم الإسـرائيليّ بـأنّ المملكة الأردنية هي في الحقيقةِ الدولـة الفلسطينية وفـي اطارها يمكن أن يتحقق حقّ تقرير المصير القوميّ الذي يتحدث عنـه الإسرائيليون[3] فالأسرة السياسية الفلسطينية التـي قبلت بحكمٍ اداريٍ ذاتيٍّ كانت قريبةً من التفسير المصريّ والامريكـيّ لاتفاقيـة كامـب ديفيد، وبعيدةً

---

[1] عليان الهندي، **خيارات إسرائيل للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة**،49.

[2] خالد الجندي، **إشكالية الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية قراءة في المخاوف والتبعات**، (214/2/27).

[3] جوين دويلي، **المناظير التوسعية فوق الامتداد المساحي لإسرائيل**،**41**.

عن النموذج الإسرائيلي للإدارة الذاتية وهذا يعني أنّ الإدارة الذاتية التي توافق الحكومة الإسرائيلية على منحهم إياها من المفروض أن تكونَ على أساسٍ شخصيّ لا إقليميّ. وذات صلاحيات إدارية فقط ومعدة لتكون مشمولة في إدارة دولة (أرض) بوصفها حلًا نهائيًّا[1].

مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام (مشروع شامير 1989م) [2]:

في عام (1987م)، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية التي سُميّت بانتفاضة (أَطفال الحجارة)، طرحت العديد من الأَفكار والمقترحات الإسرائيلية لحلّ القضية الفلسطينية، فالأفكار الإسرائيلية والمشاريع التي طُرحت كان الهدف منها محاصرة الانتفاضة، وإنهاءَها، وقد تسابق العديد من الأَحزاب السياسيّة، والقادة السياسيين في الكيان الإسرائيليّ في طرح أفكار، ومقترحات بعد الانتفاضة[3] ويلاحظ أَنَّ مشروع أَلون الذي طُرح عام (1967م)، لا يزال العمودَ الفقريَّ لمعظم الأَفكار والمشاريع التي نادى وينادي بها حزب العمل وغيره، من تيار الوسط واليسار، وأَن مشروع مناحيم بيغن الذي طُرح عام(1977م) ما يزال يمثّل عماد الأَفكار، والمقترحات التي يقول بها حزب الليكود وغيرها من تيارات الوسط واليمين الإسرائيليّ، وسنجمل في ما يلي أبرز تلك الأَفكار والمشاريع الإسرائيليّة، وهو مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام، والتي جاءت على إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية :

جاءت مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسّلام لإجهاض الانتفاضة ولإجهاض إعلان الدولة الفلسطينية، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الأمن رقم (242)

---

[1] سميح جبور، **ترجمة من مصادر عبرية تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35عام،108.**

[2] **إسحق شامير**: ولد في بولندا، وتشبع الفكر الصهيوني منذ صغره، وبعد هجرته إلى فلسطين عام (1935م) انضمّ إلى صفوف الهاجاناه والأرغون، وفي عام (1955م) جُند في الموساد الإسرائيلي، وبعد تقاعده منه انضم إلى أحزاب حيروت والليكود وتولى رئاسة الوزراء لفترتين الأولى (1983-1984م) الثانية (1986-1992م)، إسحق شامير، **مذكرات شامير**،13.

[3] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،35.

والـرقم(338)[1]، وأَنَّ زيـادة التعـاطف العـالميّ مـعَ الشّـعب الفلسـطينيّ، والتأييـد الـدوليّ لمنظمة التحرير الفلسطينية، بعد إعلان الاستقلال وبدء الحوار الأمريكيّ الفلسطينيّ[2]، كلّ هذه الأحداث أَدَّت إلى تبلور ما يُشبه التحالف الوطنيّ في إسرائيل، بقيادة شامير ورابين في حزب الليكود والعمل. وفي ضَوْء القواسم المشتركة بين مشروعي رابين[3] وشامير[4]، تمَّ صياغةَ مبادرةٍ مشتركةٍ وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية عام (1989م)، حيث أوضحت من خلالها الرؤيةَ الإسرائيلية الممكنة لتسوية القضيّة الفلسطينية، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد وافقت على تلك المبادرة بأغلبية عشرين وزيراً، مقابل ستة وزراء[5] .

تضمنت مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسّلام النقاط الآتية[6]:

1. تدعيم السلام الإسرائيليّ المصريّ بناء على اتفاقية كامب ديفيد.
2. تحسين ظروف اللاجئين الفلسطينيين في دول اللجوء من خلال مساعٍ دوليةٍ (أي إعادة توطين اللاجئين).
3. إجراء الانتخابات وتكريس الحكم الذاتيّ للفلسطينيين العرب (دون السيادة الكاملة على الأرض).
4. إجراء مفاوضات على أَساس المبادئ التي وضعتها اتفاقات كامب ديفيد، على أَنْ لا تجريَ هذه المفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

---

[1] إبراهيم ابراش، **المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرر إلى متاهات الانقسام،73؛ المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام (1987-1999م) وتأثيرها على عملية السلام .**

[2] **كلمة إسحاق شامير أمام الجنة المركزية لحزب الليكود**، (1989/7/5م)، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (**0**199م)، ع14/م1، 166.

[3] محمد عبد الرحمن، **مناورة رابين مناورة في فراغ**، 93-99.

[4] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،78.

[5] **المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام(1987-1999م) وتأثيرها على عملية السلام .**

[6] نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**،255.

استندت الخطّة بأكملها على افتراضٍ، بأنَّ المسيرة السّلميّة ستجري بواسطة اتصالاتٍ مباشرةٍ بين إسرائيل وبين الممثلين العرب، وأنّه لن تقومَ دولةٌ فلسطينيةٌ في قطاع غزة وبين إسرائيل والأُردن. وأنَّ إسرائيل ترفضُ المفاوضات مع منظّمة التحرير الفلسطينية. وبالنسبة لمنطقة يهودا والسامرة وقطاع غزة فلن يطرأ تغيير عليها إلا حسب تعليمات الحكومة؛ أي بمعنى أنَّه لن يكونَ هناك انسحابٌ إسرائيليٌّ في هذه المناطق[1].

أصدرت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة بيانًا في نيسان عام (1989م)، أكدت فيه " الرفض القاطع لخطّة شامير المتضمنة إجراء انتخاباتٍ في ظلّ الاحتلال، والهادفة إلى تقويض الانتفاضة والتشكيك بوحدانية أهداف شعبنا في أماكن وجوده كافة "، "وأضافت أنه لا خِيار سوى الخِيار الفلسطينيّ، ولا بديل عن منظّمة التحرير الفلسطينية، ولا حلولَ إلا في المؤتمر الدوليّ كامل الصّلاحيّة، بما يضمن لشعبنا حقوقه الوطنيّة المشروعة في: العودة وتقرير المصير وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلّة على التراب الوطنيّ بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية[2].

يُلاحظ على مبادرة الحكومة الإسرائيلية، أنها اشترطت إجراء الانتخابات، قبل إجراء المفاوضات، وهذا عكس ما تمّ في اتفاقية كامب ديفيد، وأوسلو، ويبدو أنَّ إسرائيل أَرادت _من ذلك_ اختيار محورين وتحديدهما قبل تحديد تفاصيل الاتفاق؛ أي أنَّ إسرائيل وضعت شروطاً مُسبقة قبل التعامل مع منظّمة التحرير الفلسطينية، ورفضت إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ، وتريد من فلسطينيين منتخبين إدارة الأَراضي الفلسطينية، في ظلّ الاحتلال العسكريّ، وعلى

[1] مقالة مترجمة، **مبادرة شامير- رابين للتسوية (12 ديسمبر 2002)**، (2019)، موقع مركز مدار.
[2] **القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بيان رقم(38)، (1989/4/14م)**، مركز المعلومات الوطنية.

أَساس الاستيطان والمستوطنين الإسرائيليين؛ أي أنْ يكون هؤلاء الممثّلون حسب الرؤية الإسرائيلية[1].

ويلاحظ أَيضاً أَنْ المبادرة، لا تشكل مبادرة سلام، وإنما مبادرة تهدف للحصول على استسلام الفلسطينيين، كونها لا ترتكز على مبادئ العدل، والقانون، ولا تعترف بالحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني، وتكرس اتفاقية كامب ديفيد باعتبارها مرجعيّةً للمفاوضات بدلاً من القرارات الشّرعيّة، وهي محاولة من الإسرائيليين لكسب عامل الوقت. وعلى الرغم من أَنَّ اتفاقية كامب ديفيد نصت في الفقرة المتعلقة في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار السلام المتعلق في الشرق الاوسط بأَنَّ هذه المفاوضات سَتُقَرَّرُ ضمن موضع الحدود، وطبيعة ترتيب الأمن، ويجب أنْ يعترف الحل الناتج عن المفاوضات، بالحقوق المفروضة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة، غير أَنَّ إِطار السلام في الشّرق الأَوسط قد كرس في رؤيته، حلَّ المشكلة الفلسطينية التبعية الفلسطينية لدولة إسرائيل من خلال صيغة الحكم الذاتي في الضّفة الغربيّة، وقطاع غزة. هذا الأمر تعارض وبصورةٍ صريحةٍ مع حقوق الشَّعب الفلسطينيّ في تقرير المصير[2] .

فخطّة شامير لا جديدَ فيها، وإنما لتحسين صورة إسرائيل في كلّ من أوروبا، والولايات المتحدة. وقد أَكَّد ذلك الكاتب الإسرائيليّ "يوسف حريف" في مقالة نشرتها له صحيفة معاريف الإسرائيلية في عام (1989م) قائلاً:" أياً كانت مبادرة شامير السّياسيّة الجديدة، فلن تختلف عن تلك التي تؤيدها حتّى الآن " ويدعم هذا القول الردّ المباشر لشامير على

---

[1] **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مبادرة السلام الإسرائيلية، (164/1/1). ؛ أنور أبو مر، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**،164.

[2] نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**،266-267.

أَحد الأَسئلة التي وجهها إليه أَحد مراسلي صحيفة معاريف، فقد قال شامير:" ليس هناك مجال للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية لكن لا بدّ أنْ تستمر المبادرات السّياسيّة. فأفعال الأُمم الأُخرى ومواقفها ضرورية، وعلينا أنْ نؤثر فيها ونقنعها "[1]؛ لأنه حسب رأي حكومة شامير فإنَّ منظّمة التحرير الفلسطينية إرهابية[2].

من هنا فقد أثبتت اتفاقية كامب ديفيد تراجع القانون الدوليّ، وتقدُّم وسيلة القوة على حساب الحقّ والعدل، لاسيّما فيما خصّ قضيّة الشعب الفلسطينيّ. هذا الأَمر دفع منظّمة التحرير الفلسطينية إلى رفض الصَّيغة المطروحة في هذه المبادرة [3].

وهذا يعني أنّ مبادرة شامير ليست تجديداً سياسيّاً للعملية التفاوضيّة، وإنما محاولة إسرائيل إعادة تأهيل لسياستها القديمة، من أجل إقناع الآخرين أَنها محقَّة في مواقفها كما كانت دائماً ولعلّ هذه المبادرة موجّهةٌ إلى الولايات المتّحدة بشكل رئيسيّ، وليس إلى العرب عموماً وإلى الفلسطينيين خصوصاً[4].

من خلال ما سبق يمكن إجمال التصور الإسرائيلي للضّفة الغربية وقطاع غزة بما يلي:

1. الحكم الذَّاتي للسّكان الفلسطينيين، وليس للأرض، التي تشترط إسرائيل، الاحتفاظ بها.

---

[1] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،78-79.

[2] يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية**،55.

[3] نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**،267-268؛ منظمة التحرير الفلسطينية (1989/4/14م)، **وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية**، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،1.

[4] أسعد عبد الرحمن، **الفكر الإسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة**،79؛ منير الهور، **مشاريع للقضية الفلسطينية عام (1947-1982م)**، 230-231.

2. الحكم الذاتي له صلاحيات إدارية، وليست تشريعيةً أو سياسيّةً، والحكم العسكري الإسرائيليّ هو مصدر كافة صلاحيات الحكم الذاتي.
3. الحكم الذاتي يتولاه ممثلو السّكان، وليس ممثّلي منظّمة التحرير الفلسطينية.
4. الحكم الذاتي للمناطق الفلسطينية المحتلّة يمثّل وضعاً نهائياً وليس انتقالياً، ولا يتطور إلى دولة فلسطينية.

ممّا سبق يتضح لنا أنْ التطرف الإسرائيليّ، هو سيّد الموقف في إسرائيل، وهو ما يتنافى تماماً مع الموقف العربيّ، الذي يجنح للسّلم منذ عدوان عام(1967م)؛ لهذا مالم تنشب حربُ ضخمةٌ بين العرب، وإسرائيل. فإن مستقبل السلام يُصْنَع داخل إسرائيل وليس خارجها، فلا الولايات المتحدة الأمريكية ولا الدول العربية يمكنها فرض خياراتها على إسرائيل فيما يتعلّق بالضّفة الغربيّة وقطاع غزة، أو الأراضي المحتلة لسوريا، ولبنان، وأنّ حصيلة النقاشات الداخلية في إسرائيل هي التي تقرر شكل التسوية للصّراع العربيّ الإسرائيليّ[1].

فالمتتبع للسّياسة الإسرائيلية بخصوص التسوية السّياسيّة يُلاحِظُ أنّ إسرائيل تعتمد على خلق الوقائع على الأَرض، من خلال سيطرتها العسكرية، وإجراء تغييرات ديمغرافيّة، واقتصاديّة من أجل فرض الواقع ومن ثم استخدام هذا الواقع في التسوية السّياسيّة لاحقاً[2].

---

[1] حاتم السطري، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي (1971-1993م)**، 184-185.

[2] نظام محمد بركات، **مستقبل التسوية السياسية في ظل التغييرات الجارية في إسرائيل**، 47/73.

نستخلص ممّا سبق: أنّ الافكار والمشاريع التي يطرحها القادة الاسرائيليّون في الأراضي المحتلّة منذ عام (1967م) هي عبارة عن مشاريع حكمٍ ذاتيٍ للسّكان الفلسطينيين، وهي وَفْقَ المنظور الإسرائيليّ، الذي يرمي من ورائيها دمج، الضفة الغربية وقطاع غزة وإلحاقهما بالكيان الإسرائيلي بشكل نهائيّ، وفرض السّيادة الإسرائيلية على تلك المناطق.

ويرى الباحث أنه بعد تنامي دور منظمة التحرير الفلسطينية عربيّاً ودوليّاً، أصبح هدف السياسة الإسرائيلية من طرح هذه المشاريع، خلق قيادةٍ محليةٍ بديلةٍ تتعاون مع سلطات الاحتلال في نزعِ شرعيةِ تمثيل المنظّمة للشّعب الفلسطينيّ، وتوافق هذه القيادة التي ستكون بديلةً لمنظّمة التحرير حسب الرؤية الإسرائيلية للتوصّل إلى صياغة كيان يكون مرتبطًا بإسرائيل اقتصاديّاً وسياسيّاً، والابتعاد عن فكرة الدولة المستقلّة التي كان ينادي بها الشّعب الفلسطيني.

الخاتمة والتوصيات

بعد إلقاء الضَّوء على الأَفكار، والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضيّة الفلسطينيّة، والصِّراع العربيِّ الإسرائيليّ في المرحلة الواقعة بين عام (1967–1989م) يمكننا أن نستخلص الآتي:

أولًا: تعدُّد الأَفكار والمشاريع الإسرائيلية تجاه القضيّة الفلسطينيّة، والصّراع العربيِّ الإسرائيلي، هو أمر مقصود، لترك الإنطباع لدى المجتمع الدولي بأنَّ إسرائيل التي قامت على أَنقاض مجتمع آخر، وتُعْتَبرُ مغتصبة لأرض شعب آخر، تمدُّ يدها للسَّلام لإيجاد حلٍّ مناسبٍ لهذه القضيّة، مع أنَّ معظم تلك الأَفكار والمشاريع واكبتها ضرباتٌ عسكريّةٌ وتعدِّياتٌ إسرائيليّة على كلّ الدّول العربيَّة، ففي بعض الأحيان كانت إسرائيل تُمهّد للعدوان من خلال الحديث عن التَّسوية، والرّغبة في تثبيت السّلام والحفاظ عليه. وفي أحيانٍ أُخرى كانت إسرائيل تبرّر الأَعمال العدوانّية الّتي تقترفها بدافع حرصها على السّلام، وبأنّ السّعي وراءه كان الدّافع للقيام بالعمل العسكريّ، وفي حالاتٍ أُخرى كانت إسرائيل تدمج بين لغة التّهديد بالعدوان، واستخدام القّوة ووجهة الّدعوة للسّلام والتّغنّي به من جهةٍ أخرى.

ثانيًا: اختلاف الأفكار والمشاريع الإسرائيلية من مرحلة إلى أخرى من حيثُ العرض والمضمون. فالمشاريع الإسرائيليِّة الّتي طُرِحَتْ بين عام(1967–1973م) في هذه المرحلة أصبحت إسرائيلُ دولةً معترفاً بها من معظم دول العالم، وأصبحت ذات كيانٍ سياسيٍ واستراتيجيٍ، فالسّمة البارزة في الأفكار والمشاريع خلال هذه المرحلة، وخاصّة بعد هزيمة حرب عام(1967م) كانت تدعو إلى التّركيز على كيفية تقوية دولة إسرائيل، وكيفية استمرارها في النُّموّ والتَّطور في كلّ المجالات والبُعدُ كلُّ البعد عن الحلّ الحقيقيِّ السّلميِّ

للقضيّة الفلسطينيّة، وأصبحت تلك الأفكار أكثرَ تعنتاً وغطرسةً، بل يمكن أنَّ نقول: إنّ الأَفكار والمشاريع الإسرائيلية بعد عام(1967م) غدت مشاريع عسكريَّة توسّعيَّة، تبتعد كلِّياً عن إيجاد حلولٍ سلميَّةٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ فمعظمها كانت تدعو الى التَّمسك بكلّ الأراضي العربيّة من خلال القوة العسكرية، التي تمَّ السَّيطرة عليها خلال حرب عام(1967م)، وقليل منها ما كان يدعو إلى إيجاد حلولٍ سلميّةٍ للقضيّةِ الفلسطينيّةِ.

ثالثًا: ظلّ الوضع كذلك حتى عام(1973م) ووقوع حرب أُكتوبر التي أفضت إلى كسر الغطرسة الإسرائيليَّة والتعنّت الإسرائيليّ، وخاصّة العسكريّة لتبدأ مرحلة جديدة (1973–1977م)، بطرح أفكار ومشاريع إسرائيلية تختلفُ اختلافاً واضحاً وكلياً عن المشاريع السابقة، فهذه الأَفكار والمشاريع تدعو إلى حلِّ القضيّة الفلسطينيّة عن طريق منح الفلسطينيين في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة حكماً ذاتياً، ومع هذا فقد بقيت تلك الأفكار والمشاريع تمثّل المصلحة الإسرائيليّة العليا، وليس حرصاً على مصلحة الشَّعب الفلسطينيّ.

رابعًا: أما الأفكار، والمشاريع الإسرائيلية، الَّتي بدأت تُطرح في المرحلة الممتدّة بين عام(1978–1989م)، فكانت تركز على كيفية إيجاد ممثلين من الشَّعب الفلسطينيّ يكونون بديلاً عن منظّمة التحرير الفلسطينيَّة في تلك الفترة. وهذا ليس حرصاً من إسرائيل على مصلحة الشَّعب الفلسطينيّ، بل من أَجل إثارة الفتنة بين أَبناء الشّعب الواحد.

خامسًا: لذا فإنّ هذه المشاريع والأَفكار الإسرائيلية المتعلقة بالمناطق الفلسطينيّة المحتلّة عام(1967م) ابتداءً من موشيه ديان وحتى اسحق شامير وغيرهما، مما يقترحه السِّياسيُّون الإسرائيليّون لا يأتي بدافع التَّفاوض والتَّسوية من خلال الاعتراف بحقّ الشَّعب الفلسطينيّ، وإنما يأتي بدافع تكريس الاحتلال وديمومته، وخاصّة في المناطق التي لا

تشتمل على كثافةٍ سكانيَّةٍ فلسطينيَّةٍ وأنَّ تلك الأفكار والمشاريع الإسرائيلية كانت تؤكد استمرار الاستيطان اليهوديّ، وهذا كان واضحاً في مشروع الحكم الذَّاتي لمناحيم بيغن.

سادسًا: الحقيقة أنَّ السياسة الإسرائيليّة تجاه قضيّة فلسطين، والصّراع العربيّ الإسرائيليّ -خاصّة بعد إنشاء دولة إسرائيل عام (١٩٤٨م)- نابعة من الاستراتيجيَّة الصّهيونيَّة القديمة، القائمة على أساس أنّ فلسطين هي أرض الميعاد، وأرض الأجداد، ولا يمكن التنازل عنها بأيّ حالٍ من الأحوال لهذا فمعظم الأفكار والمشاريع الإسرائيليَّة منذ ظهور القضيّة حتى يومنا هذا، تتّخذُ من هذه النَّظريّة أساساً لطرح تلك الأفكار والمشاريع، ولكن تختلف الأفكار والمشاريع من حين لآخر، ويتم التَّلاعب بالألفاظ فقط، لإيهام الرأي العام العالميّ بأنَّ إسرائيل تريد السّلام، وهي بعيدةٌ كلَّ البعد عنه.

سابعًا: الحقيقة من خلال الأفكار والمشاريع التي عرضتُ لها، توصلتُ إلى أنَّ تلك الأفكار والمشاريع في مضمونها وجوهرها تدعو إلى الاستسلام والتَّمسك بكل ما سيطرت عليه هذه الدَّولة المغتصبة من أراضٍ عربية، والدفاع عنها بالقوة العسكريَّة، لهذا أريد أن أؤكد في النهاية، أنه يجب أن نتعامل بكل حرص مع تلك الأفكار والمشاريع التي لا زالت تُطرح حتى يومنا هذا ولا ننخدع على الإطلاق، بما يطلقه زعماء الحركة الصهيونية اليوم من أفكار ومقترحات، من أجل إيجاد تسوية للقضيَّة الفلسطينيَّة، والصّراع العربيّ الإسرائيليّ فكلّ ما يطرحونه من حُلول وأفكار ومشاريع ما هي إلا مجرّد سراب ليس له أيّ أساس في عقيدتهم واستراتيجيتهم، فهي كما يقولون مجرد أفكار ومقترحات لذر الرماد في العيون، ولكسب الوقت، والعطف الدَّوليّ، الذي استطاعت من خلاله تحقيقَ العديد من المكاسب السّياسيّة والعسكريَّة على حساب القضيَّة، وهو أمر لا زالت تمارسه حتى الآن. والمطلوب فقط أن نتعامل مع هذه الأفكار والمشاريع بما يناسبها من سياسةٍ قائمةٍ على عدم التفريط بأيّ شبر من أراضي فلسطين، والأراضي العربية المحتلة وألَّا يتغلغل اليأس إلى صدورنا؛ لأننا في النّهاية أصحاب حقٍّ مقدس.

قائمة المصادر والمراجع

أولا :الوثائق المنشورة:

- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1973)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1976) .
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1974)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1976) .
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1975)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1977) .
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1976)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1978) .
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1977)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1978) .
- **الوثائق الفلسطينية العربية لعام (1978)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1980) .
- **الأوامر العسكرية الاسرائيلية**، صالح عبد الجواد،1986م.
- **وثائق فلسطينية مائتان وثمانون وثيقة مختارة من (1839-1987)**، دائرة الثقافة، م.ت.ف، بيروت 1987م.

ثانياً: المراجع العربية:

- إبراهيم ابراش، **المشروع الوطني الفلسطيني من استراتيجية التحرر إلى متاهات الإنقسام** ، مؤسسة الأهرام _ القاهرة، (2004 م).
- أحمد خليفة، **الجديد والقديم في التصور الإسرائيلي للحكم الذاتي**، مجلة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، (1992م).
- أحمد أبو عجوة، **حكم المشاركة في المجلس النيابي(الكنيست) في الكيان اليهودي**، دم_ القدس،2012.
- أريك سيلفر، **بيغن سيرة حياته**، مطابع الهيئة العامة للاستعمالات، دت.
- أسامة أبو نحل، **مسيرة المتغيرات السياسية وأثارها على سياسة منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة الى أوسلو**، دار الجندي _ القدس، (2112م).
- إسرائيل شاحاك، **وثائق ونصوص من الارشيف الصهيوني**، سلسلة كتب فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية _ بيروت، (1975م).

- أسماء غازي نصار، **حزب الليكود الإسرائيلي فترة قيادة مناحيم بيغن** (1973-1983م)، الجامعة الاسلامية - غزة، (2016م).
- اليكد ابشتاين ، **تأثير الصراع العربي الإسرائيلي على الهوية السياسية ليهود الاتحاد السوفييتي**، معهد ايلان_ تل أبيب، ، (2006م).
- أمين اسكندر، **مفهوم السلام في برنامج حزب العمل الاسرائيلي**، دم، (2000م).
- أنور جمعة أبو مور، **التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية**، الجامعة الاسلامي- غزة، (2014م).
- ايلي ريخس، **بين الشيوعية والقومية العربية: الحزب الشيوعي الإسرائيلي والاقلية العربية في اسرائيلي (19651973)**، **دم ، (**1986).
- إيميل توما، **الأعمال الكاملة، دار الاتحاد- حيفا،(1962م).**
- إبراهيم العابد، **العنف والسلام**، دراسة في الاستراتيجية الصهيونية ، منظمة التحرير الفلسطينية_ بيروت، (1967م).
- أحمد الريماوي، **المسار التاريخي للنضال الوطني الفلسطيني خلال القرن العشرين**، مكتبة الملك فهد_ السعودية (2005م).
- أحمد المسلماني، **ما بعد إسرائيل**، منتديات مجلة الابتسامة، دم، (2008م).
- أرييل شارون، **مذكرات أرييل شارون**، ترجمة أنطوان عبيد، مكتبة بيسان _ بيروت، (1989م).
- إسحق شامير، **مذكرات شامير**، ترجمة سامية الشامي، دار الكتاب العربي _ القاهرة، (1994م).
- اسعد عبد الرحمن ونواف الزرو، **الفكر السياسي الإسرائيلي** قبل الانتفاضة وبعد الانتفاضة، دار الشروق_ بيروت، ط1، (1990م).
- الياس شوفاني: * **مشاريع التسوية الإسرائيلي (1967**–1978م)، ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، ط1 (1987م).

*__فقاعة الإدارة الذاتية__، مجلة شؤون فلسطين، بيروت، آذار (1976م.)

- امطانس شحادة وحسام جريس، **دولة رفاه المستوطنات الاقتصاد السياسي للمستوطنات**، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية_ رام الله_ فلسطين، (1987م).
- أمين هويدي، **كيف يفكر زعماء الصهيونية**، دار الموقف العربي_ مصر، (١٩٧٥م).
- إيغئل الون، **المعدات جاهز للقصف الإسرائيلي**، الكيبوتس الموحد_ تل أبيب، (1980م).
- إيمان مصلح، **المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وانعكاساتها على الوحدة الوطنية**، أكاديمية الإدارة والسياسة_ غزة، (2016م).

- ابتسام علوان، **النظام السياسي والقوى الفاعلة في صنع السياسة العامة في (إسرائيل)**، مجلة السياسية والدولية_ الجامعة المستنصرية، (2011م).
- بتول عثمان، **تأثير المنظمات اليسارية على القضية الفلسطينية(منظمة يش دين وبتسيلم) كحالة دراسية**، جامعة بير زيت- رام الله، (2016م).
- تمار هيرمان، **المعسكر الديني الوطني في إسرائيل**، معهد الديمقراطية الإسرائيلية_ القدس، ط1، (2014م).
- جعفر اندرسون، **سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية إسرائيل والفلسطينيون من حرب (1967م) إلى الانتفاضة**، ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، ط1، **(1990م).**
- جواد الحمد، **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشرق الاوسط_ عمان، (1997م).
- جورج كرزم، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي بين التناقض والممارسة**، ،منشورات الشعلة_ القدس، ط1، (1993م).
- جولدا مائير، **حياتي**، ترجمة منير بهجت حيدر- سمية أبو الهيجا، دار الفكر_ بيروت، (1975م).
- جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الفلسطينية**، ، مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية_ مكتبة المهتديين_ رام الله، ط1 (1995م).
- جيرشون كيفال، ترجمة مصطفى الرز، **السياسة الحزبية في إسرائيل والأراضي المحتلة**، المكتبة العصرية_ دم، ط1، دت.
- حاتم السطري، **مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي** في مجلة شؤون فلسطين (1971-1993م)، **الجامعة الاسلامية- غزة، (2016م).**
- حاييم وايزمن، **مذكرات وايزمن (التجربة والخطاء)**، ترجمة وديع البستاني، دار الحكيم _ الناصرة، (1949م).
- خالد الجندي، **إشكالية الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية.. قراءة في المخاوف والتبعات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات _ بيروت ، (214/2/27م).
- خالد شعبان، **اللاجئون الفلسطينيون في أفكار ومشاريع التسوية السلمية الإسرائيلية للقضية الفلسطينية، دم_دت.**
- خميس بكر، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي وأشكالية الهوية الفلسطينية في أراضي ال48**، جامعة الازهر- غزة، (2013م).
- دافيد بن غوريون، **رسالة دافيد بن غوريون**، ترجمة دينا عبد الحميد، دار القدس _ بيروت، (1970م).

- دافيد كيمحي، **الخيار الأخير(1967-1991م)، مكتبة بيسان_ بيروت، ط1، (1992م).**
- دون زاكين، هسمسوخ هوبي يسرائيل، **الصراع العربي الإسرائيلي**، جفعات حبيب، الكيبوتس المحلي، (1985م).
- ذياب مخادمة وأخرون، **الاستيطان اليهودي وأثره على الشعب الفلسطيني، مركز دراسات الشرق الاوسط ، عمان، دت.**
- رائف زريق، **القضية الفلسطينية وحل الدولة**، الحركة الوطنية الفلسطينية، دار الآداب_ بيروت، (2016م).
- راني الأغا، **التوجه الإسرائيلي نحو اليمين وأثره على قضية القدس (2000-2011م)**، جامعة الازهر_ غزة، (2013م).
- رفيق شاكر وأخرون، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية، ط1، 1991م.
- رمضان بابا دجى، **حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه**، موسسة الدراسات الفلسطينية_بيروت، ط2، (1997م).
- رويلي دوين، **المناظير التوسعية فوق الامتداد المساحي لإسرائيل** ، منشورات العرب للصحافة_ القدس، (1990م).
- سميح شبيب، **شؤون فلسطين، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية، (2011).**
- سمير جبور، **تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية خلال 53عم ترجم مختارة من مصادر عبرية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، (1983م).
- شخصيات صهيونية ، **مذكرات اسحق رابين**، دار الجليل_ عمان، ط2، (2015).
- شلبي دودين ، **اليسار الماركسي الفلسطيني ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية** (1967-1982م)، جامعة الخليل- فلسطين، (2010م).
- شلومو غازيت : *ترجمة عليان الهندي، **الطعم في المصيدة السياسة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1967-1997م)**، مؤسسة باب الواد للإعلام والصحافة، ط1 (2001).

*** مناحيم بيغن من الإرهاب إلى السلطة دراسة في طبيعة السلطة السياسية الجديدة في اسرائيل**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (1977م).

- شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، دار الجليل، _ عمان، (1994م).
- صالح الشناط واخرون، **السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة في التجربة والأداء** (1994-2013م)، مركز الزيتونة _ دت.

- صبري جريس، **دروس الزيارة، مجلة شؤون فلسطين، (1978م).**
- طارق السويدان، **اليهود والموسوعة المصورة**، شركة إبداع الفكري_ الكويت، ط1، (2009م).
- طارق قاسم، **الاستيطان الصهيوني في وادي الأردن** (1957-2005م)، جامعة النجاح الوطنية- نابلس، (2008م).
- عادل محمود رياض، **الفكر الإسرائيلي وحدود الدولة**، دار النهضة العربية، (1989م).
- عاهد فروانة، **أحزاب الوسط في إسرائيل** (أسباب الصعود وعوامل الاختلاف)، جامعة الازهر- غزة، (2014م).
- عبد الله هاني، **انتخابات الكنيست العاشرة (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، (1981م).
- عبد الحفيظ، **الموقف من التسوية بين الليكود والتجمع العمالي**، دم، (1978م).
- عبد الشافي الدحنون، **موقف حزب العمل تجاه عملية التسوية مع الفلسطينيين وأثره على مكانته السياسية** (1992-2006م)، جامعة الازهر-غزة، (2014).
- عبد الفتاح القلقيلي، **مسيرة التسوية الفلسطينية ومصيرها**،(من ايربل/1937 إلى جون كيري/2013).
- عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، المؤسسة العربية، بيروت، دت.
- عبد معروف، **الدولة الفلسطينية ومشاريع الاستيطان**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت_ لبنان، ط1، (1978م).
- عدنان أبو عامر، **موقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين الرؤية التاريخية والسلوك السياسية**، تجمع العودة_ دمشق، (2007م).
- عصام سخنيني، **فلسطين الدولة** جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية_ بيروت، ط 1، (1985م).
- عليان الهندي، **خيارات إسرائيل للحل النهائي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، السلطة الوطنية الفلسطينية، هيئة التوجيه السياسي والوطني، (2007م).

- عمر صالح بشير، **إسرائيل وروابط القرى من نشأتها الى حلها، جامعة القدس_ فلسطين، (2014م).**
- عمر صالح العمري ، **مشاريع تسوية القضية الفلسطينية** (1936–2002م)، دار الخليج _ عمان، (2015م).
- عيسى الشعيبي، **الكيان الفلسطيني الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي (1947-1977م)، مركز الابحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية_ بيروت، ط1، (1979م).**
- غازي السعدي، **الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل _عمان، ط1، (1989م).**
- فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني (1964-19974م)**، دراسة للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية_ مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، (1980م).
- كاميليا بدر، **نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية**، جمعية الدراسات العربية_القدس، ط3، (1985).
- كميل منصور: *** دليل إسرائيل العام (2004م)**،مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، ، ط1، 2004.

  *** دليل إسرائيل لعام (2011م)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، ط1، (2011).
- لمياء مجاعص، **حزب العمل الموحد في إسرائيل** (1968م)، منظمة التحرير الفلسطينية_ بيروت، (1968م).
- ماجد المدهون، **المشاريع والأفكار الإسرائيلية لتسوية** (1948-1977م)، **الجامعة الاسلامية_ غزة، (2005).**
- ماهر الشريف، **خمسون عاماً على قيام منظمة التحرير الفلسطينية**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان.
- محسن صالح، **دراسة منهجية في القضية الفلسطينية ، كواللمبور ماليزيا، ط1، (2002م).**
- محسن صالح وآخرون، **حزب العمل الإسرائيلي** ، مركز الزيتونة_ بيروت، تقرير معلوماتي، (2011م).
- محمد اشتيه، **موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية**، دار الجليل _عمان، (2011م).
- محمد بوبوش، **مشروع بناء الدولة الفلسطينية**، مؤسسة الوارق، (2015).
- محمد حسنين هيكل، **المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل**، دار الشروق _ القاهرة، ط1، (1996م).
- محمد عبد الرحمن، **مناورة رابين مناورة في فراغ**، مجلة شئون فلسطينية_ بيروت، (1989م).

- محمد عزة دروزة، **مذكرات دروزة**، دار الغرب الإسلامي، ط1، (1994).
- محمد كامل، **السلام الضائع**، جريدة الاهالي _ القاهرة، ط1، (1987م).
- محمود محارب، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية** (1948-1981م)، **دراسة نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، (1989م).**
- مروان درويش، **الجذور التاريخية لحزب الليكود**، دائرة الدراسة الاسرائيلية _ نابلس، (1996م).
- مصطفى جفال، **الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها (إسرائيل في ظل حكومة بيغن الثانية)**، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، (1981م).
- مفيد عرنوق، **أضواء على الصراع العربي الاسرائيلي**، دار النضال، ط1، (1990م).
- **مهدي عبد الهادي ،المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية** (1934–1974م)، المكتبة العصرية_ بيروت، (1975م).
- منير الهور، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (1947–1982م)**، المؤسسة العربية، (1983م).
- موشيه ديان، **مذكراتي** : * ترجمة طارق نصر الدين، دار الفكر _ بيروت، (1976م).

  * ترجمة غازي السعدي، **أنا وكامب ديفيد**، دار الجليل _ عمان، (2015م).
- موشيه ماعوز، **القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أسرار ومواقف ومحركات** ، مترجم عن العبري، **القدس، (1985م).**
- نبيل السهلي، **تهويد القدس من المنظور الاسرائيلي**، دم، (30 ديسمبر2013م).
- نجوى حساوي، **حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات_ بيروت، ط1، (2008م).
- ندية يوسف، (هسخسوخ هعربيى يسرائيلي) **الصراع العربي الإسرائيلي**،(عبري)، الكيبوتس الموحد إسرائيلي، (١٩٨٠م).
- نرمين غوانمة: ***الأحزاب السياسية في إسرائيل ودور حزب العمل في السياسة الإسرائيلية (1948-1977)**، جامعة اليرموك_ عمان،(2002).

  ***حزب الليكود ودوره في السياسة الإسرائيلية، الجامعة الاردنية_عمان، (2001).**
- نظام بركات، **مركز القوى في إسرائيل (1963-1983م)**، دار الجليل_ عمان، ط1، (1983م).

- نواف الزرو، **القدس في مشاريع التسوية السياسية**، باحث في الشؤون الاسرائيلية_ الأردن، دت.
- هاني عبد الله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل، نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (1981م).**
- هاني الكعيبر، **الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام (1991-2013)**، جامعة الشرق الأوسط، (2012-2013م).
- الهيثم الأيوبي، **اتفاقية فصل القوات الثانية في سيناء(1975م)، المؤسسة العربية ،ط1، (1975م).**
- هيثم مزاحمة، **حزب العمل الإسرائيلي (1968-1999م)**، مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ط1، (2001م).
- وليد الجعفري، **المشروع الإسرائيلي للإدارة الذاتية، جذوره، تطوره، خطره**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية_ بيروت، ط 1، (1979م).
- ياسمين أبو عمر، **قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقة الأردنية الفلسطينية (1948-2009م)**، جامعة بير زيت– فلسطين (2010م).
- يوسف أبو جزر، **موقف حزب الليكود من قيام الدولة الفلسطينية**، جامعة 6 اكتوبر_ مصر، (1996م).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1968)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1971).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1969)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1974).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1971)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1975).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1972)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،**(1976)**.
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1973)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1977).

- .**الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1976)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1979).
- **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام (1975)** ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، (1978).

ثالثاً: النشرات والمقالات:

- **نشرة مجلة الدراسات الفلسطينية**،ج8، ع29، (1997م).
- **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية تعني بالشئون الإسرائيلية**،ج13، شارع كلمنصارو،(1972م).
- **من الفكر الصهيوني المعاصر**، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية_ بيروت، شارع السادات، (1968م).
- **كلمة إسحق شامير أمام اللجنة المركزية لحزب الليكود**، (1989/7/5م).
- تقرير عن: **المؤتمر الرابع عشر لحركة حيروت ترجمة نشرة في نشرة الدراسات الفلسطينية**، 6/ 476، نقلاً **عن صحيفة (دافار** 6/5/ 1979م).
- **بيان لجنة التوجيه الوطنية في الأراضي المحتلة (1980م)**: الأرشيف الفلسطيني_ جامعة بير زيت.
- مؤسسة إبداع للأبحاث، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**.
- مذكرات سايروس فانس ، **خيارات صعبة**، ، المركز العربي للمعلومات_ بيروت، ط2، (1984م).
- **مقابلة رابين مع برنامج "قضايا واجوبة" في (14 يوليو 1974م)**.
- **مقابلة رابين مع رابعة الصحافة الأجنبية نشرتها جيروزاليم بوست في يوليو(1974م)، وبيان جاليلي أمام الكنيست في (26 نوفمبر** 1974م).
- **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية تعني بالشئون الإسرائيلية**،ج1، شارع كلمنصارو،(1972م).
- مقالة مترجمة، **مبادرة شامير-رابين للتسوية (12 ديسمبر 2002)**، (2019م)، موقع مركز مدار.
- **منظمة التحرير الفلسطينية (1989/4/14)**، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني. ، **الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية** (1948-1981م)، **دراسة نقدية**
- **القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، بيان رقم(38)، (1989/4/14م)**، مركز المعلومات الوطنية.
- **المتغيرات على الساحة الفلسطينية منذ عام(1987-1999م) وتأثيرها على عملية السلام.**

رابعاً: الدوريات والمجلات:

- **شؤون فلسطين** ع 22-23، (1973م).

- **شؤون فلسطين** ع 86، (1978م).
- **شؤون فلسطين** ع29-30، (1974م).
- **مجلة شؤون فلسطين**،57، (1975م).
- **مجلة الشؤون الفلسطينية ،ع25، (1981م).**
- مجلة **صامد الاقتصادية**، دار الكرامة، الأعداد: ع18،ع84،ع85، (1996م).
- إسرائيليات، **تقارب جديد بين العمل والليكود بشأن الضفة والقطاع "الحل الوظيفي"**، (1986/5/27م).
- **انتصار باهر حققه المرشحون الوطنيون، جريدة الفجر، ع 694**، (1976/4/13م)، 1.
- **مجلة الجامعة الاسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، م12،ع2، (2004م).
- **مجلة الأرض**، السنة الرابعة، ع4، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية_ دمشق، (1976/11/7م).
- **مجلة الدراسات الفلسطينية ج1،ع14، (1990م).**
- **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ع42، (1968م).
- **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مبادرة السلام الإسرائيلية، ج1/ع1/164.
- مجلة إفريقيا قارتنا، ع2، **الزعيم محمد أنور السادات**، 1013.
- **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مج2، ع6,1991.

خامساً: الصحف:

- **جريدة القدس، (1971/2/11).**
- **جريدة البشير، ع1/ 24-72/(1971-1972).**
- **معاريف، ع3/ 2، (1971/3/18).**
- **يديعوت احرونوت (1972/6/8).**
- **يديعوت احرونوت، ع10، 4/1973.**
- **هآرتس، تل أبيب، ع ٢٣ ، (١٩٧٥م).**
- **دافار، تل أبيب، ع ٢٤ ، (١٩٧٥م).**
- **صحيفة هآرتس الاسرائيلية، ع10، (1976/10/23).**

- **هآرتس، تل ابيب، ع 29/(1977).**
- **هآرتس الاسرائيلية ع9، (1981/10/5).**
- **جريدة الفجر، (1982/4/25).**

سادساً: الموسوعات:

- **الموسوعة الفلسطينية**، هيئة الموسوعات الفلسطينية، (1984م)، (1).
- **الموسوعة الفلسطينية**، هيئة الموسوعات الفلسطينية، (1984م)، (4).
- **الموسوعة الفلسطينية**، هيئة الموسوعات الفلسطينية، (1984م)، **(2)**
- **الموسوعة الفلسطينية**، هيئة الموسوعات الفلسطينية، (1984م)، (3).

سادساً: المراجع الاجنبية:

- Monterey, **Religious Zionism and Israeli settlement policy.67**
- PARCC, **The Emergent National Religious Demographic Within Israel.3.**
- DAVID T. BUCKWALTER ' The 1973 Arab-Israeli War'1.
- Gresh, The Pol The Struggle Within Towards An Independent Palestinian State(167).
- Dictionary of Israeli Intelligence, 57, Yigal Carmon – President and Founder of the Middle East Media Research Institute (MEMRI**).**

سابعاً: المواقع الالكترونية:

- **استكمال حملة التطهير العرقي السياسة الاسرائيلية تجاه اللاجئين من (1947-1967)، https://www.madarcenter.org.31/10/2010** الخميس (20/ 12/ 2011)
- **السادات-النصاب-وخدعة-حرب-اكتوبر** ،خطاب الرئيس انور السادات امام مجلس الأمن الاهرام (1971م).
- http://www.moqatel.com
- https://pulpit.alwatanvoice.com
- **طلال ناجي الامين العام المساعد للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين برنامج حوار مجلة دراسات باحث.**
.http://www.almayadeen.net
- **بيان المبادئ الاساسية لاتفاق التسوية لمؤتمر جنيف للسلام**،9 شباط، (2014)، http://www.aljazeera.net/file/get/b5ee58cc-0329-4449-9f4c-e48b6cc1465c

- http://www.moqatel.com/openshare/Mostlhat/Alaam/Mokatel6_1-31.htm_cvt.ht
- http://www.knesset.gov.il/mk/heb/mk.asp?mk_individual_id_t=526
- /mawdoo3.com

Abstract

This study investigates the most important Israeli projects and ideas which were proposed by many political leaders of the Zionist movement and Zionist parties to settle the Palestinian issue between 1967 and 1989.

The study is made up of an introduction, three chapters, and a conclusion. The first chapter deals with the Israeli settlement projects and ideas from 1967 to 1973. It discusses the parties that formed the Israeli Labor Party in 1967, and the Israeli projects that were proposed between 1967 and 1973. The year 1967 marked a new stage in the Arab-Israeli conflict. Arab countries were defeated in June 1967 Arab- Israeli war. The period (1967-1973) is considered one of the most important periods for the study of Israeli thought related to settlement projects. During this period, there were many projects, ideas, statements and activities that drew the most important features to settle the Palestinian issue.

The second chapter deals with the Israeli settlement projects and ideas from 1973 to 1978. It discusses how the Likud Party came to power, the programs adopted by the Likud Party in 1973, and the projects that were put forward from 1973 to 1978. The Arab-Israeli war in 1973 hit Israel tremendously, and was a watershed in the Arab-Israeli relationship. It can also be said that this war was the beginning of a contest for power between the Likud and the Labor. This chapter also discusses the Israeli, Palestinian, Egyptian, and US positions on the Menachem Begin Project, which was launched after the Camp David Accord in 1978, which is the first agreement between Israel and the Arab countries to resolve the Arab-Israeli conflict.

The third chapter focuses on Israeli settlement projects and ideas from 1980 to 1989. It discusses the Israeli projects during the tenth electoral cycle of the Likud Party, and the electoral program presented by the Likud Party in this electoral cycle. It also discusses projects which were proposed after the Palestinian Intifada in 1989, which aimed to besiege and end the Intifada.